طرق ابن مالك في ترجيح آراء البصريين والكوفيين في النواصب والمنصوبات من كتاب شرح التسهيل: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

أجود بن محمد ذوالقرنين

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

٢٠٢٦م

طرق ابن مالك في ترجيح آراء البصريين والكوفيين في النواصب والمنصوبات من كتاب شرح التسهيل: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

أجود بن محمد ذوالقرنين

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجيستر في معارف الوحي والتراث

قسم اللغة العربية وآدبها

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

يوليو ٢٠٢٦م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة منهج الإمام ابن مالك في ترجيح المسائل النحوية الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة، من خلال كتابه شرح التسهيل، والكشف عن طبيعة ميله إلى آراء إحدى المدرستين أو سعيه إلى التوفيق بينهما. وتتمثل مشكلة البحث في غياب دراسة تحليلية منهجية تُعنى برصد آليات الترجيح عند ابن مالك في القضايا التي دار فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، وبيان الأسس الأصولية التي اعتمدها في اختياراته، ولا سيما في ضوء ما قرره علماء أصول النحو في تقعيد ضوابط الترجيح. ومن ثمّ جاء هذا البحث ليُظهر طرق الترجيح عند ابن مالك بين آراء المدرستين، مع تحليل أدلته وتعليلاته، وبيان مدى اتساقها مع القواعد الأصولية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي من خلال استعراض المسائل الخلافية بين المدرستين، وتتبع جذورها التاريخية، والتعريف بالمدرستين البصرية والكوفية، مع تقديم نبذة عن الإمام ابن مالك ومكانته في الدرس النحوي، وذلك بالرجوع إلى مصادر نحوية وأصولية وتاريخية معتمدة، فضلًا عن الإفادة من الدراسات الحديثة التي تناولت موقفه من الخلاف النحوي، ولا سيما دراسة "موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون" للباحث م.شاسي، حيث انطلق البحث من ملاحظاتها واقتراحاتها لتوسيع دائرة التحليل وتعميقه من جهة المنهج والأدلة والأصول والعلة. كما اعتمد البحث المنهج التحليلي التطبيقي، وذلك بتطبيق قواعد الترجيح التي قررها جلال الدين السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو على المسائل المختارة، للكشف عن مدى انضباط اختيارات ابن مالك بهذه القواعد. وقد خلص البحث إلى أن منهج ابن مالك يتسم بالاعتدال والموضوعية؛ إذ لم يلتزم الانتصار المطلق لإحدى المدرستين، بل رجّح في بعض المسائل آراء البصريين اعتمادًا على قوة القياس أو شيوع الاستعمال، بما يدل على استقلال منهجه ونزعته الاجتهادية.

ABSTRACT

This research investigates the methodology of Ibn Malik in weighing disputed grammatical issues between the Basran and Kufan schools through an analytical study of his work *Sharh al-Tashil*, addressing the central problem of the absence of a systematic analysis of his methods of preference (tarjīḥ) and the uṣūlī (principles) foundations underlying his selections. This study aims to clarify his approaches in preferring one opinion over another, examine his evidence and reasoning, and determine the extent to which his methodology aligns with established principles of uṣūl al-naḥw (The origins of Arabic Grammar). It adopts a descriptive method by surveying major disputed issues between the two schools, outlining their historical development, and presenting a scholarly profile of Ibn Malik within the grammatical tradition, drawing upon primary grammatical, legal-theoretical, and historical sources as well as modern academic studies - particularly the study on "Ibn Malik Position Which It Differed Albesrion and Alkovion" by M. Shashi, which served as a key reference for expanding the analytical dimension of this research. In addition, this study employs an analytical-applied approach by applying the principles of preference as articulated by Jalal al-Din al-Suyuti in Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw (Al-Iqtirah: Principles of Arabic Grammar) for selected disputed issues, in order to assess the consistency of Ibn Malik's preferences with recognised theoretical criteria, especially given that he does not explicitly adhere to one school but distributed his choices according to the strength of evidence and validity of reasoning. The findings demonstrate that Ibn Malik's methodology is characterised by moderation and intellectual independence: in some cases he clearly preferred the Basran position on the basis of a stronger analogy (qiyās) or more widespread linguistic usage, while in other instances he adopted a reconciliatory stance or selected between views according to evidentiary strength, reflecting a balanced and critical approach rather than strict partisanship.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Arts in Arabic Studies.

……..
Mohd Ikhwan bin Abdullah
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master of Arts in Arabic Studies.

……..
Muhannad O. H. Rannah
Examiner 1

……..
Yasir Bin Ismail
Examiner 2

This dissertation was submitted to the Department of Arabic Language and Literature and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Arts in Arabic Studies.

……..
Taufik bin Ismail
Head, Department of Arabic Language and Literature

This dissertation was submitted to the AbdulHamid AbuSulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Arts in Arabic Studies.

……..
Hafiz bin Zakariya
Dean, AbdulHamid AbuSulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ajwad Bin Mohd Zulqurnain

Signature: ……..……..…… Date: 23 July 2026

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٦م محفوظة لـ: أجود بن محمد ذوالقرنين

طرق ابن مالك في ترجيح آراء البصريين والكوفيين في النواصب والمنصوبات من كتاب شرح التسهيل: دراسة وصفية تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- ي كون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: أجود بن محمد ذوالقرنين

التوقيع:..... ... . التاريخ: .....

٢٣ يوليو ٢٠٢٦

إلى شيخي الغالي المربي خليل إسماعيل إلياس حفظه الله تعالى

إلى أمي الحبيبة ميسرة @ربيعة المربوخي بنت أحمد، وأبي الحبيب محمد ذوالقرنين بن محمد يوسف حفظهما الله تعالى،

إلى خطيبتي الحنينة فرزانا بنت ذوالكفل

إلى أساتذتي

إلى جميع أحباب دار الحكمة

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علّمني حرفا وأرشدني فكرة وتربية ونصيحة

أهدي هذا البحث المتواضع طالبا لرضى الله جل جلاله

ولعل مولانا عز وجل يوفقنا ويبارك هذا البحث ويكتب له القبول والنجاح

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا مباركا يليق بجلاله، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه، سيدنا محمد المصطفى، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، وعلى من تبعهم وسار على نهجهم، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك، على ونعمك توفيقك خصوصا في إنجاز هذا البحث المتواضع. ولا أسعى في هذا المقام إلا أن أنسب الفضل إلى أهله، فأقدم جليل الشكر والامتنان إلى مشرفي العزيز المجتهد في علمه وعمله والباذل في جهده، **الدكتور محمد إخوان بن عبد لله** الذي أشرف على هذا البحث، مما أعانني كثيرا على تذليل الصعاب وتجاوز العقبات وطرح الأفكار وتقديم الاقتراحات. وكذلك أخص بأعلى الشكر **شيخي خليل إسماعيل إلياس** على دعائه ورضاه وتشجيعه في إنجاز هذا العمل. كما أقدم أجل الشكر والتقدير إلى والِدَتي **ميسرة @ ربيعة المربوخي بنت أحمد**، ووالدي **محمد ذوالقرنين بن محمد يوسف** حفظهما الله تعالى؛ إذ هما عاملان في قدرتي للالتحاق بالدراسة في مستوى الماجستير حيث قد زودني بكل ما أحتاجه للدراسة. وكذلك أعرب عن عميق امتناني لرفيقيّ، **الأخ أحمد لطفي بن زكاريا** و**الأخت عائشة أمينة بنت جيء عمران** اللذين رافقاني وساعداني طوال فترة كتابة هذا البحث، من خلال مشاركتهما لي في مجموعة الدراسة. وكذلك أطرح الشكر إلى رؤساء قسم اللغة العربية وآدابها طيلة فترة دراستي، الأستاذ الدكتور عاصم شحاده علي، والأستاذ المشارك توفيق بن إسماعيل، ورئيس لجنة الدراسات العليا بالقسم، وجميع أساتذتي، وزملائي، وزميلاتي بقسم اللغة العربية وآدبها، والأحباب من دار الحكمة، فلهم أجل تقديري لما أسدوه من توجيهات كريمة.

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة القرر ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع ..... و

الشكر والتقدير ..... ح

قائمة الجداول ..... م

قائمة الأشكال ..... ن

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٣

أسئلة البحث ٤

أهداف البحث ٥

أهمية البحث ٥

حدود البحث ٥

منهج البحث ٦

الدراسات السابقة ٧

مصطلحات البحث ١٣

الفصل الثاني: طرق الترجيح عند المدرستين البصرية والكوفية..... ١٤

تمهيد..... ١٤

المبحث الأول: مفهوم التعارض والترجيح في أصول النحو ١٤

المطلب الأول: مفهوم التعارض والترجيح ١٤

المطلب الثاني: قواعد الترجيح بين المتعارضات ٢٠

المبحث الثاني: المدرسة البصرية نشأتها وسماتها ٤٣

المبحث الثالث: المدرسة الكوفية نشأتها وسماتها..... ٤٨

الفصل الثالث: نبذة عن ابن مالك وكتابه التسهيل..... ٥٥

تمهيد..... ٥٥

المبحث الأول: نبذة عن ابن مالك رحمه الله..... ٥٥

المطلب الأول: اسمه ونسبه..... ٥٥

المطلب الثاني: مولده ونشأته..... ٥٧

المطلب الثالث: شيوخه..... ٥٨

المطلب الرابع: تلاميذه..... ٥٨

المطلب الخامس: رحلته العلمية واشتغاله بالعلم..... ٥٩

المطلب السادس: وفاته ٦١

المطلب السابع: موقفه النحوي..... ٦١

المبحث الثاني: نبذة عن كتاب شرح التسهيل ٦٣

الفصل الرابع: تحليل المسائل الخلافية وموقف ابن مالك في ترجيحها..... ٦٥

تمهيد..... ٦٥
المبحث الأول: المواطن النحوية المختارة..... ٦٥
المطلب الأول: مسألة الخلاف في "لن"..... ٦٥
المطلب الثاني: مسألة "كي" ٦٧
المطلب الثالث: مسألة "لام الجحود"..... ٦٩
المطلب الرابع: مسألة فاء السببية..... ٧١
المطلب الخامس: تقديم الجواب بالفاء على سببه..... ٧٤
المطلب السابع: مسألة واو الجمع الواقعة في مواضع الفاء ٧٥
المطلب السابع: مسألة في باب التنازع ٧٦
المطلب الثامن: مسألة المفعول معه ٧٨
المطلب التاسع: مسألة المفعول المطلق ٨٠
المبحث الثاني: تطبيق القواعد الأصولية..... ٨٣
المطلب الأول: مسألة الخلاف في "لن"..... ٨٣
المطلب الثاني: مسألة "كي" ٨٤
المطلب الثالث: مسألة "لام الجحود"..... ٨٥
المطلب الرابع: مسألة فاء السببية..... ٨٦
المطلب الخامس: تقديم الجواب بالفاء على سببه..... ٨٧
المطلب السادس: مسألة الواو الجمع واقعة في مواضع الفاء..... ٨٨
المطلب السابع: مسألة في باب التنازع ٨٩

المطلب الثامن: مسألة المفعول معه ٩٠

المطلب التاسع: مسألة المفعول المطلق ٩١

الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات **٩٣**

الخلاصة: ٩٣

أهم النتائج: ٩٥

التوصيات: ٩٧

الخاتمة: **٩٧**

المصادر والمراجع **٩٨**

قائمة الجداول

الجدول (١): خلاصة مسألة الخلاف في "لن"

الجدول (٢): خلاصة مسألة "كي"

الجدول (٣): خلاصة مسألة "لام الجحود"

الجدول (٤): خلاصة مسألة فاء السببية

الجدول (٥): خلاصة تقديم الجواب بالفاء على سببه

الجدول (٦): خلاصة مسألة واو الجمع الواقعة في مواضع الفاء

الجدول (٧): خلاصة مسألة في باب التنازع

الجدول (٨): خلاصة مسألة المفعول معه

الجدول (٩): خلاصة مسألة المفعول المطلق

قائمة الأشكال

الشكل (١): طبقات النحاة ٥١

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي قد أخرج نتائج الفكر لأرباب الحجا، وهو الذي أنزل القرآن بلسان العرب والنحو الذي نقرأه وندرسه. والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله المستكملين الشرف الذي أرسله الله إلى الناس ليخرجهم من الظلمات إلى النور، وبعد.

يُعدّ علم النحو من أبرز الأدوات الأساسية في تحصيل العلوم، ولا سيما ما يتعلّق منها بالعلوم الشرعية، سواء ما كان منها من فروض الأعيان أو فروض الكفايات، إذ يُعدّ مفتاحًا لفهم النصوص واستيعاب المقاصد. وفي علم اللغة النظري، تتكوّن البنية الأساسية لأي لغة من أربعة عناصر رئيسية: الصوتيات (Phonology) والنحو (Syntax) والصرف (Morphology) والدلالة (Semantic)، حيث تُشكّل هذه العناصر مجتمعة الإطار البنيوي الذي تقوم عليه اللغة ويُفهم من خلاله الكلام[1]. يُفهم من هذا العرض أن أي لغة لا يمكن إدراك معناها إدراكًا صحيحًا وعميقًا إذا لم تقترن بقواعد النحو السليمة. ومن ثم، استيعاب علم النحو من أهم العوامل لاكتساب اللغة، لا سيما اللغة العربية لأنها مزينة بجمال النحو القرآني الكريم.

وعليه، فإن علم النحو يُمثّل مكوّنًا محوريًا في هذا البناء، وله تعريفات عدة، من أبرزها ما أورده ابن جني في كتابه الخصائص حيث قال: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"[2]، أي اتباع أساليب العرب في كلامهم من حيث التركيب والدلالة. وبما أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والإسلام، فإن دراسة النحو تندرج ضمن الاهتمام بأمور الدين، بل تُعدّ جزءًا لا يتجزأ منه.

---

[1] أحمد شيخ عبد السلام، **اللغويات العامة مدخل إسلامي وموضوعات مختارة** (ماليزيا: IIUM PRESS، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط٣، ٢٠٠٩م)، ص٤٧.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص** (د.ب: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٤٣١هـ)، ج١، ص٣٥.

تركز هذه الدراسة على تحليل آراء أحد أبرز أعلام النحو، وهو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المعروف بالإمام ابن مالك رحمه الله تعالى (٦٧٢هـ)، الذي عاش في القرن السابع الهجري في عصرٍ ازدهرت فيه العلوم وانتشرت عبر الأقطار الإسلامية. ومن أهم هذه المدارس: المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية، والمدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية، وكانت المدرستان البصرية والكوفيّة الأكثر شهرة وتأثيرًا. وقد اشتهر ابن مالك بمنظومته المعروفة بـ "ألفية ابن مالك"، وهي من أكثر المتون النحوية تداولًا وانتشارًا في الأوساط العلمية. قال م.شاسي:"كانت ألفيته الشهيرة قد شرحها كثير من العلماء وهي شائعة ومدروسة في كثير من المعاهد والمدارس"[٣]. ومن مؤلفاته الأخرى المهمة كتاب شرح التسهيل، وهو شرح موسّع لكتابيه "الفوائد النحوية والمقاصد النحوية"[٤]. وقد تناول في هذا الشرح آراء النحاة ومذاهبهم، وسجّل مواقفه الخاصة في كثير من القضايا الخلافية في الاستدلال النحوي.

وترى هذه الدراسة أن لابن مالك منهجًا فريدًا في معالجة القضايا النحوية، حيث لم يتحزّب تعصّبًا لأي من المدرستين النحويتين الرئيستين: البصرية أو الكوفية، بل سعى إلى تقديم رؤية نحوية متوازنة تتسم بالوسطية والوضوح، مما يجعل دراسته ذات أهمية علمية كبيرة في ميدان النحو العربي.

وقال م.شاسي، "فإن القضية الخلافية بين البصريين والكوفيين من أظهر القضايا بين علماء اللغة في العصور القديمة. ولم تزل النحاة يتحدثون عن طرف منها عند الكلام على المسائل النحوية التي فيها خلافية"[٥]. تُعدّ المسائل الخلافية في علم النحو من القضايا التي لا مناص منها، وذلك نظرًا لاختلاف مناهج المدارس النحوية. ويُعدّ اختلاف منهج الاستدلال من أبرز العوامل التي أدت إلى هذا التباين؛ إذ اتسمت مدرسة البصرة بالتشدد في قبول الشواهد اللغوية، فكانت تبني القواعد بعدما تحرت ما نُقِل عن العرب ثم استقرّت أحواله، فوضعت قواعدها على الأعم الأغلب من هذه الأحوال. فإن

---

[٣] م. شاسي. "موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، **Jurnal al-Tsaqafa**، (٢٠١٧م، المجلد ١٤، العدد ٢): ص ٢٦٣.

[٤] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السير (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ج١، ص ٣.

[٥] م. شاسي، ص٢٦٣.

تناثرت نصوص قليلة لا تشملها قواعدها، إما أن تتأولها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن تهمل أمرها لقلتها فتَحفظها ولا تقيس عليها. في المقابل، لم تكن لمدرسة الكوفة أصول تبني عليها غير ما أخذته عن البصريين ولم تُحْسِنْه، ثم جعلت من غياب المنهج في سماعها منهجاً خاصّاً لها؛ فسمعت الشاذ واللحن والخطأ، وبَنَت القياس على ما عندها مما يتنزّه عن روايته البصريون، ثم جعلت كل شاذ ونادر قاعدة بذاته[٦]. وقد جاء ابن مالك في مرحلة بعد استقرار المدرستين، وتبنى موقفاً علمياً منصفاً بعيداً عن التعصب؛ حيث كان يفاضل بين الآراء بناءً على مصلحة المتعلم والقيمة التعليمية، وليس انحيازاً لمدرسة دون أخرى. وقد لاقى هذا الاتجاه قبولاً واسعاً لدى جمهور العلماء في مختلف الأقطار، حتى غدت ألفيته تُدرس في شتى أنحاء العالم. وقال الطنطاوي: "فقد جعل الله لابن مالك لسان صدق فيمن بعده، فمؤلفاته وأقواله تناقلتها العلماء في كتبهم مشارقة ومغاربة"[٧].

بناء على ذلك، يقوم الباحث بدراسة موقف ابن مالك في الترجيح، والبحث عن طرق الترجيح لديه. ويعتمد الباحث على أحد مؤلفات ابن مالك "شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" للنظر إلى آراء النحاة المتعلقة بالمسائل ويراجع كتب أصول النحو للعثور على طرق الترجيح ويطبقها فيها حتى يتضح طرق ابن مالك في ترجيح المسائل الخلافية النحوية. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف ابن مالك في المسائل الخلافية بين آراء البصريين والكوفيين وإبراز طرق الترجيح عنده معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي المقارن. فهذه الدراسة مهمة لتوضيح كيفية ترجيح ابن مالك في المسائل الخلافية النحوية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في دراسة كيفية ترجيح الإمام ابن مالك في المسائل النحوية الخلافية، اعتمادًا على "شرح التسهيل"، والكشف عن منهجه في الميل إلى آراء مدرسة الكوفة أو البصرة. وبما أن الهدف الأساسي من هذا البحث هو بيان موقف ابن مالك في المسائل الخلافية بين آراء البصريين والكوفيين

---

[٦] سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، (دمشق: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م)، ص٢٠٥-٢٠٦.

[٧] محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ص ٢٦٣.

وإبراز طرق الترجيح عنده، فقد لاحظ الباحث أن ابن مالك قد يرجح أحيانًا رأي المدرسة البصرية وأحيانًا رأي المدرسة الكوفية، لذا، جاء هذا البحث لتسليط الضوء على منهج ابن مالك في الترجيح بين آراء المدرستين مع دراسة تحليليّة لأدلته وتوجيهاته، للوقوف على مدى تطابقها مع القواعد الأصولية.

ويُعد عدم وجود دراسة تكشف منهج ابن مالك في الترجيح بين آراء البصريين والكوفيين في أبواب النواصب والمنصوبات وفق قواعد أصول النحو سببًا في تعقيد دراسة النحو العربي لدى الطلبة، إذ يصعب عليهم التمييز بين الآراء المختلفة. وفي هذا السياق، ظهر الإمام ابن مالك، الذي قام بتأليف منظومته الشهيرة "ألفية ابن مالك"، وهي تتكون من ألف بيت تدور حول قواعد النحو العربي بهدف تيسير هذا العلم للمبتدئين. وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك، رغم انتمائه إلى المدرسة الأندلسية، لم يلتزم باتباع مدرسة واحدة في مؤلفاته، بل كان ينتقي الآراء حسب قوة الدليل. فقد يرجح تارة رأي البصريين، وتارة رأي الكوفيين، وأحيانًا يستقل برأيه عن المدرستين معًا، لا سيما في المسائل الخلافية. ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث :كيف كان منهج ابن مالك في الترجيح بين آراء البصريين والكوفيين في القضايا الخلافية؟ وهذا ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعلم "أصول النحو"، وهو العلم الذي يعنى بدراسة الأدلة والحجج التي استند إليها النحاة في استنباط القواعد النحوية.

واستنادًا إلى ما سبق، تعتمد هذه الدراسة على بحث م. شاشي المعنون بـ"موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، حيث يجد أنها تقصر في توضيح بيانات إضافية من الأدلة، والأصول، والعلة النحوية. فتريد أن تستكمل الإجابة على اقتراحات الباحث السابق حتى تكتمل الدراسة بمعلومات كافية.

أسئلة البحث

١. ما موقف ابن مالك في المسائل الخلافية النحوية بين البصريين والكوفيين في أبواب النواصب والمنصوبات؟

٢. ما الفروقات بين المدرستين البصرية والكوفية في أبواب النواصب والمنصوبات؟

٣. كيف يرجح ابن مالك بين آراء البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية النحوية في أبواب النواصب والمنصوبات؟

أهداف البحث

١. إبراز موقف ابن مالك في المسائل الخلافية النحوية.
٢. توضيح الفروقات بين المدرستين البصرية والكوفية في أبواب النواصب والمنصوبات.
٣. إظهار طرق الترجيح عند ابن مالك في أبواب المنصوبات بين آراء البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية.

أهمية البحث

١. بيان موقف ابن مالك في المسائل الخلافية النحوية عند البصريين والكوفيين.
٢. توضيح كيفية ترجيح ابن مالك في المسائل الخلافية النحوية.
٣. مساعدة الطلبة على فهم أصول النحو عند الإمام ابن مالك لكونه أشهر النحويين لدى الدارسين المعاصرين.

حدود البحث

سيقوم الباحث بحصر بحثه في الأمرين الآتيين:

١. الموضوع

يتناول هذا البحث دراسة موقف ابن مالك في ترجيح آراء البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية النحوية استنادا على طرق الترجيح من الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه "الاقتراح". ويأخذ الباحث المسائل الخلافية الموجودة في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، و"شرح التسهيل" لابن مالك. وقد وقع الاختيار على مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في بابي النواصب

والمنصوبات؛ فمِن النواصبِ: حرفا (لن) و(كي)، ولام الجحود، وفاء السببية، ومسألتا تقديم الجواب بالفاء على سببه، وواو الجمع الواقعة في مواضع الفاء. ومِن المنصوباتِ: أبواب التنازع، والمفعول معه، والمفعول المطلق.

٢. الكتب المعتمد عليها

أ) "شرح التسهيل لابن مالك" لأن فيه مباحث عميقة وتحليلات مفصلة عن المسائل النحوية خصوصا فيما يتعلق بالاستدلال النحوي. ويرتكز البحث على الأبواب المتعقلة بالمسائل الخلافية النحوية.

ب)"الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري" حيث يأخذ منه الباحث المسائل الخلافية النحوية بين البصريين والكوفيين فيها.

ج) "الاقتراح في أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي" حيث يستعين به الباحث في طرق الترجيح والتعارض في الاستدلال النحوي عند الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى.

منهج البحث

١. **المنهج الوصفي**: اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال استعراض المسائل الخلافية النحوية عند علماء البصرة والكوفة وتحليلها، وإبانة المعلومات التاريخية حول المدارس النحوية خصوصا المدرسة البصرية والكوفية، ونبذة عن العلامة النحوي محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيابي (٦٧٢هـ)، وذلك بالرجوع إلى مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الكتب النحوية والأصولية والتاريخية. كما استفاد الباحث من الدراسات الحديثة التي تناولت النقاش عن المدرسة البصرية والكوفية وابن مالك نفسه. إضافة إلى ذلك، تم التركيز على دراسة مقالة "موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريين والكوفيين" التي كتبها م.شاسي باعتبارها مرجعا مركزيا حيث يستجيب الباحث لاقتراحاته في إحضار مزيد من البيانات وتحليلها والبحث عن موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون بالنظر إلى ناحية المنهج، والأدلة، والأصول، والعلة.

٢. **المنهج التحليلي التطبيقي:** يستخدم الباحث المنهج التحليلي لتطبيق طرق الترجيح التي اقترحها الإمام السيوطي في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" على المسائل الخلافية النحوية بين البصريين والكوفيين. وذلك لأن ابن مالك لم يرجح موقفه فهو إما أن يميل إلى البصرة أو يميل إلى الكوفة. وأيضا من خلال مراجعة مصنفات ابن مالك في علم النحو الأخرى مثل شرح التسهيل والكافية الشافية وشواهد التوضيح للوقوف على طرق الترجيح والتعارض. وقد اختار الباحث هذه الكتب لأنها تتضمن آراء العلماء من المدرستين البصرية والكوفية وأقوال النحاة المعتبرة. ويركز الباحث على القضايا المتعلقة بالنواصب والمفاعيل من المنصوبات لأنها شهدت الكثير من الخلافات النحوية بين البصرة والكوفة.

الدراسات السابقة

استفاد الباحث من العديد من الرسائل العلمية والبحوث المتعلقة بالمدارس النحوية وأصول النحو للعثور على الفجوات في دراسة موقف ابن مالك في ترجيح آراء البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية النحوية. فهذه الدراسات تدور حول الدراسات المتعلقة بأصول النحو، والإمام ابن مالك.

قد قام الدكتور انتصار عبد الله عبد القادر محمد (٢٠٢٥) بدراسة تحت عنوان **الاعتراض وأثره في الدرس النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية**[٨] اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الحالات التي يرد فيها الاعتراض وبيان الشواهد النحوية ذات الصلة، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي استخدمه لمقارنة آراء النحاة في القضايا المختلفة من خلال تحليل النصوص النحوية. هدفت الدراسة إلى استجلاء الأدلة التي اعتمد عليها النحويون في مناقشة قضية الاعتراض، والتفريق بين الآراء المختلفة .وتوصلت إلى أن الاعتراض مسألة متشعبة ومتداخلة في فروع متعددة من اللغة العربية كالنحو، والقراءات، والبلاغة، وفقه اللغة، وأن تناول النحويين لها كان متأثرًا بأصول مدرستهم النحوية. ومع أهمية هذه الدراسة، إلا أنها اقتصرَت على تحليل الاعتراضات النحوية دون أن تتناول طرائق الترجيح بين الآراء المتقابلة. ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى سدّ هذه الفجوة من خلال

[٨] انتصار عبد الله عبد القادر محمد. "الاعتراض وأثره في الدرس النحو بين المدرستين البصرية والكوفية"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلة علمية محكمة (٢٠٢٥م، المجلد ٦، العدد ٢): ص ٤٧-٦٤.

دراسة الاعتراضات النحوية بين البصريين والكوفيين، مع التركيز على منهج ابن مالك في الترجيح بينها، مستندة في ذلك إلى ما ورد في كتب أصول النحو مثل "الاقتراح في أصول النحو".

كتبت الدكتورة علا بنت ياسين علي البار (٢٠٢٤) دراسة بعنوان **استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي وأثره في تقعيد الأحكام النحوية: دراسة نظرية تطبيقية**[٩]. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النظري من خلال تتبّع النشأة التاريخية لعلمي النحو والحديث، في محاولة لتفسير عزوف بعض النحويين عن الاستشهاد بالحديث النبوي، كما استعانت أيضًا بالمنهج التطبيقي لتحليل أبرز المواضع التي استشهد فيها ابن مالك بالحديث في كتابه شرح التسهيل وتصنيفها. وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحديث النبوي في تشكيل القواعد النحوية عند ابن مالك، وإبراز دوره في اعتماد الحديث الشريف بوصفه أصلا من أصول التقعيد النحوي. واشتركت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في محور أصول النحو وهو حجية الحديث النبوي في الاستدلال النحوي. غير أن هذه الدراسة ركزت على الحديث النبوي بوصفه مصدرا لغويا وأصوليا، ولم تتناول بعمق منهج ابن مالك في الترجيح بين الآراء النحوية. وهنا تأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوة، من خلال تحليل طرق الترجيح عند ابن مالك في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين.

كتب الباحث ديدي رزال منير (٢٠٢٢) دراسة بعنوان **موقف ابن مالك عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب ألفية ابن مالك**[١٠]، وقد اعتمد فيها على المنهج التحليلي، حيث سعى إلى جمع البيانات الدقيقة المناسبة لمعالجة المشكلة ضمن أحد الفنون النحوية. وهدفت الدراسة إلى تحديد الأنظمة المختلف فيها بين البصريين والكوفيين في كتاب الألفية، ورصد المسائل الخلافية بينهم كما وردت في الشروح، وتحليل موقف ابن مالك من هذه المسائل. واشتركت مع الدراسة الحالية في دراسة القضايا الخلافية بين البصريين والكوفيين، إلا أنها تركز على القضايا الخلافية في ألفية ابن مالك. أما الدراسة الحالية فستستخدم شرح التسهيل مرجعا أساسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ أن هذه الدراسة لم تُركّز على عرض موقف البصريين والكوفيين تفصيليًا، ولم تتناول طرق الترجيح التي اعتمدها

---

[٩] علا بنت ياسين علي البار. "استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي وأثره في تقعيد الأحكام النحوية: دراسة نظرية تطبيقية"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية**، الإسكندرية (٢٠٢٤م، العدد ٤٠، الإصدار ٤): ص٣٢١٩-٣٢٩٦)

[١٠] ديدي رزال منير. "موقف ابن مالك عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب ألفية ابن مالك، **Kalamuna** (٢٠٢٢م، المجلد ٣، العدد ١): ص ١٥-٣١.

ابن مالك في القضايا الخلافية. وهنا تتجلى أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل تلك المسائل الخلافية بعمق، وتوضيح طرائق الترجيح التي اتبعها ابن مالك.

وقد أجرى الدكتور محمد أحمد عبد الباري (٢٠٢١) دراسة بعنوان **موقف ابن مالك من الخلاف النحوي في باب (التوابع) من خلال كتابه شرح التسهيل: عرضًا ومناقشة**[١١]. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بوصف مسائل الخلاف النحوي في باب التوابع كما وردت في مؤلفات النحويين، ثم ناقشها وبيّن موقف ابن مالك منها، مرجّحًا بين الآراء المختلفة اعتمادًا على الأدلة النحوية واللغوية المتاحة. وهدفت الدراسة إلى توضيح مواقف ابن مالك من آراء النحويين المختلفين في باب التوابع، مستندًا إلى ما ورد في كتابه "شرح التسهيل". وقد خلصت إلى أن ابن مالك تميّز بتمكنه في علمي النحو واللغة، من خلال جمعه للأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، ومناقشتها بعلمية، وترجيحه للرأي الذي يراه أقوى بالأدلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تركزت على باب باب التوابع، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة المسائل النحوية التي تتعلق بالنواصب والمنصوبات.

قد أجرت نور حليمة السعدية (٢٠٢٠) دراسة بعنوان **التنازع عند البصريين والكوفيين: دراسة نحوية مقارنة**[١٢]. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن، حيث قامت بالموازنة بين آراء البصريين والكوفيين في باب التنازع، بهدف معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين المدرستين في هذا الباب النحوي المهم. وقد خلصت الدراسة إلى وجود بعض أوجه الاختلاف في معالجة مسألة التنازع بين المدرستين، مما يعكس تباين أصول كل منهما في التأصيل النحوي .إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على باب التنازع دون التوسع في بقية أبواب الخلاف النحوي .ومن هنا تنبع تميّز الدراسة الحالية، إذ تهدف إلى تناول المسائل الخلافية بشكل أوسع، وذلك من خلال مراجعة كتاب شرح التسهيل لابن مالك وكتاب ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، مع دراسة منهج ابن مالك في ترجيحاته بينها.

---

[١١] محمد أحمد عبد الباري. "موقف ابن مالك من الخلاف النحوي في باب (التوابع) من خلال كتابه شرح التسهيل: عرضًا ومناقشة"، **مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود** (٢٠٢١م، العدد ٣٤): ص ١٥٠١-١٦٠٠.

[١٢] نور حليمة السعدية. "التنازع عند البصريين والكوفيين: دراسة نحوية مقارنة"، **Jurnal WARAQAT**. (٢٠٢٠م، الجلد ٥، العدد ١): ص٩٥- ١١٧.

ومن الدراسات التي عنيت بتأثير مؤلفات ابن مالك في الدرس النحوي، دراسة بعنوان **أثر ألفية ابن مالك في التفكير النحوي العربي**[١٣] للباحث عبد الله محمود الجاموس (٢٠١٩)، وقد اتبع فيها المنهج الوصفي التحليلي، حيث تتبّع الآثار التي أحدثتها ألفية ابن مالك في العلماء والنحاة وطلبة العلم، إضافة إلى ما تركته من أثر في المصنفات النحوية والمؤلفات اللاحقة، وفي تطور الدرس النحوي العربي عمومًا إلى يومنا هذا. وهدفت الدراسة إلى التعريف بأهمية الألفية وخصائصها ومصطلحاتها النحوية، وبيان أثرها البارز في النحو التعليمي والتأليف النحوي بعد عصر ابن مالك. وقد خلصت الدراسة إلى أن ألفية ابن مالك أحدثت انعطافًا ملحوظًا في الدرس النحوي والذوق اللغوي، وتجلى أثرها في اعتمادها الواسع داخل المؤسسات العلمية والكتب النحوية لاحقًا. إلا أن هذه الدراسة لم تتناول جانب أصول النحو ومنهج الترجيح بين الآراء النحوية عند ابن مالك، بل اقتصرت على وصف مكانة الألفية وأثرها العام .وتبرز الدراسة الحالية لتسدّ هذه الفجوة، حيث تسعى إلى دراسة منهج ابن مالك في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، مع تحليل طرق ترجيحه بين الآراء.

أعدت حورية بن تارقي ولويزة مورد (٢٠١٨) دراسة بعنوان **مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس النحوية من خلال كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف**[١٤]، تحت إشراف الدكتور غزيل بلقاسم وهي مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال استقراء آراء النحويين في مختلف البلدان وتحليل أسباب الخلاف النحوي ومظاهره، بالاستناد إلى ما عرضه شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية". وهدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة الخلاف في المدارس النحوية المتأخرة، ومقاربة ذلك بالخلاف الشهير بين مدرستي البصرة والكوفة. وتوصلت الدراسة إلى أن الجماعات النحوية لم تكن على درجة من التجانس، وأن كثيرًا من الخلافات المدونة في كتب النحو تعود إلى أصول جغرافية أكثر منها منهجية علمية. ومع أهمية ما قدمته هذه الدراسة من تحليل لبيئة الخلاف وأسبابه، إلا أنها لم تُعْنَ ببيان منهج الترجيح بين الآراء النحوية المختلفة.

---

[١٣] عبد الله محمود. "أثر ألفية ابن مالك في التفكير النحوي العربي"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانية في اللغة العربية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٩م).

[١٤] حورية بن تارقي ولويزة مورد. "مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس النحوية من خلال كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار اللغة العربية وآدابها تخصص: لسانيات عربية، جامعة غرداية، ٢٠١٨م).

ومن هنا تبرز الدراسة الحالية بوصفها محاولة لتجاوز هذا القصور من خلال تركيزها على دراسة منهج ابن مالك في ترجيحاته بين آراء مدرستي البصرة والكوفة.

قدم الباحث م. شاشي (٢٠١٧) دراسة بعنوان **موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون**[١٥]. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في جمع البيانات من المصادر المكتبية، إلى جانب المنهج التحليلي في تناول المسائل الخلافية من خلال تحليل النصوص التي تبين آراء ابن مالك في هذه القضايا، واستكشاف خطواته في معالجة هذا الخلاف النحوي. وتهدف الدراسة إلى معرفة موقف ابن مالك من المسائل التي اختلف فيها النحويون البصريون والكوفيون. وقد توصل الباحث إلى أن ابن مالك اتخذ موقفًا حذرًا علميًا وموضوعيًا وتربويًا، حيث لم يتعصب لإحدى المدرستين، وإنما بنى آراءه النحوية على أسس موضوعية ذات بعد تعليمي وتربوي. وقد أحسن الباحث في شرح عدة مسائل خلافية النحوية مستمدا من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف غير أنها لم تركّز على طرق الترجيح في تلك المسائل، لذا، تدرس الدراسة الحالية طرق الترجيح مع استجابة لاقتراحات الباحث في إضافة البيانات من الأدلة والأصول العلل.

تناولت دراسة الباحث زعاط محمد **قضايا الخلاف في ألفية مالك بين البصريين والكوفيين: دراسة تحليلية** [١٦] (٢٠١٦)، وهي مذكرة قُدمت لنيل شهادة الماجستر. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، حيث سعى الباحث إلى عرض المسائل الخلافية مع بيان أقوال النحويين وآرائهم ومذاهبهم، مقرونة بالحجج والأدلة. وهدفت الدراسة إلى رصد الخلاف بين المدرستين في المصطلحات والمفاهيم، واستكشاف الأصول التي اعتمدها كل فريق في بناء قواعده النحوية، وبيان ما ذهب إليه كل طرف في القضايا المطروحة. وخلصت الدراسة إلى أن الاختلاف المنهجي في معالجة القضايا النحوية بين المدرستين يُعد من أبرز أسباب نشأة الخلاف بينهما. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تلتقي إلى حد ما مع توجه الدراسة الحالية من حيث رصد المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في مؤلفات ابن مالك، إلا أنها لم تركز على جانب الترجيح بين الأقوال، كما أنها اقتصرت على "ألفية ابن

---

[١٥] م. شاشي. "موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، **Jurnal al-Tsaqafa**، (٢٠١٧م، المجلد ١٤، العدد ٢): ص ١١٠-١٢٦.

[١٦] زعباط محمد. "قضايا الخلاف في ألفية ابن مالك بين البصريين والكوفيين دراسة تحليلة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي تخصص: علوم اللسان، جامعة محمد الصديق بن يحيى، ٢٠١٦م).

مالك". أما الدراسة الحالية، فإنها تتوسع في هذا الجانب من خلال تحليل طرق الترجيح عند ابن مالك، معتمدة على "شرح التسهيل" تحديدًا، ومستندة إلى ما ورد في كتب أصول النحو خصوصا "الاقتراح في أصول النحو".

درست الباحثة م. كواكب محمود حسين (٢٠١٤) **من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل**[١٧] حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي. وذلك من خلال وصف المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين كما وردت في شرح ابن عقيل، وشرحها شرحًا واضحًا مع بيان حجج الفريقين. وقد هدفت الدراسة إلى جمع هذه المسائل من شرح ابن عقيل وتحليلها. وخلصت الباحثة إلى أن من أبرز أسباب الخلاف بين المدرستين هو اختلافهم في المسموع من العرب، وتفاوت معاييرهم في تحديد القبائل الفصيحة، بالإضافة إلى الاختلاف في المنهجية العقلية أو المنطقية المتبعة لدى بعض النحاة. إلا أن هذه الدراسة اكتفت بجمع المسائل وشرحها، دون التطرق إلى تحليل أسباب الترجيح أو بيان منهج ابن مالك في ذلك، فضلًا عن أن عينة الدراسة اقتصرت على شرح ابن عقيل، بخلاف الدراسة الحالية التي تعتمد على كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك، وتتناول قضايا الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين مع بيان طرق الترجيح التي انتهجها ابن مالك.

وثمة دراسة بعنوان **موقف ابن مالك بين البصريين والكوفيين في الابتداء وبعض نواسخه**[١٨] للباحث أحمد محمد عبد المكرم إدريس (٢٠٠٩). وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي في دراسة سيرة ابن مالك، والمنهج الوصفي التحليلي في مناقشة الآراء النحوية، حيث قام بجمع المسائل من مظانها المختلفة، وعرض آراء النحاة فيها، مع التركيز على آراء المدرستين البصرية والكوفيّة، ثم تتبع موقف ابن مالك من تلك الآراء. وقد هدفت الدراسة إلى مناقشة موقف ابن مالك من القضايا المتعلقة بالابتداء وبعض النواسخ، وبيان مدى تأثره أو استقلاله عن المدرستين. وتوصّلت إلى أن ابن مالك كان يتسم بالجرأة العلمية والانفتاح في الطرح، مع احترامه لآراء العلماء السابقين، وقد دعم اختياراته النحوية بالشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب، وأولَى الحديث النبوي الشريف عناية خاصة في استدلاله. إلا

---

[١٧] كواكب محمود حسين. "من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، (٢٠١٤م، المجلد ٢٠، العدد ٨٥): ص١٧٥-٢٠٢.

[١٨] أحمد محمد عبد المكرم إدريس. "موقف ابن مالك بين البصريين والكوفيين في الابتداء وبعض نواسخه"، (بحث مقدم إلى كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٩م).

أن الدراسة اقتُصرت على باب الابتداء وبعض نواسخه فقط، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة ما يتعلق بالنواصب والمنصوبات في النحو العربي، وذلك من خلال الاستناد إلى كتابي "شرح التسهيل" لابن مالك و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، مع تحليل منهج ابن مالك في الترجيح بين الآراء المتقابلة.

مصطلحات البحث

١- الموقف:

وهو من جذر "وقف". قال ابن منظور: "وقف: الوقوف خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفا ووقوفا، فهو واقف، والجمع وقف ووقوف، ويقال: وقفت الدابة تقف وقوفا، ووقفتها أنا وقفا. ووقف الدابة: جعلها تقف"[١٩]. وهو اسم المكان على وزن مفعِل بكسر العين ويشير إلى معنى الرأي والاتجاه كقول الأحد: "بقي على موقفه أي تمسك برأيه السابق. وفي أيضا معنى قرار أي اتخذ موقفا من كذا[٢٠].

٢- المسائل الخلافية النحوية

مفهوم المسائل الخلافية النحوية يشير إلى القضايا أو المسائل التي اختلف فيها النحاة من حيث الإعراب، أو التحليل أو التقدير أو التطبيق، بحيث لم يتفق النحويون على وجه واحد فيها، بل تعددت فيها الآراء وتنوّعت فيها الحجج والأدلة. وتُعدّ هذه المسائل دليلاً على حيوية الدرس النحوي وثرائه، وهي تشمل القضايا المتعلقة بالعوامل، التقديرات الإعرابية، البناء والإعراب، التعليل، الأصل والفرع، وغيرها.

---

[١٩] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج٩ ص٣٥٩.

[٢٠] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **المعجم العربي الأساسي**، (د.ب: د.ن، د.ت) ص١٣٢٨.

الفصل الثاني: طرق الترجيح عند المدرستين البصرية والكوفية

تمهيد

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول مفهومَي التعارض والترجيح، من خلال بيان أهم المصطلحات المتعلقة بهما لغةً واصطلاحًا، وإبراز أوجه الاتفاق والافتراق بينهما في أصول النحو وأصول الفقه، ثم يعرض الباحث ستَّ عشرة قاعدة أصولية جمعها الإمام السيوطي في كتابه "الاقتراح في أصول النحو". ويُعنى المبحث الثاني بتوضيح نشأة المدرسة البصرية، وذكر أبرز أعلامها، وبيان أهم خصائصها. أما المبحث الثالث، فيتناول نشأة المدرسة الكوفية، وأعلامها، وسماتها الرئيسة. وبناءً على ذلك، ينقسم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم التعارض والترجيح في أصول النحو

المبحث الثاني: المدرسة البصرية نشأتها وسماتها

المبحث الثالث: المدرسة الكوفية نشأتها وسماتها

المبحث الأول: مفهوم التعارض والترجيح في أصول النحو

يركّز هذا المبحث على بيان مفهومَي التعارض والترجيح، من خلال عرض تعريفهما لغةً واصطلاحًا، وما يتصل بهما من قضايا، ثم يعمد الباحث إلى شرح ستَّ عشرة مسألة متعلقة بالقواعد الأصولية المستمدة من كتاب "الاقتراح في أصول النحو" للإمام السيوطي.

المطلب الأول: مفهوم التعارض والترجيح

في مستهلّ هذه الدراسة، من الضروري الوقوف على المفهوم وما يدور حوله، وذلك من خلال تتبّع جذره اللغوي، ومعناه في المعاجم اللغوية، ثم بيان تعريفه الاصطلاحي كما ورد في مصادر أهل الاختصاص. وعليه، يعمد الباحث إلى استعراض جملة من التعريفات المتعلقة بمصطلحي "التعارض" و"الترجيح"، مستندًا في ذلك إلى المعاجم المتنوعة، إضافة إلى الدراسات العلمية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع. ويُدرك الباحث أن هذين المصطلحين يرتبطان في الأصل بعلم أصول الفقه، وذلك نظرًا

لكون علم أصول النحو قد نشأ متأثرًا بازدهار العلوم الإسلامية، وعلى رأسها أصول الفقه، مما أدى إلى تقاطع مصطلحاتهما وتشابهها في كثير من المواضع. وبناءً على ذلك، فقد رأى الباحث من المناسب عرض التعريفات عند كل من الأصوليين والنحاة، لما في ذلك من إثراء للرؤية وتوسيع لنطاق الفهم. ويُلاحظ أيضًا أن مصطلح "التعارض" قد يُعبّر عنه في بعض المؤلفات بمصطلح "المعارضة."

أولا: مفهوم التعارض لغويا واصطلاحيا

لاحظ الباحث أن هذا المصطلح أحيانا يطلق عليه بـ"التعارض" وأحيانا يطلق عليه بـ"المعارضة". أورد ابن منظور (٧١١هـ) في لسان العرب مبينا لمعنى المعارضة، حيث قال: "عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابه أي قابلته"[٢١]. وهو على وزن "فاعل" الذي يحتاج إلى الجهتين على الأقل.

التعارض مبحث من مباحث أصولية يدرس بعدما أن يُدرك حجية الأدلة الأصولية والفرعية ومكانتها في التشريع. قال عبد الوهاب خلاف، "التعارض بين الأمرين معناه في اللغة العربية اعتراض كل واحد منها الآخر. والتعارض بين الدليلين الشرعيين في اصطلاح الأصوليين يعني اقتضاء كل واحد منهما في وقت واحد حكما في الواقعة يخالف ما يقتضيه الدليل الآخر فيها". والمثال من ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، هذه الآية تدل على أن العدة للمرأة إما حامل أو غيره التي تفقد زوجها هي أربعة أشهر وعشرة أيام. وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ تشير إلى أن عدة الحامل الفاقدة زوجها هي وضع الحمل، سواء كان الفقد بالموت أو بالطلاق. فالنصان متعارضان في هذه القضية[٢٢]

والمثال الآخر، ما روي في الحديث عن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعدما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدتين." وروي أيضا عن البراء بن عازب قال: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه". وقد حدّث بهذا الحديث يزيد بن أبي زياد وزاد فيه: "ثم لا يعود".

---

[٢١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص١٦٧.

[٢٢] عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع ط المدني**، (مطبعة المدني: المؤسسة السعودية بمصر، د.ط، د.ت)، ص٢١٤.

فالحديثان تعارضا لأن الحديث الأول يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام والركوع والاعتدال، أما الحديث الثاني يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام فقط. وقد رجح الحديث الأول على الثاني لكثرة الرواية من الصحابة الذي كان بلغ عددهم ثلاثا وأربعين صحابيا[٢٣].

وقد ذكر د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم في معجمه، أن التعارض لغة بمعنى "التمانع، أو التقابل، أو التدافع، أو التنافر". وأضاف أنه "مصدر تعارض الشيئان إذا تقابلا". وهو على وزن تفاعل الذي يبنى للمشاركة بين الاثنين. ومعناه الاصطلاحي هو "كون أحد الدليلين بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاءه في محل واحد في زمان واحد، سواء تساويا في القوة أو زاد أحدهما على الآخر فيها بوصف هو تابع. أو هو التمانع بين الدليلين مطلقا بحيث يقتضي أحدهما غير ما يقتضي الآخر"[٢٤]. من هنا يدرك بأن التعارض يقع على دليلين سواء كان بين النقلين، أو النقلي والقياس، أو القبيحين التي سيشرحها الباحث فيما بعد. وكذلك أين يكون الدليلان متنافيين أي متخالفين بحيث أحدهما ينافي الآخر.

قال الأنباري (٥٥٧هـ) في لمعه، "المعارضة أنْ تعارض المستدل بعلة مبتدأة". وشرح أيضا اختلافات العلماء في قبولها وهي قولان، أولهما من يقبلها وهو ما ذهب به الأكثرون. وذلك مثل أن يستدل في قضية الاشتغال في النحو، من يذهب إلى أن إعمال الفعل الأول أولى لأنه سابق على الفعل الثاني، فكان إعماله أولى لقوة المبتدأ والعناية به. وثانيهما من لا يقبلها لأن المعارضة تَصَدٍّ لمنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسؤول لا السائل، فإن السائل هادم، والمعارض بانٍ، والشخص الواحد لا يكون هادما بانيا في حال واحدة. ورجح الأنباري برفض هذا الموقف وقال "إن سببه هو من حق السائل أن يعترض على العلة ويقفها، فإن العلة ما لم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تعويل فوجب أن تكون صحيحة مقبولة" [٢٥].

---

[٢٣] محمد إبراهيم محمد الحفناوي، **التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي**، (القاهرة: دارالوفاء، ط٢، ١٩٨٧م)، ص ٣١١-٣١٢.

[٢٤] محمود عبد الرحمن، **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، (القاهرة: دار الفضيلة، د.ط، د.ت) ج١، ص ٤٦٦-٤٦٧.

[٢٥] بتصرف عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (٥٧٧هـ)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: أحمد عبد الباسط، (القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠١٨م)، ص ١٥٩-١٦٠.

ولخص د. محمود أحمد نحلة في دراسته حول أصول النحو وقال "إن المقصود بتعارض الأصول أن يقتضي أصل حكما في مسألة ويقتضي أصل آخر حكما في المسألة ذاتها وفي الوقت نفسه". وأضاف بأن التعارض لا يقع في الأدلة الشرعية في ذاتها لأنه لو وقع لأدى ذلك إلى الجمع بين متناقضين، وإنما يقوم تعارض ظاهري بين أصلين أو دليلين في نظر المجتهد المستنبط للأحكام ويقع بين دليلين من نوع واحد أو مستوى واحد مثلا، بين آيتين أو حديثين أو آية وحديث متواتر أو بين قياسين. وهذا من نظرة الأصوليين من الفقهاء واتجه إلى نفس المعنى الأصوليون من النحاة[٢٦]. فالتعارض هو تقابل الدليلين في مسألة واحدة.

أما ما قاله السيد الشريف الجرجاني في معجم التعريفات، " المعارضة: لغة: هي المقابلة على سبيل الممانعة، واصطلاحا، إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم"[٢٧] أي إعطاء البراهين للدفاع عن موقف أو رأي مخصوص. رأى الباحث أن هذا التعريف لا يعني التعارض الذي في النقاش الأصولي وإنما هو تعريف للمجادلة والمناظرة. من هنا نفهم أن مفهوم المعارضة مفهوم خاص حسب مجال معين. لأن التعارض الأصولي لا يعني بأن الأصوليين يريدون أن يعارضوا الدليل النقلي، بل يريدون أن يرجحوا الأدلة النقلية إذا وقع التعارض بينها.

توصل الباحث، من خلال تتبّع التعريفات المتنوعة التي ساقها الأصوليون والنحاة لمفهوم "التعارض"، إلى نتيجة جوهرية مفادها أن ثمّة قاسماً مشتركاً يجمع بين تلك التعريفات، يتمثل في ضرورة وقوع التعارض بين شيئين متقابلين أو متنافيين، لا يمكن الجمع بينهما في وقتٍ واحد من حيث الدلالة أو الحكم. ومن هنا، فإن الوقوف عند هذه النقطة يفضي إلى ضرورة التطرق إلى آليات الترجيح، إذ يصبح لزاماً على الباحث أو المجتهد، حال وقوع التعارض، أن ينظر في وجوه الترجيح الممكنة لاختيار القول أو الدليل الذي يتسم بمزيد من القوة أو القَبول في ضوء الضوابط الأصولية والمنهجية. والتعارض عند الأصوليين هو نفس ما عند النحاة، إلا أن أدلة النحو يجوز فيها التعارض الحقيقي بخلاف الأدلة الشرعية؛ لاستحالة وجود التناقض في الشارع، والذي يفرق بينهما هو مجرد موضوع المجال، حيث إن

---

[٢٦] بتصرف محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، (بيروت: دار العلوم العربية، ط١، ١٩٨٧م) ص ١٥١.

[٢٧] انظر علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، (٨١٦هـ)، **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوى، (القاهرة: دار الفضيلة، د.ط، د.ت) ص ١٨٤.

أصول الفقه موضوعه الأدلة الشرعية الإجمالية من حيث دلالتها على الأحكام الشرعية، وأحوال هذه الأدلة وطرق استنباط الأحكام منها وصفات المجتهد، أما أصول النحو فموضوعه ألفاظ العرب.

ثانيا: مفهوم الترجيح لغويا واصطلاحيا

والترجيح مثل الإرجاح كما قال ابن منظور: "وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال. وأرجحت لفلان ورجحت ترجيحا إذا أعطيته راجحا"[٢٨] وهو من باب التفعيل. وقال السيد الجرجاني: "الترجيح هو إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"[٢٩]. الترجيح في اللغة يُحيل إلى معاني الثقل والميل والتفضيل والتقوية؛ فيقال: رجح الشيء رجحانًا ورجوحًا ورجاحةً إذا ثَقُل، ورجحت إحدى الكفتين الأخرى إذا مالت بها الموزونات، ورجحه أرجحه إذا فضّله وقوّاه. ويُستعمل مفهوم الرجحان في أصله استعمالًا حقيقيًا في الأعيان الجوهرية، ثم نُقل بالاستعارة والمجاز إلى المعاني الذهنية والاعتبارات المعنوية[٣٠].

قد اختلف العلماء في تعريف هذا المصطلح. قام الباحث بمراجعة بعض تعريفات الترجيح ووجد أنها لم تذكر عملية المجتهد. فقد عرّفه الزركشي رحمه الله بأنه: "تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهرًا". وعرف ابن الحاجب رحمه الله بأنه " اقتران الأمارة بما تقوى به على ما يعارضها". وعرفه أيضا أكثر الحنفية بـ " ظهار زيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل". كل هذه التعريفات أغفلت فعل المجتهد. فعملية الترجيح لا تكون إلا عند المجتهد. وفي هذا الحال، لا بد أن يكون من المجتهدين من النحاة واللغويين الفصحاء في الكلام.

لذا، اتفق الباحث مع التعريف الذي قدمه الدكتور محمد مصطفى حيث قال إنه"بيان المجتهد لقوة أحد الدليلين المتعارضين ليعمل به". فهذا التعريف يشمل عمل المجتهد فيه. وأُؤيد أيضا التعريف المختار عند الجمهور وهو "تقديم المجتهد إحدى الطريقتين المتعارضتين لما فيه من مزية معتبرة تجعل

---

[٢٨] انظر ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص٧١.

[٢٩] انظر الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص ٥١.

[٣٠] محمد مصطفى الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل – المصادر – الحكم الشرعي)**، (دمشق: دار الخير، ط٢، ٢٠٠٦م)، ج٢، ص ٤٢١.

العمل به أولى من الآخر". والمراد بالتقديم هو بيان المجتهد أن أحد المتعارضين أقوى من معارضة الآخر وأن العمل به أولى به سواء كان هذا البيان بالقول أو بالفعل أو بالكتابة.

ثالثا: شروط التعارض والترجيح والفرق بين أصول الفقه وأصول النحو

في إطار علم أصول الفقه، لا يُتصوَّر وقوع التعارض بين الأدلة إذا كان أحدها أقوى من الآخر؛ إذ يُعتبر الحكم وفقًا للدليل الراجح. ومن ثمّ، لا يُعدّ التعارض قائمًا بين النص القطعي والنص الظني، ولا بين النص والإجماع أو القياس، ولا بين الإجماع والقياس. أما التعارض المعتبر في الاصطلاح، فهو ما يقع مثلًا بين آيتين أو حديثين متواترين، أو بين آية وحديث متواتر، أو بين حديثين غير متواترين، أو بين قياسين[٣١].

أما في أصول النحو، فإنه يُدرج ضمن نطاق تعارض الأدلة النحوية صورا متعددة، من أبرزها: التعارض بين سماعيّيْن، والتعارض بين قياسيّيْن، وكذلك التعارض بين السماع والقياس؛ إذ تتناول هذه المسائل مواضع التباين بين أصول النحو وأدلته، باعتبار أن السماع والقياس يُعدّان من أهم مصادره المعتمدة. ومع ذلك، فإن بعض القضايا لا تُصنَّف في إطار التعارض بين الأدلة النحوية بالمعنى الدقيق، مثل التعارض بين ارتكاب ضعيف وارتكاب لغة شاذة، أو تعارض القولين الصادرين عن عالم واحد، أو ما يُرجَّح فيه اعتماد لغة قريش على غيرها من لغات العرب، فضلًا عن مسائل الترجيح بين البصريين والكوفيين، وغيرها من القضايا ذات الصلة[٣٢]؛ فهذه المسائل ليست من تعارض الأدلة وهو من التعارض الحقيقي ليس كالتعارض في أصول الفقه.

يستخلص أنّ الفارق الجوهري بين التعارض والترجيح في علمي أصول الفقه وأصول النحو يكمن في طبيعة الأدلة المعتمدة في كل منهما، فأصول الفقه تركز على أدلة الشرع، وتقرر أنه لا يجوز التعارض الحقيقي بينها، إذ ليس هناك تعارض حقيقي بين الأدلة الشرعية؛ لأن التعارض بين الأدلة الشرعية، وهو محال على الشارع الحكيم المحيط علمه بكل شيء؛ لأنه أمارة العجز، تعالى الله عن ذلك

---

[٣١] عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع ط المدني**، ص٢١٤.

[٣٢] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، (ماليزيا: جامعة المدينة العالمية، د.ط، ٢٠١٠م)، ص٣١٧.

علوًّا كبيرًا. أما في أصول النحو، فإن مجال التعارض يكون في أدلة النحو، ويجوز التعارض الحقيقي إذ إن أحد الأدلة يثبت حكمًا وينفيه الآخر، وحينئذ يكون الترجيح بين الأدلة المتعارضة، هذا وارد في النحو[٣٣].

من هنا يتبيّن أنّ وقوع التعارض لا يقتضي بالضرورة لزوم الترجيح، وإن كان الأصل عند بعض النحاة تقديم الأرجح عند تعارض القياسين. غير أنّ الواقع يشهد بأنّ التعارض قد يزول بطرق أخرى، كالإجماع أو كثرة الاستعمال، دون حاجة إلى الترجيح. ويُستدلّ على ذلك بما جرى في باب النواسخ من تقديم استعمال "ما" الحجازية على "ما" التميمية، على الرغم من أنّ هذه الأخيرة أقيس من الأولى، غير أنّ كثرة الاستعمال رجّحت الحجازية وجعلتها الغالبة في الاستعمال النحوي.

المطلب الثاني: قواعد الترجيح بين المتعارضات

استند الباحث في دراسته إلى القواعد الواردة في "كتاب الاقتراح في أصول النحو" للإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله (٩١١هـ)، حيث عرض فيه نحو ست عشرة مسألة تتعلق بمباحث التعارض والترجيح. وقد اعتمد الإمام السيوطي في طرحه لهذه القضايا على مصادر سابقة موثوقة في علم أصول النحو، مما يجعل كتابه مرجعًا مهمًّا في هذا المجال. وهي كالآتي:

المسألة الأولى: إذا تعارض نقلان

مصطلح ابن الأنباري الذي هو النقل أما بمصطلح السيوطي فهو السماع، فكلاهما مترادفان. وهو الأصل الأول من أصول النحو ويقابله الكتاب والسنة في أصول الفقه[٣٤]. وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد

---

[٣٣] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٣١٥-٣١٦.

[٣٤] بتصرف محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، ص٣١.

الكثرة"[٣٥]. وعرفه السيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"[٣٦]. وإنما يقصد بذلك المصادر الثلاثة الرئيسية، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب. أما القرآن، فقد اتفق العلماء على فصاحته وحجيته. أما الحديث، فقد اختلف العلماء في الاستشهاد اللغوي والنحوي به لجواز روايته بالمعنى ووقوع رواية القصة الواحدة بعبارات مختلفة. أما كلام العرب فلا بد من تحديد معين وهو حدّه المكاني والزماني[٣٧].

قال ابن الأنباري: "إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما والترجيح يكون في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر المتن"[٣٨].

أولهما الإسناد: والمراد بالإسناد "أن يكون رواة أحد النقلين أكثر من الآخر وأعلم". والمثال على ذلك، قول الشاعر عدي بن زيد التميمي:

"اسمع حديثا كما يومًا تحدثه # عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا"

استدل الكوفيون بهذا الشعر على نصب (تحدث) بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) الناصبة. ويجوز أخذ حكم المقدر فيه كما وقع في قوله تعالى، (كان عاقبة المنذرين) حيث ذُكّر فعل (كان) وإن كان اسمها مؤنثا على تقدير العذاب الذي هو مذكر. لذلك، يجوز عندهم الرفع والنصب على حسب التقدير. ورد عليهم البصريون بالدعم أن الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوم تحدثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة[٣٩]، وقالوا إن (كما) لا تأتي بمعنى (كيما) ولا يجوز نصب المضارع الواقع بعدها بها، لأن الكاف في (كما) كاف التشبيه، وأدخلت (ما) الموصولة وجعلا بمنزلة حرف واحد[٤٠]. لذلك، القول الأرجح هو قول البصري لكون الرواية به أحفظ منه وأكثر.

---

[٣٥] انظر الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص٨٨.

[٣٦] انظر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، **الاقتراح في أصول النحو**، تعليق: محمود سليمان ياقوت، (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، د.ط، ٢٠٠٦م)، ص ٧٤.

[٣٧] بتصرف محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، ص٣٣-٥٧.

[٣٨] انظر الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص١٦١.

[٣٩] المفضل بن سلمة بن عاصم النحوي اللغوي الكوفي توفي سنة (٢٩٠هـ). بغية الوعاة: (٢/٢٩٦) (الأعلام) (٧/ ٢٧٩)

[٤٠] انظر السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ٣٩٧.

وثانيهما المتن، والمراد بالترجيح في المتن "أن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه". مثلا، في قول الشاعر طرفة بن العبد البكري:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى # وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ذهب الكوفيون إلى إعمال (أن) مع الحذف بدون عوض فقرأ بنصب (أحضرَ). وعارضه البصريون وقال إن هناك رواية بالرفع أيضا وهو على وفق القياس لعدم وجود العوض عنه. لذا، قول البصريين أرجح من الكوفيين لموافقته القياس.

المسألة الثانية: ترجيح لغة على أخرى

وكلام العرب – وهو ما أثر عن العرب من شعر ونثر – أحد أصول اللغة السماعية. وبما أن العرب هم المتحدثون الأصليون لهذه اللغة، فإنهم أكثر دراية بها ومعرفة بها. والأخذ من المصدر الأول يعتبر من أقوى الأدلة في الاستدلال. كما قال ابن جني في الخصائص: "اللغات على اختلافها كلها حجة"[٤١]. وعلى الرغم من ذلك، قد وضع العلماء معيارًا خاصًّا فيه حتى لا تُستدل اللغة بإطلاق. قال الدكتور محمود أحمد نحلة: "فلما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام اختطوا لذلك خطة لا يحيدون عنها". وذلك بجمع اللغة من مصادرها الأصلية، والأخذ من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة[٤٢]. فحددوا لها مكانًا وزمانًا.

المعيار الأول هو المعيار المكاني، وذلك من طريقتين: الأخذ عن أعراب البادية، والأخذ عن فصحاء الحضر. فأما الأولى فبالرحلة إليهم أو ممن وفد من الأعراب عليهم، وهذا ظاهر لأن مشافهة الأعراب كانت سبيلا إلى جمع اللغة وإقامة اللسان. أما الثانية فهي الأخذ عن فصحاء الحضر وهم فئتان: فئة من الأعراب البادية، وفئة من أهل الحضر. هؤلاء ممن استقامت ألسنتهم لغةً وأسلوبًا ونحوًا. وهم، عمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وكثير، والأحوص، والكميت وغيرهم[٤٣].

---

[٤١] انظر ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص١٢.

[٤٢] انظر محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، ص٥٧.

[٤٣] نفس المصدر، ص٥٧-٥٩.

المعيار الثاني هو المعيار الزماني. والفترة مختلفة بين المرويات النثرية والشعرية. أما الفترة لأخذ اللغة من المرويات النثرية، سواء عن أعراب البادية أم عن فصحاء الحضر فهي نحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الإسلام ومائة وخمسون بعده. والذي بعد هذه الفترة، يحتاج إلى نظر، إن كان عن أهل البادية فهو حجة في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر فلا يكون حجة في اللغة[٤٤].

يفهم من ذلك أن المسائل النحوية مقيسة بكلام العرب، لكن بعض الأحيان، توجد المسائل المتعارضة بينها بعضا حتى بين القياسين. إذا تعارضت المسألتان اللتان تطابقا القياس، قدم أقواهما وأشيعهما بدون رد على الآخر. قال النبي ﷺ: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف"[٤٥]، ويعني ذلك أن اللغات كلها شاف فلا يُلْغِ واحدة ولم يبطلها بالأخرى[٤٦]. ويمكن ملاحظة تطبيق هذه القاعدة – أي ترجيح لغة على الأخرى – في مسألة ما الحجازية وما التميمية. فحرف (ما) في لغة الحجاز تعمل عمل (ليس) أي ترفع الاسم وتنصب الخبر. أما (ما) في لغة تميم فمهملة حيث الاسم والخبر باق على حكمهما الأصلي. فكلتا اللغتين مقبولتان ومطابقتان للقياس، ولكن رجحت الحجازية على التميمية لأنها أقوى قياسا.

المسألة الثالثة: اللغة الضعيفة أقوى من الشاذة

نقل السيوطي عن ابن عصفور أنه إذا تعارضت بين الكلام باللغة الضعيفة واللغة الشاذة، فالضعيفة أقوى من الشاذة. وذلك لأن اللغة الضعيفة مروية عن بعض العرب وقد نطقت بها. واللغة الشاذة مردودة ولا يجوز أن تبنى عليها القواعد لأن الأصل في الشاذ أن يحفظ ولا يقاس عليه. قال السيوطي: "من شرطه — أي القياس — ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك، لا يجوز القياس

---

[٤٤] نفس المصدر، ص ٦٠.

[٤٥] هذه رواية بالمعنى، والصحيح أنه بسبعة أحرف، وقد شرح علماء الحديث "سبعة أحرف" بـ"سبع لغات"، كما في سنن الكبرى للبيهقي، حديث ٣٦٧٠، أنبأ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ ، أنبأ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْكَازِرِيُّ ، أنبأ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : " قَوْلُهُ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ ، يَعْنِي سَبْعَ لُغَاتٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَرْفِ الْوَاحِدِ سَبْعُ أَوْجُهٍ ، هَذَا مَا لَمْ يُسْمَعْ بِهِ قَطُّ ، وَلَكِنْ يَقُولُ : هَذِهِ اللُّغَاتُ السَّبْعُ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْقُرْآنِ ، فَبَعْضُهُ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ هَوَازِنَ ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ هُذَيْلَ ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ اللُّغَاتِ ، وَمَعَانِيهَا فِي هَذَا كُلِّهِ وَاحِدٌ ".

[٤٦] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ٤٠٠-٤٠١.

عليه". وضرب أمثلة فيها كتصحيح (استحوذ، واستصوب، واستنوق). كما ورد في القرآن: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ﴾، وقول العرب: "استنوق الجمل" أي صار مثل الناقة. فهذه الكلمات أفعال معتلة واوية وهي مروية في كلام العرب إلا أنها خالفت القياس. والقياس يقول إن الفعل المعتل الواوي على وزن (استفعل) واوها قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وولكن هذه الكلمات صححت شذوذا، فلا يقاس عليها[٤٧].

المسألة الرابعة: الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما

نقل السيوطي عن الأنباري وقال: "إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق دليلا آخر من نقل أو قياس". يفهم هنا إذا تعارض القياسان، وكلاهما يفيد حكمين مختلفين، قدم أرجحهما على الآخر، وذلك بالنظر إلى أيهما يوافق النقل والقياس المطرد، وتفصيل ذلك كالآتي:

أولا، إذا تعارض القياسان، أخذ بأرجحهما إذا وافق النقل أي أن هناك راجحا مؤيدا من النقل إما من الكتاب، أو الحديث، أو كلام العرب وإما شعرا أو نثرا. في الخلاف بين البصريين والكوفيين في مبحث (ما) الحجازية والتميمية، أي في مسألة عامل النصب في خبر (ما) النافية.

حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ "ما" الحجازية لا تعمل النصب في الخبر، ورأوا أنّ الخبر منصوب بنزع الخافض. وقد استندوا في تقرير مذهبهم إلى القياس، فبيّنوا أنّ الأصل في "ما" ألا تعمل؛ إذ إنّ الحرف لا يكون عاملًا إلا إذا كان مختصًّا، و"ما" ليست كذلك، فالأصل فيها الإهمال. ومن هنا أهملها بنو تميم، بينما عمل بها الحجازيون، إذ شبّهوها بـ "ليس" من جهة المعنى، غير أنّ هذا التشبيه ضعيف، فلم يقوَ على إكسابها عمل النصب في الخبر كما هو الحال في "ليس"[٤٨].

وذهب البصريون إلى أنّ "ما" هي التي تنصب الخبر، واستدلّوا على ذلك بالقياس؛ إذ رأوا أنّ "ما" قد أشبهت "ليس"، فكان مقتضى هذا الشبه أن تعمل عملها. وعمل "ليس" قائم على رفع

---

[٤٧] بتصرف السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ٢٠٩.

[٤٨] بتصرف عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م)، ص ١٤٤-١٤٥.

الاسم ونصب الخبر، ومن ثمّ وجب أن تجري "ما" على هذا القياس. ويزداد هذا التشابه وضوحًا بدخول الباء في خبر "ما" كما تدخل في خبر "ليس"، ومن شواهد ذلك قوله تعالى في خبر "ليس": ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[٤٩]، وقوله تعالى في خبر "ما": ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٥٠]. فإذا يثبت أنّ "ما" قد أشبهت "ليس"، كان لزامًا أن تعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر[٥١].

يتبيّن من العرض السابق وجود قياسين متعارضين، وقد رجّح الأنباري قياس البصريين، مستندًا في ذلك إلى النقل (أي السماع) الذي يؤيّد مذهبهم؛ فقال: "وأما قولهم –أي: قول الكوفيين–: إن القياس يقتضي ألا تعمل؛ قلنا: كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين "ليس" مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٥٢]، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾"[٥٣][٥٤].

ثانيا، إذا تعارض القياسان، أخذ بأرجحهما إذا وافق القياس. هنا، السؤال يفرض نفسه كيف رجح القياس بالقياس وهو في نفس الرتبة؟ أليس هذا كأنك تستدل على شيء بالشيء نفسه فيلزمه الدور، أليس هذا محالا؟ مثلما قالته فرقة من غير المؤمنين إن الباري جل جلاله ليس بقديم وله ابتداء، تعالى الله عن ذلك علوا كثيرا، حيث يلزمه الدور أيضا لافتقاره إلى الصانع. وهذا الصانع يحتاج إلى الصانع الأول لافتقاره إلى الصانع أيضا، فهذا محال. أجاب الباحث لعل هذا الترجيح من القياس مقيس بالترجيح إذا تعارض بين النقلين كما سبق في المسألة الأولى. وهذا يجوز لموافقة القياس المطرد.

فعلى سبيل المثال، يذهب الكوفيون إلى أنّ "أنْ" تعمل النصب في الاسم لشبهها بالفعل، غير أنّها لا تعمل الرفع في الخبر، بل يبقى الخبر مرفوعًا بالعامل الذي كان يرفعه قبل دخولها. وقد ردّ البصريون على هذا الرأي وعدّوه فاسدًا؛ إذ قرّروا أنّه لا يوجد في كلام العرب عامل ينصب الاسم دون

---

[٤٩] التين: ٨.

[٥٠] فصلت: ٤٦

[٥١] بتصرف الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ١٤٥-١٤٦.

[٥٢] يوسف: ٣١

[٥٣] المجادلة: ٢

[٥٤] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٣٢٥.

أن يرفع الخبر، وأنّ القول بخلاف ذلك يفضي إلى إهدار القياس ومخالفة الأصول من غير فائدة معتبرة، وهو ما لا يُسوَّغ في منهجهم[٥٥].

المسألة الخامسة: في تعارض القياس والسماع

إذا تعارض القياس والسماع الذي اقتضى كل خلاف مقتضى الآخر، أخذ المسموع كما هو لأنه ينص به، لكن لا يقاس عليه. كما قال ابن جني في الخصائص: "إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره"[٥٦]. يُعَدُّ السماع المصدر الأصلي في معرفة اللغة العربية وضبطها، ولذلك احتلّ مكانة مرموقة في الدراسات النحوية القديمة، لا سيما عند البصريين. وقد تقرّر في كتب الأصول النحوية مواقف العلماء المتقدمين في هذه القضية، حين قدموا السماع على القياس، وذلك لما للسماع من سلطة حاكمة على ما يُستنبط أو يُقاس عليه في بناء الأحكام النحوية. فالسماع – بحسب جمهور النحاة – هو الأصل الذي تُبنى عليه اللغة، وما القياس إلا تابع له يستمد شرعيته منه، ولا يُعمل به إلا إذا لم يُعارض ما ثبت بالسماع من كلام العرب.

وقد تبنّى هذا الرأيَ جمهورُ البصريين، الذين اشتهروا بمنهجهم الصارم في التعامل مع القياس، إذ لا يجيزون القياس على الشاذ، ولا يَعتمدون القياسات التي لا تنضبط بالقواعد العامة المستقرّة. كما وافقه أبو علي الفارسي، الذي انتصر للسماع ورفض تقديم القياس عليه، فقال: "ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع"[٥٧].

ومما يُستدل به على تقديم السماع على القياس، قوله تعالى :﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[٥٨]، فإن "استحوذ" خارج عن القياس، إذ الأصل يتطلب أن تُقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: "استحاذ". إلا أنه لما ورد في النص القرآني، لزم قبوله على ما هو عليه. وهذا يدل على أن مثل

---

[٥٥] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ١٤٧.

[٥٦] انظر ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١١٩.

[٥٧] أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: هنداوي، (بيروت: دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م)، ص ٢٢٦.

[٥٨] المجادلة: ١٩

هذا الاستعمال مقبول سماعًا، لكنه لا يُقاس عليه، فلا يُقال في "استقام": "استقوم"، ولا في "استباع": "استبيع."

ومع ذلك، فإن بعض النحاة الكوفيين لم يوافقوا على هذا الإطلاق، فقد ذهب بعضهم إلى إمكانية ترجيح القياس في مواضع معينة، خاصة إذا كان ذلك القياس قويًّا مطّردًا، منضبطًا بالسوابق اللغوية، ولم يُخالف ما تَقرَّر في كلام العرب. وهذه المرونة التي أبداها بعض الكوفيين تعكس اختلاف المدارس النحوية في ضبط العلاقة بين القياس والسماع، وهو اختلافٌ يعود في أساسه إلى تباين مصادرهم اللغوية ومناهجهم في استقراء اللغة.

لتلخيص ما سبق، إن تقديم السماع على القياس في النحو العربي ليس محل خلاف من حيث الجملة، وإنما تكمن الإشكالية في مواضع التطبيق الجزئية. وقد حسم جمهور النحاة هذا الأمر بتقديم السماع مطلقًا، بينما رأى بعض الكوفيين أن للقياس قوةً استدلاليةً معتبرة متى ما استكمل شروطه ولم يعارض نصًّا سماعيًّا ثابتًا.

المسألة السادسة: تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس

من القضايا التي تناولها علماء العربية في النظر إلى ظواهر اللغة وتوجيهها: مسألة التعارض بين قوة القياس وكثرة الاستعمال .وقد نقل السيوطي عن ابن جني هذه المسألة في كتابه الخصائص، فبيّن أن كثرة الاستعمال قد تُقدّم في بعض السياقات على ما يقوّيه القياس، وقال السيوطي في الاقتراح: "إذا تعارض قوة القياس –وذلك لقوة علته– وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله" أي قدم المتكلم ما كثر استعماله في كلام الفصحاء وإن ضعف قياسه على مقابلته[٥٩].

[٥٩] انظر السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ٤٠٧.

من الممكن النظر إلى تطبيق هذه المسألة في تقديم اللغة الحجازية على التميمية لأن الأولى أكثر استعمالا، ونزل القرآن بها[٦٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٦١] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٦٢]. ومحل القياس هو أن حرف (ما) حرف لا يختص، وقال ابن عقيل: "ما لا يختص فحقه ألا يعمل"[٦٣]. لذا، القياس هو إهمال ما فقد شرط العمل وهو الاختصاص. إذن، لا شك أن اللغة التميمية أقوى قياسًا، لكن الحجازية أكثر استعمالًا.

ومما يدل على علو مكانة اللغة الحجازية ما روي في الحديث الصحيح الذي أخرجه الإمام البخاري في صحيحه حيث قال في باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب: "حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ فَأَمَرَ عُثْمَانُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنْ يَنْسَخُوهَا، فِي الْمَصَاحِفِ وَقَالَ لَهُمْ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا"[٦٤]. وقد شرح ابن حجر العسقلاني موضوع الحديث الذي وضعه الإمام البخاري في صحيحه حيث قال، "أما عطف العرب عليه فمن عطف العام على الخاص، لأن قريشا من العرب"[٦٥]. إنَّ لغةَ قريش هي اللهجة التي كانت سائدة في مكة، أما لغة الحجاز فهي مصطلحٌ أعمّ يشمل لهجاتٍ متعددة في منطقة الحجاز، ومن بينها لغة قريش، فهي جزءٌ منها. وبذلك اشتركتا في ذات المكانة، إذ كلتاهما من لغات العرب الفصيحة.

---

[٦٠] انظر نفس المصدر، ص ٤٠٧.

[٦١] يوسف: ٣١

[٦٢] المجادلة: ٢

[٦٣] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (القاهرة: دار الطلائع، ط٢، ٢٠٠٩م)، ج١، ص٢٤١.

[٦٤] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، (القاهرة، دار ابن الجوزي، ٢٠١٠م، ط٤)، كتاب فضائل القرآن، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، حديث ٤٩٨٤، ص٦١٢.

[٦٥] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، **فتح الباري: شرح صحيح البخاري**، (الرياض: دار السلام، ط١، ٢٠٠٠م)، ج٩، ص١٣.

المسألة السابعة: في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر

من صور التعارض التي يدرسها الباحثون في القضايا الأصولية النحوية مسألة معارضة الاحتمال بالأصل والظاهر .والمقصود بـ"الأصل" في هذا السياق ليس هو الأدلة الأصولية المستمدة من الكتاب أو السنة أو كلام العرب، وإنما المراد به أصل الوضع، وهو المرجع الاشتقاقي للكلمة، ويتكوّن من عنصرين أساسيين :أصل الاشتقاق الذي يتمثل في مادتها اللغوية ذات المعنى المعجمي، وأصل الصيغة الذي يعبّر عن معناها الصرفي الوظيفي. فعلى سبيل المثال، أصل الفعل "قال" هو "قول"[٦٦]. ويمكن حصر دلالات مصطلح "الأصل" في ثلاثة أنواع: الأصل بمعنى الأدلة الأصولية، وأصل الوضع، وأصل القاعدة النحوية. أما "الظاهر" فيقصد به ما يتبادر إلى الذهن من دلالة اللفظ عند أول النظر وفي سياق الكلام، أي الدلالة المباشرة التي يظهرها اللفظ من غير تأمل عميق.

قد أفرد ابن جني هذه المسألة في كتابه الخصائص في بابٍ عقده بعنوان: "باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكمًا ويجوز أن يأتي السماع بضده أنقطع بظاهره أم نتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله؟"[٦٧]. ويُلاحظ أنّه لم يصرّح فيه برأيه أو مذهبه تصريحاً مباشراً، غير أن السياق يدلّ بوضوح على تقديم الظاهر على الأصل المحتمل، وهو ما يُستفاد من تقديمه عبارة "نقطع بظاهره" على "التوقف"، مما يفيد أن العبرة بما يتبدّى من حال اللفظ في أول النظر، دون الالتفات إلى ما يحتمله من دلالات أخرى غير ظاهرة. كما أن تعبيره بـ"بجلية حاله" يشير إلى حاله الجلي الظاهر[٦٨].

ومن الأمثلة التطبيقية على مسألة تعارض الاحتمال بالأصل والظاهر ما ورد في تحليل بنية الكلمات مثل: (عنبر) و(عنتر) وأشباههما؛ إذ إن الظاهر يقتضي أن النون فيهما أصلية، لوقوعها في موضع العين من الوزن (فعلل)، كما في كلمة جعفر، حيث إن موقع العين يُعدّ موضعًا أصليًا في البنية الصرفية، مما يرجّح أصالة النون. غير أن ثمة احتمالاً آخر يرى أن النون زائدة، كما هو الحكم في كلمة عنسر —اسم للناقة السريعة — إذ قُطع بزيادة النون فيها استنادًا إلى الاشتقاق من لفظ (العسلان)،

---

[٦٦] بتصرف تمام حسان، **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، النحو–فقه اللغة–البلاغة، (القاهرة: عالم الكتب، د.ط، ٢٠٠٠م)، ص ١١٥–١١٧.

[٦٧] انظر ابن جني، **الخصائص**، ج٣، ص٦٩.

[٦٨] بتصرف مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٣٣٢.

وهو إسراع الذئب في مشيته. وقد حكم علماء الصرف بأن وزن عنسر هو فنعل، رغم عدم ورود هذا الوزن في أبنية العرب المشهورة، إلا أن دلالة الاشتقاق أوجبت هذا الحكم[٦٩]. وهذا القول هو الأصح، وقد جزم به سيبويه في الكتاب بقوله: "ومما جعلته زائدًا بثبت العنسل لأنهم يريدون العسول"[٧٠]. ويكشف هذا المثال عن أهمية البحث في العلاقة بين البنية الصرفية والدلالة الاشتقاقية عند الترجيح بين ظاهر الكلمة وما يحتمله أصلها الاشتقاقي، كما يبرز دور القرائن الاشتقاقية في إعادة ضبط الحكم الصرفي حتى مع مخالفة ذلك للأوزان القياسية المعروفة.

ومن الأمثلة الأخرى التي تبرز منهج تقديم الظاهر على الاحتمال ما أورده سيبويه في حكمه على كلمة *سِيد* – وهو اسم يطلق على الذئب أو الأسد – حيث حملها على أن عينها ياء، وأدرجها في الكتاب ضمن باب "تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير[٧١]". فالظاهر من بنيتها يدل على أن عينها ياء، ولذلك قرّر في تصغيرها أن يقال :سُيَيْد – بضم أوّلها التزامًا لقاعدة ضم أوائل الأسماء عند التصغير — مع ثبوت الياء فيها[٧٢]. ويتضح من هذا المثال أن سيبويه رجّح الحكم الظاهر من حال الكلمة، مع إمكانية أن تكون عينها واوًا، وهو ما أشار إليه السيوطي بقوله: "حمل سيبويه سِيدًا –بكسر السين – على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره :سُيَيْد عملًا بظاهره، مع توجه كونه فعلًا مما عينه واو ك (رِيح) و(عِيد)"[٧٣].

المسألة الثامنة: في تعارض الأصل والغالب

من الصور البارزة للتعارض في النحو العربي تعارض الأصل والغالب .ويُقصد بـ الأصل القاعدة القياسية المطّردة التي يقتضيها القياس العام (القياس النحوي)، بينما يُراد بـ"الغالب" ما شاع في الاستعمال العربي حتى صار هو الأكثر ورودًا في كلام العرب. وقد اختلف النحاة في الموقف من هذا التعارض على

---

[٦٩] نفس المصدر، ص٣٣٣.

[٧٠] عمرو بن عثمان سيبويه، **الكتاب**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م)، ج٤، ٣٢٠.

[٧١] ا التحقير مصطلح كوفي يراد به التصغير عند البصريين.

[٧٢] نفس المصدر، ج٣، ٤٨١.

[٧٣] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ٤٠٩.

قولين رئيسين: أولهما الأخذ بالأصل القياسي، وثانيهما تقديم الغالب المستعمل. والأصح هو ترجيح الأصل[٧٤]؛ لكونه ممثلًا للاستعمال الفعلي عند العرب، وهو ما يحقق موافقة القاعدة للواقع اللغوي المسموع، ويُبرز الطبيعة الوصفية للنحو باعتباره مُسجِّلًا للغة كما نُطِقت لا كما ينبغي أن تُنطَق، ولكن في بعض المسائل، رجح الغالب كما سيأتي.

يمكن تمثيل هذه القاعدة في مثالين؛ أولُهما أنّ الأصل في الاسم أن يكون منصرفًا، غير أنّه إذا ورد في كلام العرب اسم علم أو صفة على وزن "فُعَل" بضم الفاء وفتح العين، وقع الخلاف: هل يُجرى على الأصل فيُصرف، أم يُتبع الغالب فيُمنع من الصرف؟ ومن أمثلة ذلك: "عُمَر" و"زُفَر"، حيث مُنعا من الصرف للعلمية والعدل. فإذا ورد اسم على هذا الوزن ولم يثبت فيه عدلٌ عن غيره، ولم يتبيّن اشتقاقه، فالمسألة تظل بين اعتبار الأصل فيصرف، أو مراعاة الغالب فيمنع من الصرف[٧٥].

أشار السيوطي إلى أنّ لهذه المسألة مذهبين عند النحاة؛ الأول مذهب سيبويه، وهو إعمال الصرف حتى يثبت العدل، إذ الأصل في الأسماء الصرف وعدم العدول عن غيرها. وقد قال في (الكتاب): "اعلم أن كل فُعَل كان اسمًا معروفًا في الكلام أو صفة فهو غير مصروف؛ فالأسماء نحو: صُرَد وجُعَل، وأما الصفات فنحو: هذا رجل حُطَم"[٧٦]. وأما المذهب الثاني، وهو قول غير سيبويه، فيرى المنع من الصرف، استنادًا إلى أنه هو الغالب في الاستعمال العربي. غير أنّ الراجح ما ذهب إليه سيبويه، لأن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة، فإذا لم يقم دليل يمنع بعضها من الصرف، كان التمسك بالأصل أولى[٧٧].

أما المثال الثاني في هذا التعارض، يتجلى في الخلاف حول صرف لفظتي "رحمن" و"لحيان"، حيث انقسمت آراء النحاة إلى قولين رئيسين: الأول هو القول بالصرف، باعتبار أنّ الأصل في الأسماء الصرف، ولأنّ المنع لا يتحقق إلا إذا كان للمذكر مؤنثه على وزن (فَعلى)، بينما رحمن ولحيان لا مؤنث لهما. وقد تبنّى هذا الرأي أبو حيّان الأندلسي، ونقل السيوطي عنه قوله: "والصحيح صرفه — أي

---

[٧٤] نفس المصدر، ص ٤١٠.

[٧٥] نفس المصدر، ص ٤١٠.

[٧٦] سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ٢٢٢.

[٧٧] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص ٤١٠.

صرف رحمن ولحيان – لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف فوجب العمل به". أما وجه القول المقابل، فهو أنّ ما جاء من الصفات على وزن (فُعلان) في الغالب ممنوع من الصرف، وما صُرف منه نادر، فكان القياس على الغالب أولى[٧٨]. ومن ثمّ جاء الرأي الثاني القائل بالمنع، وهو ما ذهب إليه ابن مالك حيث قال في ألفيته:

" وزائدا فعلان في وصف سلم # من أن يرى بتاء تأنيث ختم"

وقد شرح الأشموني هذا البيت مبيّنًا أنّ اللفظ مصروف؛ إذ إنّ عدم وجود مؤنث له على وزن (فَعلى) لا ينفي تقديره، والتقدير في حكم الوجود، بدليل إجماعهم على منع صرف "أكمر" و"آدر" مع أنهما لا مؤنث لهما. ولو قُدّر لهما مؤنث، لجاز أن يكون على وزن "أرمل" أو على وزن "أحمر"، غير أنّ حمله على "أحمر" أولى لكثرة نظائره[٧٩]. وميل السيوطي إلى هذا الرأي يتضح من تعقيبه على نقله عن أبي حيّان بقوله في الاقتراح: "هذه عبارته"، إشارةً إلى التبرؤ من القول بالصرف وتأييد المنع[٨٠].

وخلاصة القول في هذا الباب أنّ مسائل التعارض بين الأصل والغالب تستوجب النظر في خصوصية كل مسألة على حدة. ففي المثال الأول رجّح السيوطي العمل بالأصل ما لم يرد نص صريح عن العرب يدل على شيوع الغالب؛ فـ"عُمَر" و"زُفَر" مُنعا من الصرف لثبوت عدولهما في الاستعمال العربي، بينما غيرهما مما لم يثبت فيه عدل يرجع فيه إلى الأصل، وهو الصرف. أمّا في المثال الثاني، فقد ذهب جمهور النحاة إلى المنع، لكون اللفظ واقعًا على وزن "فُعلان"، وهو من الأوزان التي يغلب فيها منع الصرف.

---

[٧٨] نفس المصدر، ص ٤١٠-٤١١.

[٧٩] أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (لبنان: دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٩٨م)، ج٣، ص١٣٧.

[٨٠] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٣٣٦.

المسألة التاسعة: في تعارض أصلين

من أبرز صور التعارض في أصول النحو مسألة تعارض الأصلين .ويُقصد بـ "الأصل" هنا أصل الوضع اللغوي، لا الأدلة الأصولية المستمدة من السماع أو الحديث أو كلام العرب. فإذا وقع التعارض بين أصلين، فإن القاعدة تقتضي ترجيح الأصل الأقرب وإهمال الأصل الأبعد[٨١]. ويُراد بالأصل الأقرب ما كان أخصّ وأقرب إلى موضع الحكم محلّ النزاع، في حين أن الأصل الأبعد هو الأصل النحوي العام الذي يُستند إليه في القياس، ولكنه أبعد عن محلّ المسألة المطروحة. وقد أفرد ابن جني لهذا المبحث بابًا مستقلًا في كتابه الخصائص، سماه :باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد، مما يعكس عنايته البالغة بتحديد مراتب الأصول عند التعارض[٨٢].

من الشواهد الدالة على تعارض الأصلين ما ورد في كلمة "مُذْ" في نحو قولهم: "ما رأيته مُذُ اليوم". فالأصل في هذه الكلمة أن تكون ساكنة الذال، وحين يلتقي ساكنان يكون القياس الجاري عند النحاة هو التخلص من التقاء الساكنين بكسر الأول، فيقال: "مُذِ اليوم". غير أن هذا الأصل عارضه أصل آخر، وهو أن الكلمة في أصلها "منذُ"، وقد ضُمّت الذال فيها اتباعًا لضمة الميم عند التقاء الساكنين، ثم حُذفت الميم تخفيفًا فصارت مُذ .وهنا يظهر التعارض بين أصلين: أولهما الأصل الأبعد، وهو السكون الذي كان يلزم عند حذف الميم؛ وثانيهما الأصل الأقرب، وهو الضم الذي بقي من منذ. فكان الترجيح للأصل الأقرب، إذ ضُمّت الذال في مُذُ اليوم ردًّا إلى أصلها في منذُ، ولم يُعتمد الأصل الأبعد، وهو السكون، لأن القاعدة الأصولية تقضي بأن مراجعة الأصل الأقرب مقدَّمة على مراجعة الأبعد[٨٣].

ومن الأمثلة التي تُظهر التعارض بين أصل قريب وأصل بعيد ما يتجلى في فعلي "بِعْتُ" و"قُلْتُ". فأصل الفعل "باع" هو "بَيَعَ" على وزن *فَعَلَ* بفتح العين، وهو فعل أجوف يائي، فإذا أُسنِد إلى تاء الفاعل نُقل إلى وزن فَعِلَ بكسر العين. أما الفعل "قال"، فأصله على الوزن نفسه، وهو أجوف واوي، فإذا أُسنِد إلى تاء الفاعل نُقل إلى وزن فَعُلَ بضم العين، ثم قُلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما

---

[٨١] انظر السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص٤١٢.

[٨٢] انظر ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٣٤٤.

[٨٣] بتصرف السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص٤١٢.

وانفتاح ما قبلهما، فاجتمع ساكنان: العين المقلوبة ألفًا، ولام الفعل الساكنة لاتصال الفعل بتاء الفاعل. وعندئذ نُقلت الكسرة في "بِعتُ" والضمة في "قُلتُ" إلى فاء الكلمة، فصار النطق على هذا النحو. ويُعدّ هذا النقل مراجعةً للأصل الأقرب، أي اعتبار صيغتي الفعلين بعد نقلهما من فَعَل إلى فَعِل وفَعُل، حيث قُدِّم هذا الأصل القريب على الأصل الأبعد المتمثل في وزنهما الأول قبل التغيير[٨٤].

المسألة العاشرة: تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر

بدايةً، يُعَدّ استصحاب الحال من المصطلحات الأصولية التي نُقلت من علم أصول الفقه إلى ميدان الدرس النحوي. ويُراد به بقاء الأصل على ما كان عليه حتى يرد الدليل المغير له. وقد نصّ الأصوليون على أنّه ليس من الأدلة المتفق عليها، إذ اعتبره الحنفية دليلاً معتمداً، بينما لم يعتدّ به الشافعية. ومع ذلك، فإن تعريفه عند الأصوليين لا يختلف كثيراً عن تعريفه عند النحويين، حيث يُفهم على أنّه إبقاء الحكم على أصله من غير تغيير، إلا إذا قام دليل يقتضي نقله[٨٥]. وقد عرّفه الأنباري بأنّه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٨٦]، وهو الذي نقل هذا المصطلح من ميدان أصول الفقه إلى علم النحو، وجعله من أبرز أدلته[٨٧]. وقد نصّ في كتابه لمع الأدلة على أنّ أدلة النحو تنقسم إلى ثلاثة أقسام حيث قال: "اعلم أن أقسام أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب الحال"[٨٨].

يُلاحظ أن سيبويه قد اعتمد مبدأ استصحاب الحال في مواضع متعددة من كتابه، وإن لم يُصرّح بتسميته، سواء بصيغة "استصحاب الحال" أم "استصحاب الأصل". ومن الشواهد الدالة على

---

[٨٤] بتصرف نفس المصدر، ص٤١٣.

[٨٥] انظر مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٢٦٥.

[٨٦] انظر عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩١هـ)، ص٦٣.

[٨٧] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٢٦٥.

[٨٨] الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص٨٦.

ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ۝ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[٨٩]، حيث ذهب في "الكتاب" إلى أن "لعل" باقية على معناها الأصلي، وهو الترجي، وأن هذا الترجي متوجّه إلى موسى وهارون عليهما السلام، أي: اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم. ويكشف هذا التوجيه عن إعمال سيبويه لقاعدة إبقاء اللفظ على أصله ما لم يقم دليل صارف، إذ لم ينقل "لعل" عن معناها الموضوع له لعدم وجود قرينة تقتضي ذلك. ومن ثمّ فإن موقفه يُعدّ تطبيقًا لمبدأ الاستصحاب في الدلالة، وإن لم يُفرد له تسميةً صريحة[٩٠].

ويعتبر استصحاب الحال من أضعف الأدلة. وقد عبر عنه الأنباري في لمع الأدلة حيث قال: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل". نعم إنه اعتبره من الأدلة المعتبرة لكن مع اعتبار بضعفه أيضا. وحاصله أنه عده من الأدلة الصحيحة[٩١].

أورد السيوطي، ناقلاً عن الأنباري في كتابه الإغراب في جدل الإعراب، قاعدةً مفادها: "إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به"، أي أنّ الاستصحاب لا يُعتد به عند وجود دليل أقوى يقتضي مخالفته. ومن أمثلة ذلك، "الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه"[٩٢]. فمثلاً، ضمير الرفع المخاطب في صيغة "فعلت" يُعَدّ اسمًا مبنيًا لمشابهته الحرف من جهة الوضع، وذلك من حيث عدد الحروف، إذ إنّ الحرف في الغالب لا يتجاوز أن يكون مؤلفاً من حرف أو حرفين. وعلى هذا الأساس، كان مقتضى الأصل أن يكون الضمير معربًا، غير أنّ شبهه بالحرف دلّ على بنائه، فانتقل الحكم من الإعراب إلى البناء لوجود الدليل المغير.

المسألة الحادية عشر: في تعارض قبيحين

يذكر ابن جني في كتابه الخصائص بابًا مستقلًا بعنوان: "باب في الحمل على أحسن القبيحين"، يوضح فيه مبدأً دقيقًا من مبادئ النظر اللغوي، وهو أنه إذا واجه المتكلم ضرورتين ملجئتين، كلتاهما توصف

---

[٨٩] طه: ٤٣-٤٤

[٩٠] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٢٦٦.

[٩١] الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص١٦٨.

[٩٢] نفس المصدر، ص١٦٧.

بالقبح، إلا أن إحداهما أشد قبحًا من الأخرى، فإن مقتضى الاستعمال اللغوي أن يلجأ إلى ارتكاب أخفّ الضررين وأقربهما إلى القبول، تجنّبًا لما هو أشدّ فحشًا وأبعد عن سلامة التعبير[٩٣].

ومن أمثلة ذلك ما ورد في قولهم: "فيها قائمًا رجلٌ" و "فيها قائمٌ رجلٌ"، حيث يجد المتكلم نفسه أمام خيارين كلاهما مخالف للأصل. أولهما: نصب الوصف المشتق بجعل "قائمًا" حالًا من النكرة، وهو استعمال ضعيف لا يكثر إلا في الشعر. وثانيهما: رفع الوصف بجعل اسم الفاعل نعتًا متقدِّمًا على منعوته، وهو وجه لم يرد في كلام العرب. ولما كان المتكلم مضطرًا إلى ارتكاب أحد هذين الوجهين، كان حمل الكلام على الحالية أولى، إذ هو – وإن كان ضعيفًا – قد ورد في الاستعمال الشعري، كما في قول كثير:

لمية موحشًا طلل ... يلوح كأنه خلل[٩٤]

المسألة الثانية عشر: المجمع عليه أولى من المختلف فيه

إنَّ الإجماع يُعَدّ من أدلّة النحو عند ابن جني والسيوطي، غير أنّ الأنباري خالفهما في ذلك، إذ قصر الأدلة على ثلاثة فحسب: السماع، والقياس، واستصحاب الحال، ولم يُدرج الإجماع ضمنها في كتابه لمع الأدلة .ومع ذلك، نجده قد أورد الإجماع دليلاً من أدلّة النحو في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف .ومن ثَمَّ، يتبيّن أن الإجماع حاضر في الاستدلال النحوي، ولا مجال للشك في توظيفه ضمن مسالكه[٩٥].

الإجماع في اصطلاح النحاة هو اتفاق مدرستي البصرة والكوفة على حكم نحوي أو على مسألة تتصل بالصناعة النحوية. وقد بيَّن السيوطي أن المقصود به هو إجماع نحاة هذين البلدين على وجه الخصوص؛ ذلك أنّ البصريين كانوا السبّاقين إلى وضع علم النحو ورعايته في نشأته الأولى، فالبصرة صاحبة الفضل في وضعه، بينما أسهم الكوفيون في إغنائه ومناقشة قضاياه، فكان لهم دور بارز في

---

[٩٣] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢١٣.

[٩٤] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص٣٣٩.

[٩٥] محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، ص١٤٢.

تثبيت أركانه. وقد التقى علماء المدرستين في مباحث هذا الفن، فنهض النحو على أيديهم جميعًا نهضة أحيت مسائله وأمدّته بمقومات الاستمرار[٩٦].

إذا وقع التعارض بين مسألة أجمع عليها النحويون من المدرستين البصرية والكوفيّة، وأخرى وقع بينهم فيها خلاف؛ فإن الرأي المجمع عليه يكون أَولى بالاعتبار من المختلف فيه، لما للإجماع من منزلة راسخة عند علماء العربية. وقد نصّ الشاطبي – رحمه الله – على أن إجماع النحويين في مرتبة إجماع الفقهاء والمحدّثين، وأن كلَّ علمٍ إذا اتفق أربابه على مسألة منه عُدَّ إجماعهم حجّة، وخُطِّئ من خالفهم. وبناءً على ذلك، قال السيوطي: "إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه؛ فالأول أولى" [٩٧].

ومن الأمثلة على ذلك ما إذا اضطر الشاعر في نظمه إلى قصر الممدود أو مدّ المقصور؛ فإن قصر الممدود أَولى بالارتكاب. وذلك لأن النحويين من البصريين والكوفيين قد أجمعوا على جواز قصر الممدود في الشعر، لكونه راجعًا إلى الأصل؛ إذ الأصل هو القصر، بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل، فلا يجوز مدّه إلا على خلاف القياس. ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

"لا بُدَّ من صَنْعا وإن طالَ السَّفَرُ # وإن تَحَنَّى كلُّ عُودٍ ودَبَرُ"

إذ اضطر إلى قصر (صنعاء) للوزن الشعري، فجعلها (صنعا) [٩٨].

أما ما يتعلق بمد المقصور للضرورة؛ فوقع الخلاف بين النحويين؛ حيث أجازه الكوفيين مستدلين بقول الشاعر":

"سيغنيني الذي أغناك عني ... فلا فقر يدوم ولا غناء"

وذلك بمدّ كلمة (غناء)، إذ الأصل عند الكوفيين أن تكون مقصورة على صورة غنًى، غير أن الشاعر اضطر إلى مدّها. بينما ذهب البصريون إلى أن (غناء) الواردة في البيت مصدرٌ للفعل غانيت، لأنهم

---

[٩٦] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص١٦٥-١٦٦.

[٩٧] نفس المصدر، ص٣٣٩.

[٩٨] محمود فجال، **الإصباح في شرح الاقتراح**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٨٩م)، ص ٤٠٥.

يمنعون مدَّ المقصور ولو في ضرورة الشعر. وهكذا وقع التعارض بين قولين: أحدهما مختلف فيه، والآخر مجمع عليه، فكان تقديم المجمع عليه أولى من الأخذ بالمختلف فيه[٩٩].

المسألة الثالثة عشر: تقديم المانع على المقتضي عند تعارضهما

قال السيوطي: "إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع". "المراد بالمقتضي: ما يقتضي الحكم، أي: سبب الحكم، والمراد بالمانع: ما يمنع الحكم؛ فهما نقيضان؛ فإذا تعارض المانع والمقتضي كان المانع مقدمًا على المقتضي"[١٠٠].

ومن أمثلة ذلك كلمة (أي)، حيث وُجد فيها موجب البناء، وهو مشابهتها للحرف من جهة التكوين؛ إذ إنها مؤلَّفة من حرفين فقط. غير أنّ هذا الموجب قد مُنع من اعتباره سببًا للبناء، لاقترانها بلزوم الإضافة، وهي من خصائص الأسماء، فامتنع بذلك البناء فيها[١٠١]. وقد أشار ابن مالك إلى هذا الحكم في ألفيته بقوله: "أي كـ(ما) وأُعربت ما لم تُضَفْ # وصدرُ وصلها ضميرٌ انحذف". كما خصّص ابن مالك بابًا مستقلًّا لبيان الأحكام المتعلقة بالإضافة، متعرضًا فيه لمواضع استعمال "أي" وأحكامها.

ومن ذلك الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد؛ فقد اجتمع فيه موجب الإعراب، وهو مضارعته للاسم ومشابهته له، مع ما يمنع من الإعراب، وهو اتصال النون به. وقد أدّى هذا الاتصال إلى إبعاده عن مشابهة الاسم، فغلب جانب المانع على المقتضي، فكان الفعل المضارع المؤكَّد بالنون مبنيًّا لا معربًا. وينطبق هذا الحكم كذلك على الفعل المضارع المتصل بنون النسوة[١٠٢].

وخلاصة القول، إنّ القاعدة الأصولية والنحوية المستخلصة من الأمثلة المتقدمة أنّه إذا اجتمع في المسألة مقتضٍ للحكم ومانع منه، فإن جانب المنع يُقدَّم على جانب المقتضي؛ لأن وجود المانع يُسقط أثر المقتضي ويحول دون نفاذ حكمه، كما ظهر في بعض القواعد النحوية، مثل امتناع بناء كلمة

---

[٩٩] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص ٣٤٠.

[١٠٠] نفس المصدر، ص ٣٤٠.

[١٠١] نفس المصدر، ص ٣٤١.

[١٠٢] نفس المصدر، ص ٣٤١.

"أي" رغم مشابهتها للحرف، لاقترانها بلزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فغلب المانع على المقتضي، وكذلك في الفعل المضارع المؤكَّد بالنون حيث وُجد فيه موجب الإعراب لمضارعته الاسم، لكن اتصال النون به حال دون إعرابه فصار مبنيًّا. ومن ثمّ، فإن هذه القاعدة تجري على أصل كلي يبين أن المانع إذا اجتمع مع المقتضي في موضع واحد، فإن أثر المقتضي يُلغى، ويكون الحكم للبناء على ما يقتضيه المانع، وهو ما يعكس انسجام النظرية النحوية مع الأصول المنطقية التي تقتضي ترجيح ما يمنع الحكم على ما يوجبه.

المسألة الرابعة عشر: في القولين لعالم واحد

قد يورد العالِم الواحد في المسألة الواحدة قولين أو أكثر، سواء وردت هذه الأقوال منصوصةً في مصنفاته أو منقولةً عنه بغير نصّ مباشر. وهذا الأمر قد يُحدث إشكالًا للباحث أو القارئ في تحديد أيٍّ من الأقوال يُقدَّم وأيها يُترَك. وقد تناول ابن جني هذه القضية في كتابه الخصائص، حيث قرر ثلاث قواعد أساسية تضبط التعامل مع تعدد أقوال العالِم في المسألة الواحدة.

أولا، قال ابن جني في الخصائص في "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين": "وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل"[١٠٣]. كان ترك القول المرسل واجبًا لضعفه وعدم قيام حجته. ومن أمثلة ذلك ما ورد عن سيبويه – رحمه الله – إذ ذكر في غير موضع من الكتاب أنّ التاء في "بنت" و"أخت" للتأنيث؛ فقال في باب النسب: "وأما بنت؛ فإنك تقول: بنويّ – يعني في النسب – من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت عند الإضافة كما لا تثبت في الجمع". ثم قال في باب ما لا ينصرف: إنّها ليست للتأنيث، وعلّل ذلك بأنّ ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا إذا كان ألفًا؛ كـ"فتاة" ونحوها. ومن ثمّ، فإن القول بعدم كونها للتأنيث قول معلَّل، بينما القول بأنها للتأنيث قول مرسل. لذلك، الأخذ بالقول المعلل أولى لقوة

[١٠٣] ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص٢٠١.

حجته عليه ووضوح دليله. وأما قوله: "إنها للتأنيث" فيُحمل على التجوّز؛ إذ إنّ التاء لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث وتزول بزواله[١٠٤].

ثانيًا: إذا ورد عن العالم قولان كلاهما مرسلان بلا تعليل، فإن القول المعتمد يكون هو الأليق بمذهبه والأجدر بالانضباط مع أصوله وقوانينه المنهجية. ومثال ذلك ما ورد عن سيبويه في شأن "حتى"، حيث ذهب في موضع إلى أنها ناصبة للفعل المضارع، وفي موضع آخر إلى أنها حرف جر. ويظهر التعارض بين القولين؛ إذ يترتب على الأول أن "حتى" تُنصب الفعل المضارع بنفسها، بينما يترتب على الثاني أنها لا تعمل إلا الجر. إلا أن الذي يوافق مذهب سيبويه النحوي البصري ويجري على القوانين المعتمدة عند البصريين هو اعتبار "حتى" حرف جر؛ والدليل على ذلك أنه عند عَدِّه الحروف الناصبة للفعل المضارع لم يذكر "حتى" ضمنها، فدلّ ذلك على أن نصب المضارع بعدها ليس بها مباشرة، وإنما بأن مضمرة وجوبًا بعدها. ومن ثم فإن قوله: "إن حتى هي الناصبة للمضارع" يُحمل على سبيل التجوز، ويُصار إلى قوله الصريح في أنها حرف جر[١٠٥].

ثالثًا: إذا تعذر التأويل بين القولين المتعارضين؛ فإنْ نصَّ العالم في أحدهما على الرجوع عن الآخر، عُدَّ القول الثاني هو رأيه المعتمد. أمّا إذا لم يرد عنه نصّ صريح في الرجوع، وجب النظر في تاريخ القولين، فيُقدَّم المتأخر ويُعلم أن المتقدم مرجوع عنه. فإن جهل التاريخ، تعيّن سبر المذهبين من حيث قوة الدليل ودقته، والوقوف على مدى صلابتهما وضعفهما؛ فإن تميز أحدهما بوضوح الحجة وقوة البرهان نسب إليه على أنه قوله، حُسنًا للظن به، وعُدَّ الآخر مرجوعًا عنه. أما إذا تساويا في القوة والاعتبار، وجب الحكم بأنهما رأيان له في المسألة الواحدة[١٠٦].

وخلاصة القول، إذا تعارض القولان من عالم واحد، لا بد من النظر إلى أحوال القضية المتعارضة. وقد خلص ابن جني في الخصائص إلى ثلاث قواعد تضبط التعامل مع تعدد الأقوال عن العالم الواحد: أولها، إذا كان أحد القولين مرسلًا والآخر معللًا، وُجِّه الاعتماد إلى المعلل لقيام حجته مع تأويل المرسل، كما في مثال سيبويه في التاء من بنت وأخت .وثانيها، إذا كان القولان مرسلين بلا

---

[١٠٤] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص ٣٤٢.

[١٠٥] نفس المصدر، ص ٣٤٢.

[١٠٦] نفس المصدر، ص ٣٤٣.

تعليل، اعتُمد القول الأليق بمذهب العالم والأجدر بموافقته لأصوله، كما في مسألة "حتى" عند سيبويه. وثالثها، إذا تعذر التأويل، قُدِّم القول الذي صرّح فيه العالم بالرجوع عن الآخر، فإن لم يصرّح نُظر في تاريخهما فيُقدَّم المتأخر، فإن جهل التاريخ سُبر القولان من حيث قوة الدليل، فينسب الأقوى إليه ويُعد الآخر مرجوعًا عنه، أما إذا استويا قوة واعتبارًا، حُكم بأنهما رأيان له في المسألة الواحدة.

المسألة الخامسة عشر: فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

قال الفراء: "كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون جميع لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ". ونقل الدكتور محمود فجال عن كتاب دراسات في فقه اللغة في تعليق هذه القضية، "لذلك اصطنعت لغة قريش وحدها في الكتابة والتأليف والشعر والخطابة، فكان الشاعر من غير قريش يتحاشى خصائص لهجته، ويتجنب صفاته الخاصة في بناء الكلمة، وإخراج الحروف وتركيب الجملة، ليتحدث إلى الناس بلغة ألفوها، وتواضعوا عليها، بعد أن أسهمت عوامل كثيرة في تهذيبها وصقلها"[١٠٧].

وقد أشار علماء العربية إلى عدد من الظواهر اللغوية التي وُصفت بالرديئة أو المذمومة، لما فيها من خروج عن الفصاحة، وبيّنوا أنّ لغة قريش قد خلت من تلك الظواهر جميعًا. ومن أبرز ما خلت منه لغة قريش:

١. الكشكشة: وهي إلحاق كاف المخاطبة المؤنثة شينًا، فيقال: رأيتكِش، ويعني به رأيتكِ. وقد شاعت هذه الظاهرة في لهجات ربيعة ومضر.

٢. الكسكسة: وهي إلحاق كاف الخطاب للمؤنث سينًا عند الوقف، فيقال: أعطيتكِس، وهي من خصائص لغة هوازن.

[١٠٧] محمود فجال، **الإصباح في شرح الاقتراح**، ص ٤١٥.

٣. العنعنة: وهي قلب الهمزة المبدوء بها عينًا، فيقال في أنك: عنّك. وقد ظهرت هذه الظاهرة في لهجات قيس وتميم.

٤. العجعجة: وهي قلب الياء المشددة جيمًا، فيقال في النسبة إلى تميم: تميمجّ. وتُعدّ هذه الظاهرة من خصائص لغة قضاعة[١٠٨].

وبذلك تميّزت لغة قريش بخلوّها من هذه الظواهر وغيرها مما عيب على اللغات الأخرى، فارتفعت مكانتها ورجحت على سائر لغات العرب.

المسألة السادسة عشرة: في الترجيح بين مذهب الكوفيين والبصريين

يتفق الدارسون على أنّ مدرسة البصرة تُعَدّ أصحَّ قياسًا من مدرسة الكوفة؛ إذ لم يكن البصريون يلتفتون إلى كل مسموع، ولم يقيسوا على الشاذ، بخلاف الكوفيين الذين عُرفوا بسعة الرواية وكثرة ما جمعوه من أشعار العرب وأخبارهم. وقد أُطلق على البصريين وصف "أئمة النحو" لانشغالهم به قرابة قرن كامل، في حين انصرف الكوفيون أكثر إلى جمع الروايات الشعرية واللغوية. ويؤكد السيوطي أنّ أبا حيان قدّم مذهب الكوفيين على مذهب البصريين في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، حيث منعه البصريون وأجازه الكوفيون استنادًا إلى كثرة وروده في كلام العرب الفصيح شعرًا ونثرًا، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

"فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب"

وقد علّل أبو حيان اختياره لجواز هذا الأسلوب بكونه شائعًا في الاستعمال العربي، الأمر الذي يبين أنّ معيار الترجيح بين المذاهب النحوية يقوم على قوة الدليل وكثرة الاستعمال[١٠٩].

---

[١٠٨] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص ٣٤٣–٣٤٤.

[١٠٩] مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول النحو ١**، ص ٣٤٤.

المبحث الثاني: المدرسة البصرية نشأتها وسماتها

يُعَدّ علم النحو من أبرز العلوم اللغوية التي نشأت في صدر الإسلام استجابة لحاجة ملحّة إلى حفظ سلامة العربية من اللحن والاختلاط بعد اتساع الفتوحات الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم، وقد ارتبط ظهوره ارتباطًا وثيقًا بالبعد الديني والثقافي والحضاري للأمة الإسلامية، وتنوّعت أسباب وضعه بين بواعث دينية وقومية واجتماعية؛ فالباعث الديني تمثل في الحرص الشديد على صيانة نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف من اللحن والتحريف، خاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة في العصور المتأخرة عن عهد النبوة. قد روى بعض الرواة أنه سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال ﷺ: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل"، غير أن اللحن في صدر الإسلام لا يزال قليلا، بل نادرا. أما الباعث القومي فكان اعتزاز العرب بلغتهم وحرصهم على صيانتها من الذوبان في اللغات الأعجمية بعد امتزاجهم بالأمم المفتوحة، وأما الباعث الاجتماعي فكان شعور الشعوب المستعربة بالحاجة إلى تقعيد أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها، حتى يتمكنوا من تمثلها تمثلاً صحيحًا وإتقان النطق بأساليبها نطقًا سليمًا[١١٠].

قال السيرافي: "اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: هو نصر بن عاصم، وقيل: بل هو عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي. فقد أجمع العلماء على أن الواضع الأول لعلم النحو هو أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، إذ وضع اللبنات الأولى استجابة لتوجيهات سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث روي أن سيدنا علي بن أبي طالب ألقى على أبي الأسود شيئا من أصول هذا النحو، ثم قال له: "انح هذا النحو". ومن هذه الرواية أخذ هذا العلم باسم "النحو"[١١١]. وهناك رواية أن أبا الأسود الدؤلي جمع لسيدنا علي أشياء وعرضها عليه، كان منها حروف النصب: "إن وأن وليت ولعل وكأن، ولم يذكر أبو الأسود: لكن، فقال له علي: لم تركتها؟ فقال: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزدها فيها"[١١٢].

---

[١١٠] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، (القاهرة: دار المعارف، ط٧، د.ت)، ص١١-١٢.

[١١١] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، **من تاريخ النحو العربي**، (د.م: مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت)، ص ٢٧.

[١١٢] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص١٤.

قال سعيد الأفغاني: "والذي تجمع عليه المصادر أن النحو نشأ بالبصرة، وبها نما واتسع وتكامل وتفلسف، وأن رؤوسه بنزعتيه السماعية والقياسية كلهم بصريون"[١١٣]. وقد وضع أهل البصرة على يد أبي الأسود الدؤلي نظام نقط الإعراب، ثم تلقّاه الناس عن تلاميذه الذين كانوا من قراء الذكر الحكيم. وقد بدأوا بإطلاق اسم "نقط الإعراب" على ما وضعه أبو الأسود، تمييزًا له عن نقط الإعجام. كما عمدوا إلى تسمية العلامات الخاصة بالإعراب بأسماء محددة تُفرّق بينها، فظهر بعد ذلك ما يُعرف بـ:

١. نقط الفتحة

٢. نقط الضمة

٣. نقط الكسرة

وبذلك تبلور نظام دقيق لضبط الإعراب، يقوم على التمييز بين أنواع العلامات، مما أسهم في حفظ النصوص العربية وصونها من اللبس[١١٤].

الأصل في نشأة العلوم أن تبدأ بملاحظات متفرقة متناثرة، ثم يتاح لها من يقوم ببلورتها في إطار منهجي قائم على وضع القواعد واستنباط ما تتضمنه من علل وأقِيسة. ويُعدّ ابن أبي إسحق الحضرمي، المتوفى سنة ١١٧هـ، أول نحوي بصري تتجلى عنده طلائع هذا المنهج العلمي؛ إذ لم يكن من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، بل كان من القرّاء. ومن اللافت أنّ جميع النحاة البصريين الذين جاؤوا بعده قد انتسبوا إلى طبقة القرّاء، وساروا على نهجهم. من المعلوم أنّ أي علم لا يكتمل بناؤه إلا إذا استقرت قواعده على نحو مطّرد، وقامت على أساس من الاستقراء الدقيق، وتكفّل لها التعليل المنهجي، بحيث تصبح كل قاعدة أصلاً محكماً تُقاس عليه الجزئيات قياساً مضبوطاً. وقد نهض بهذه المهمة ابن أبي إسحق الحضرمي وتلاميذه من نحاة البصرة، فكان لهم الفضل في إرساء دعائم هذا المنهج العلمي في دراسة النحو[١١٥].

---

[١١٣] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، **من تاريخ النحو العربي**، ص ٢٧.

[١١٤] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص١٧.

[١١٥] نفس المراجع، ص١٧-١٨.

ومن أبرز الأعلام في المدرسة البصرية التي يجب معرفتهم أبو الأسود الدؤلي الذي هو صانع علم النحو، وابن أبي إسحق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وهم من أوائل النحاة. ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب معجم العين وواضع علم العروض والقافية، وهذه الخدمة العظيمة تساهم في نهض علم اللغة العربية خصوصا فيما يتعلق بالأدب العربي. إضافة إلى ذلك، قد ازدهر علم النحو على يده حيث أدخل منهجا دقيقا في الاستنباط وجمع بين النحو، والصرف، والعروض، والمعاجم. ثم جاء طالبه سيبويه لتكميل النحو فكتب "الكتاب" الذي يعتبر مرجعا أساسيا في علم النحو. قال أبو الطيب اللغوي وهو يمدح سيبويه والكتاب: "هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو". وقال الأخفش تلميذ سيبويه: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[١١٦]. ثم جاء بعدهم من سار على نهجهم مثل الأخفش الأوسط وتلاميذه من قطرب وأبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني، ثم المبرّد وأصحابه من الزجاج، وابن السراج والسيرافي فأسسوا مدرسة متينة الأركان أثّرت تأثيرًا بالغًا في الدراسات النحوية على مدى القرون[١١٧].

خصائص المدرسة البصرية[١١٨]:

عموما، إن خصائص المدرسة البصرية قد تجلت في اعتمادها على السماع من العرب الفصحاء، والتمسك بالقياس، والحرص على استنباط القواعد العامة من خلال شواهد القرآن والشعر، فضلاً عن التشدّد في قبول الرواية اللغوية. وقد امتازت بصرامتها المنهجية في تقعيد القواعد وضبط الاستعمال، وهو ما جعلها منبعًا لكثير من المؤلفات النحوية التي اعتمدتها الأجيال اللاحقة. ومن الممكن النظر إلى بعض الحيثيات السابقة:

[١١٦] نفس المصدر، ص٥٩-٦٠.

[١١٧] نفس المصدر، ص١١-١٧.

[118] Yousef, Assad Alden. النحو العربي ومدارسه/ Arap Nahiv Ekolleri/ Arabic Grammar And Schools. *The Journal of Mesned of Theological Studies,* (Bahar 2022-1): 33-62.

١. من حيث السماع:

اتخذ البصريون في تأسيس القواعد النحوية منهجاً دقيقاً امتازوا به عن غيرهم، وذلك باتخاذ السائد من اللغات عند القبائل العربية البدوية، وابتعدوا عن لغات أهل الحضر الذين اختلطوا بالأعاجم معتمدين على الاستقراء الدقيق والعميق ومبتعدين عن الشواذ.

٢. من حيث القياس:

يُعَدّ القياس عند البصريين من أبرز الأسس التي اعتمدوا عليها في بناء القواعد، وقد تميزوا بشدة حرصهم على التثبت من سلامة اللغة وتنقيتها من الشوائب، وتجنّبهم الروايات الموضوعة أو المفتعلة. ويُعَدّ كتاب *سيبويه* خير شاهد على هذا المنهج، إذ أجمع كبار العلماء على سلامته من العيوب والنقائص، حتى جعلوا من قواعده مرجعًا يحتكمون إليه في مناظراتهم النحوية واللغوية، غير ملتفتين إلى أقوال المخالفين من ذوي الأهواء، ولا إلى الشواذ التي لا يقاس عليها. ومن ثمّ، فإن القياس عندهم إنما يُبنى على ما جرى على ألسنة الفصحاء من أهل البادية، وهو ما اعتمد عليه سيبويه في صياغة قواعده النحوية والصرفية.

٣. من حيث التعليل:

اهتم البصريون اهتمامًا بالغًا بالتعليل النحوي، وقد عبّر الخليل بن أحمد عن ذلك بقوله: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم يُنقَل عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه"، وقد سار على نهجه تلميذه سيبويه في "الكتاب"، إذ لم يكن أقل منه عناية بالتعليل، حيث أكد على أن الأفعال أثقل من الأسماء، ومن ثَمّ لم يلحقها التنوين لكون الأسماء أَولى به وأشد تمكُّنًا. كما حرص البصريون على جمع المادة اللغوية من ينابيعها الصافية، قبل أن تختلط بآثار الحضارة نتيجة تغلغل القبائل العربية في المجتمعات الأخرى عقب الفتوحات الإسلامية، فكان اعتمادهم على قبائل اشتهرت بسلامة الفطرة اللغوية مثل تميم، وقيس، وأسد، وطيء، وهذيل، وكنانة، وأهل نجد، فضلًا عمّن وفد إلى البصرة من أعراب البوادي محتفظين بلغتهم الفصحى وأشعارهم وأخبارهم. وقد أشار ابن النديم إلى أسماء بعض هؤلاء الأعراب الذين أخذ عنهم علماء البصرة مادّتهم اللغوية والنحوية، ودُوِّنَت في المصنَّفات، غير أنّ اعتماد البصريين على كلام العرب لم يكن إلا واحدًا من جملة ينابيع معرفية ارتووا منها في تأسيسهم للنحو العربي.

٤. من حيث القراءات:

لقد كان القرآن الكريم بقراءاته المتواترة مصدرًا أصيلًا ونبعًا صافيًا لا تشوبه شائبة، إذ يُعَدّ كلام الله المنزل على قلب رسوله ﷺ أصدق المراجع وأصحها وأصفاها، وهو الذي اعتمد عليه النحاة في عملية الاستقراء والاستنباط لبناء القواعد النحوية وأصولها. وقد حُفظ القرآن أولًا في الصدور، ثم نُقل بالتواتر الموثوق، فكان بذلك حجة قائمة بذاتها. غير أن النحاة رفضوا الاستشهاد بالقراءات الشاذة لعدم توافر شرط التواتر فيها، مما يؤكد أنّ نشأة علم النحو ارتبطت في أصلها بخدمة القرآن الكريم وصيانته، خاصة بعدما تفشّى اللحن في ألسنة بعض المسلمين في صدر الإسلام.

٥. من حيث الحديث:

أما الحديث الشريف، فلم يُحتجّ به في الغالب عند النحاة، إذ استندوا في ذلك إلى كونه قد رُوي بالمعنى، فضلًا عن عدم تدوينه في عصر الرسول ﷺ وصحابته الكرام، مما جعل الاعتماد على ألفاظه غير مُحكم من جهة ثبوت النسبة اللفظية إلى النبي ﷺ. وزاد الأمر تعقيدًا ما قام به بعض الأعاجم من روايته، وهو ما عزز موقف المتحفظين من الاستشهاد به. وقد أكد ابن حيان أنّ كبار النحاة من المدرستين البصرية والكوفيّة لم يسلكوا مسلك الاحتجاج بالحديث، وأن معظم المتأخرين منهم تابعوهم على هذا النهج. ومع ذلك، وُجد من النحاة من استشهد به، كابن مالك الأندلسي، في حين وجّه آخرون نقدًا للبصريين بسبب إعراضهم عنه، محتجّين بأن علماء الحديث قد وضعوا منهجًا دقيقًا لقبول الروايات الصحيحة من خلال علم الجرح والتعديل، وهو ما يضمن سلامة الاستدلال بها.

٦. من حيث الشعر:

ومن أبرز خصائص المدرسة البصرية اعتمادها على الشعر الجاهلي والإسلامي بوصفه مصدرًا أساسيًا في إقامة القاعدة النحوية، حيث عُدّ هذا الشعر المرجع الثاني بعد القرآن الكريم، لما يتميز به من صفاء السليقة اللغوية ونقائها من شوائب الأعاجم. كما جعل البصريون من أمثال العرب وحِكمهم مادة مهمّة لدراستهم، نظرًا لما اتسمت به من شيوع وتكرار وتواتر، وهو ما جعلها حجة لغوية يعتمد عليها، ومن أبرز الأمثلة التي استشهدوا بها المثل القائل: (الصيف ضيّعتِ اللبن)، والمثل: (رجع بخُفّي حُنين).

٧. من حيث العامل والمعمول:

فيما يتعلّق بنظرية العامل والمعمول، يذكر الزبيدي في *طبقاته* أنّ أبا الأسود الدؤلي كان أول من أصل لها، ثم تبعه نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن مزهر، حيث وضعوا أبواب النحو تتعلق بعوامل الرفع والنصب والجزم والخفض، وأضافوا أبوابًا أخرى كالفاعل، والمفعول، والتعجب، والمضاف. وينسب الزبيدي تأسيس هذا العلم إلى أبي الأسود بتوجيه من الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم توالى بعده العلماء فبسط كلٌّ منهم ما عنده من معانٍ، وبيّن ما لديه من علل ودلائل. وعلى خلاف ذلك، يرى الدكتور شوقي ضيف من المعاصرين أن نظرية العامل والمعمول إنما نشأت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهو الذي ضبط أصولها، وأرسى فروعها بدقة وإحكام، حتى استقرّت بصورتها التي عُرفت عبر العصور، واضعًا قواعد توضّح دور العامل في الأسماء والأفعال المعربة، وكذلك في الأسماء المبنية رفعًا أو نصبًا أو خفضًا. ومع ذلك، فإن قول الزبيدي الذي نسب العلم إلى أبي الأسود يبدو أرجح، لكونه أقرب زمنًا إلى نشأة النحو، إذ عاش في القرن الرابع الهجري، بخلاف شوقي ضيف الذي يفصله عن تلك الحقبة عشرة قرون أو يزيد، ويُحتمل أن يكون رأيه قد تأثر باعتماد سيبويه في كتابه على الخليل وإكثاره من الاستشهاد به دون الإشارة إلى من سبقه.

وخلاصة القول، إن نشأة علم النحو في البصرة لم تكن حادثة عابرة، بل كانت استجابة طبيعية لحاجة الأمة الإسلامية إلى حفظ لسانها وضبطه. وقد تضافرت العوامل الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتجعل من البصرة مهدًا لأول مدرسة نحوية، حملت على عاتقها مهمة التأسيس والتقعيد، لتصبح المرجع الأول في تاريخ النحو العربي.

المبحث الثالث: المدرسة الكوفية نشأتها وسماتها

تقع الكوفة في الضفة الغربية للفرات الأوسط إلى الشرق من مدينة الحيرة بين الفرات شرقاً والبادية الواسعة المطلة على مشارق الشام وعمان غرباً، وعرفت بالعاقولا (ياكيولا) وهو الاسم السرياني للكوفة. أطلق اسم الكوفة عليها حين تمصيرها، واختلف المؤرخون في أصل هذه التسمية، فقالوا : "إنما سميت الكوفة؛ لأن العرب تسمي كل أرض سهلة فيها حصباء كويفة"، وقالوا: "إنما سميت كوفة لاستدارتها، أخذت من قول العرب كوفانا بضم الكاف وفتحها للرملة المستديرة ولاجتماع الناس بها من قولهم:

تكوف الرجل إذا ركب بعضه بعضا، وقيل أخذت من الكوفان"، أي بلاء وشر، وقد ورد تسميتها باسم كوفان في أكثر من موضع في خطب الإمام علي عليه السلام قال قبل دخوله الكوفة : "لكأني أنظر إلى ضليل قد نعق بالشام، وفحص براياته في ضواحي كوفان وفغرت فاغرته، واشتدت شكيمته". وقال في موضع آخر: "كأني به قد نعق بالشام، وفحصت براياته في ضواحي كوفان، فعطف عليها عطف الضروس، وفرش الأرض بالرؤوس"[١١٩].

تشير كتب التراجم إلى البدايات الأولى للنحو الكوفي، والتي تجسدت في جهود أبي جعفر الرواسي ومعاذ الهراء (توفي سنة ١٩٠هـ). فقد تلقّى الرواسي علوم النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء من نحاة البصرة، ثم عاد إلى الكوفة حيث تتلمذ عليه الكسائي. وفي الفترة نفسها كان معاذ الهراء معاصراً له، ويبدو أنّه قصد نحاة البصرة فتلقّى عنهم النحو والصرف، ثم رجع إلى الكوفة وأخذ عنه فيمن أخذ عن الفراء. ومع ذلك، فإنّ الرواسي لم يُعرف له في مجال النحو آراء ذات قيمة علمية، كما أنّ الهراء لم يُنسب إليه في كتب التصريف ما يُعدّ إضافة معتبرة. ومن ثمّ يظهر أنّ النحو الكوفي في بداياته كان محدود الأثر، ولم يتميز عن علم البصرة بخصوصية واضحة أو إسهام مستقل[١٢٠].

إنّ النحو الكوفي لم يبدأ بدايةً منهجية واضحة إلا مع الكسائي وتلميذه الفراء؛ فهما اللذان وضعا الأسس والأصول التي قامت عليها هذه المدرسة، ورَسَما ملامحها المميزة. وقد أعدّا النحو الكوفي بمهارتهما وفطنتهما ليكون له خصائصه المستقلة عن النحو البصري، حيث رتّبا مقدماته، ودقّقا في قواعده، واتّخذا له الوسائل التي مكّنت من تشييد بنيانه العلمي، فبذلك، يعتبران إمامين لمدرسة الكوفة. ولا شك أن الكوفيين لا سيما شيخاها الكسائي والفراء أخذوا النحو من البصريين سواء بالرحيل إلى البصرة وحضور مجلس الخليل ويونس الحبيب، أم بالاتصال بعلماء النحو البصري[١٢١].

قال د. شوقي ضيف: "وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان، التي ظلت

---

[١١٩] أكرم ناصر حسين، "مدرسة الكوفة النحوية بين الإثبات والإنكار"، **مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة**، ٢٠١٩، العدد ٢٢، ص ١٩٨-٢٢٥.

[١٢٠] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص١٥٣.

[١٢١] أكرم ناصر حسين، "مدرسة الكوفة النحوية بين الإثبات والإنكار"، **مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة**، ٢٠١٩، العدد ٢٢، ص ١٩٨-٢٢٥.

إلى اليوم راسخة في النحو العربي، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديداً، له طوابعه وله أسسه ومبدؤه"[١٢٢].

ومن أبرز أعلامها، كما عرضهم الدكتور شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، أبو جعفر الرواسي ومعاذ الهراء وهما من أوائل النحو الكوفي، ثم، علي بن حمزة المعروف بالكسائي الذي يُعدّ إمام المدرسة، فهو الذي وضع رسومها وطمأ منهجها[١٢٣]، ولقب بالكسائي لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينا[١٢٤]. إضافة إلى ذلك، ومن أبرز أعلام الكوفة يحيى بن زياد بن عبد الله، المشهور بالفرّاء، الذي اكتمل على يديه بناء المذهب الكوفي واتسعت بحوثه المتميزة بآرائه ومقاييسه الخاصة. وقد ابتكر مصطلحات نحوية تخالف ما استقر عند البصريين، حتى ذهب الدكتور إلى اعتباره الإمام الحقيقي لهذه المدرسة[١٢٥]. ثم، أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتميزان بكتب متعددة وأراء نحوية مختلفة[١٢٦]. وقد تميز هؤلاء الأعلام بعناية واضحة بالسماع وتوسيع دائرة الاحتجاج، الأمر الذي شكّل السمة المنهجية الأبرز للمدرسة الكوفية في مقابل المدرسة البصرية.

والصورة التالية توضح تتابع الطبقات إلى المئة الثالثة للهجرة. وفيه دليل أن أعلام الكوفة كلهم أخذوا عن أئمة البصريين بأخرة[١٢٧]:

---

[١٢٢] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص١٥٨.

[١٢٣] نفس المصدر، ص١٧٧.

[١٢٤] نفس المصدر، ص١٧٢.

[١٢٥] نفس المصدر، ص١٥٨.

[١٢٦] نفس المصدر، ص٢٢٤ – ٢٣٩.

[١٢٧] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، **من تاريخ النحو العربي**، ص ٣٢-٣٣.

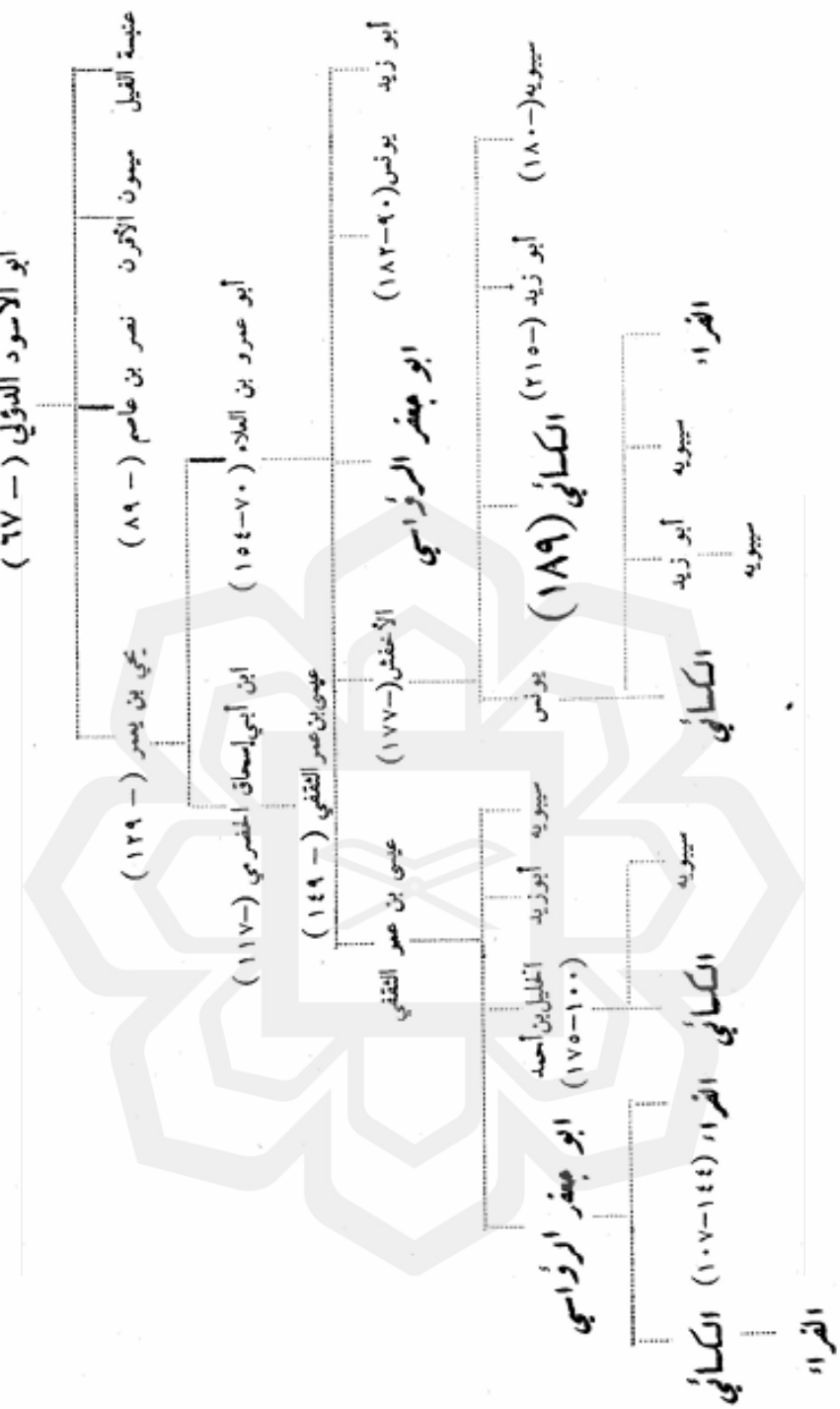

الشكل (١): طبقات النحاة

خصائص مدرسة الكوفة:

وضح د. شوقي ضيف بأن هناك ثلاثة طوابع كبيرة تشيع فيها وهي طابع الاتساع فى الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، وطابع الاتساع فى القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه، ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل[١٢٨].

١- من حيث السماع

سارت مدرسة الكوفة على نهج مدرسة البصرة في البحث عن الفصيح من كلام العرب، غير أنّ الكوفيين توسعوا توسعًا ملحوظًا في الأخذ من العرب بدويهم وحضريهم على السواء، ومن الشعر الجاهلي والإسلامي، بل ومن أشعار المعاصرين الذين حضروا مجالس الخلفاء والوزراء، كما رووا عن القبائل المجاورة للعراق كتميم وأسد ونزار ومن جاور بغداد، وأخذ الكسائي عن بوادي الحجاز ونجد وتهامة. وقد استشهدوا أحيانًا بالشاذ والمنسوب إلى غير قائله، واكتفوا بالشاهد الواحد لبناء قاعدة نحوية، بل لجؤوا إلى القياس النظري إذا قلّت الشواهد. ولهذا حمل عليهم البصريون ـ وخاصة الكسائي ـ واتهموهم بالإكثار من الرواية واعتماد غير الفصيح[١٢٩].

وقد أشار أبو الطيب اللغوي إلى أن الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، لكنه في الغالب مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وهو ما أثبتته دواوينهم. وبهذا اتسع الخلاف بين المدرستين، فالبصريون تشددوا في فصاحة العربي الذي تؤخذ عنه اللغة والشعر، بينما تساهل الكوفيون في ذلك، وانتقل أثر الخلاف إلى مسائل القياس وضبط القواعد النحوية[١٣٠].

---

[١٢٨] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص١٥٨.

[١٢٩] نفس المصدر، ص١٥٩.

[١٣٠] نفس المصدر، ص١٥٣.

إضافة إلى ذلك، اختلف أيضا الكوفيون عن البصريين في الاحتجاج بالقراءات. فهم احتجوا بها مطلقا سواء كان متواترا أم شاذا، بينما البصريون لا يأخذون الشاذ. وهم أيضا اهتموا بكتاب سيبويه "الكتاب" ابتداء من الأخفش فالكسائي، لكن الفراء كان أكثر منهما عناية بالكتاب[١٣١].

ومع ذلك، لا يعني هذا أن السماع عند الكوفيين كان عشوائيًا؛ فالفراء في كتابه (معاني القرآن) . وهو من أقدم ما وصلنا عن الكوفيين . سار على نهج سيبويه في اعتماده على السماع والنصوص الموثوقة، فكان يستشهد بما سمعه أو بما نقله الثقات قبله، كما أكثر من الاستشهاد بالشواهد النثرية، وهو ما يثبت أنّ الكوفيين لم ينحرفوا كلية عن المنهج البصري في الاستقراء والسماع، وإن توسعوا في مصادرهم ورواتهم[١٣٢].

٢- من حيث القياس

وفي منهج القياس لم يشترط الكوفيون كثرة الشواهد، بل كانوا يقيسون على المثال الواحد والأمثلة النادرة ولو خالفت قواعدهم أو أصولهم[١٣٣]، كما أنهم نادراً ما استشهدوا بالحديث، بخلاف البصريين، وذلك لنفس السبب الذي دعا البصريين إلى تركه، وهو كثرة ما دخله من روايات الأعاجم. أما في باب التعليل فقد توسع الكوفيون في إدخال ما لا صلة له باللغة من مباحث فلسفية ومنطقية حتى خرجوا بذلك عن روح اللغة[١٣٤]. كما اعتدوا بالأقوال والأشعار الشاذة المروية عن أفصح العرب، حتى قيل فيهم: "لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول لجعلوه أصلاً وبوبوا عليه". ومن هنا أجمع المحدثون على أن منهج البصريين يقوم على القياس، بينما يقوم منهج الكوفيين على السماع[١٣٥].

---

[١٣١] إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، (عمان: دار الفكر، ط١، ١٩٨٧)، ص٣٤.

[١٣٢] عبد الرحمن الحاج صالح، **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**، (الجزائر: موفم للنشر، د.ت)، ص٣٣١.

[١٣٣] إبراهيم السامرائي، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، ص١١٩.

[١٣٤] نفس المصدر، ص١٢٢.

[١٣٥] شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص١٦١.

٣- من حيث العامل والمعمول

من حيث نظرية العامل والمعمول تميّز الكوفيون باستقلال نسبي عن البصريين في بعض المصطلحات النحوية، على الرغم من أن أصول نحوهم مستمدة في الأساس من المدرسة البصرية، إلا أنهم لم يلتزموا بآرائها التزامًا تامًّا، بل سعوا إلى تأسيس تصورات خاصة بهم، وهو ما يتضح جليًّا في تعاملهم مع مصطلح العامل والمعمول. ومن أمثلة ذلك مصطلح "الخلاف" الذي اعتبروه عاملاً معنويًّا، فجعلوه علة لنصب الظرف إذا وقع خبرًا، كما في قولهم: "محمد أمامك"، بينما ذهب البصريون إلى أنّ الظرف في مثل هذا التركيب متعلق بمحذوف يُقدَّر خبرًا للمبتدأ. وكذلك في اصطلاح "الظرف"، فقد ذهب الفراء إلى اعتباره علة لنصب المفعول معه في نحو: "جاء سعيد وطلوع الشمس"، في حين عَدَّه البصريون منصوبًا بالفعل السابق بتوسّط الواو. ومثله في نصب الفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية، و"أو" كما في قوله: "لأستسهلنّ الصعب أو أدركَ المنى"، و"ما تأتينا فنتحدّثَ معك"، و"لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله"، حيث جعله الكوفيون منصوبًا بهذه الحروف مباشرة، بينما رأى البصريون أنه منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبًا. كما ابتكر الكوفيون مصطلح "الفعل الدائم" في مقابل "الفعل الماضي" و"الفعل المستقبل"، ويقصدون به اسم الفاعل، في حين يطلق البصريون مصطلح المستقبل على فعلي المضارع والأمر معًا[١٣٦].

[١٣٦] نفس المصدر، ص١٦٥-١٦٦.

الفصل الثالث: نبذة عن ابن مالك وكتابه التسهيل

تمهيد

يشتمل هذا الفصل على مبحثين رئيسين؛ يتناول المبحث الأول ترجمة الإمام ابن مالك ترجمةً وافية، تشمل اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ورحلته العلمية، ووفاته، مع التركيز على مذهبه النحوي. أما المبحث الثاني، فيُعنى بإبراز المعلومات المتعلقة بالكتاب محلّ الدراسة، وهو شرح التسهيل للإمام ابن مالك نفسه. وينقسم الفصل الثالث على النحو الآتي:

المبحث الأول: نبذة عن ابن مالك رحمه الله

المبحث الثاني: نبذة عن كتاب شرح التسهيل

المبحث الأول: نبذة عن ابن مالك رحمه الله

سيركز هذا المبحث على بيان المعلومات المهمة المتعلقة بصاحب كتاب شرح التسهيل، وهو الإمام ابن مالك رحمه الله.

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو الشيخ العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي (ت ٦٧٢هـ). هناك رواية بتثليث "عبد الله"، فصار اسمه " محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مالك". وهذه صورة ما قاله ابن طولون في تعريفه بالشيخ. ولم يسبق ابن طولون إلى التثليث في اسم والد ابن مالك "عبد الله"، ولا تابعه في ذلك أحد من العلماء أو المؤرخين[١٣٧].

قال عبد المنعم أحمد هريري، "وقد خشي ابن طولون أن يتوهم قارئ أن تكرار "عبد الله" للمرة الثالثة من قبيل الخطأ أو النسيان، فأبعد ذلك الوهم بقوله: "ثلاثًا" ليعلم أن تكرار "عبد الله مقصود؛

[١٣٧] انظر ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، (مكة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م)، ج١، ص١٧.

لأنه اسم أبيه، واسم جده، واسم جد أبيه". وأضاف أن هناك رواية أن "اسمه " محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك. وهي التي اعتمدتها دائرة المعارف الإسلامية، وذكرها بروكلمان، وسار عليها الدماميني"[١٣٨].

اتفقت مصادر التراجم على أنّ ابن مالك كان يُكنّى بأبي عبد الله، كما أجمعوا على أنّ لقبه "جمال الدين". وقد ورد في بعض المصادر تصرّف في هذا اللقب، كما فعل القسطلاني حين قال: "كان الجمال بن مالك". وانفرد ابن طولون بذكر لقب آخر هو "جلا الأعلى"، إذ قال في حديثه عنه: "الشيخ جمال الدين، أبو عبد الله المشهور بـ جلا الأعلى". ويُلاحظ أنّ هذا اللقب لم يرد في أيٍّ من كتب التراجم الأخرى التي تناولت ابن مالك، على كثرتها، ومع ذلك يزعم ابن طولون أنّه كان مشهوراً به، وهو ما لم يُثبت في غير كتابه[١٣٩].

وكان مالكيا حين في المغرب وشافعيا حين انتقل إلى المشرق[١٤٠]، إمام النحاة، وكان إماما في القراءات وعللها[١٤١] ومشهورا بسعة العلم والإتقان والفضل وموثوقا بنقله حجة في ذلك[١٤٢]. وأخذ العربية عن غير واحد وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، ثم تصدّر لتدريس العربية، موجِّهاً جهوده إلى إتقان لسان العرب. وقد بلغ في ذلك مرتبة رفيعة، حتى حاز قصب السبق على أقرانه، وتفوّق على المتقدّمين في هذا المجال[١٤٣].

قال الإمام السيوطي: "أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها. أما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التي

---

[١٣٨] نفس المصدر، ج١، ص١٧.

[١٣٩] نفس المصدر، ج١، ص١٧.

[١٤٠] شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٧م)، ج٢، ص٢٢٢.

[١٤١] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.م، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م)، ج١، ص١٣٠.

[١٤٢] تقي الدين ابن قاضي الشهابي الأسدي، **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**، تحقيق: د. محسن غياض، (بيروت: الدار العربية الموسوعات، ط١، ٢٠٠٨م)، ص٩٤.

[١٤٣] السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص١٣٠.

يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها. وكان نظم الشعر سهلا عليه: رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك"[١٤٤].

المطلب الثاني: مولده ونشأته

قد اختلفت روايات عن مولده، فقيل إنه ولد سنة ٥٩٨هـ. من القائلين بذلك شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، صاحب نفح الطيب. وعليه عول شيخ شيوخنا ابن غازي" في قوله:

"قد خبع ابن مالك في خبعا# وهو ابن عه كذا وعي من قد وعى"

قال عبد المنعم أحمد هريري: "والبيت قصد به بيان تاريخ وفاة ابن مالك، وعمره. فتاريخ وفاته يدل عليه قوله "خبعا" إذ الخاء: ستمائة، والدين سبعون والباء: ثنتان، أما عمره فيؤخذ من قوله: "عه"؛ لأن العين: سبعون، والهاء: خمسة. وأيد هذا الرأي: الخضري في حاشيته على ابن عقيل والأشموني شارح الألفية"[١٤٥]. وأكثر الروايات أنه ولد سنة ٦٠٠هـ أو ٦٠١هـ كما قاله الذهبي. نسب بـ "الجياني" نسبة إلى مكان مولد وهو "جيان" (Jaén) بالأندلس وعاش في دمشق[١٤٦].

وقد سمع ابن مالك بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وحدث عنهما. وروي عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخبار. وأخذ عن أبي علي الشلوبين. وأخذ عنه ولده بدر الدين أبو عبد الله محمد، والإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح الحنبلي شارح الجرجانية، وشيخ الإسلام محيي الدين النووي ونقل عنه في شرح مسلم وغيره من تصانيفه، وزين الدين بن المنجا[١٤٧].

وأوضح عبد المنعم أحمد هريري عن ثقافة ابن مالك: "نشأ -رحمه الله- ولوعًا بالعلم، محبًا للثقافة، مقبلًا على مؤلفات القدماء يلتهمها التهامًا، ويهضم ما فيها، متريثًا أمام نصوصها شأنه في ذلك شأن الطالب المعتمد على نفسه الذي يقرأ بفكر واع. وقد جمع له الله -تعالى- الأسباب التي تؤهله، لأن يكون رجلًا عظيمًا "واحد عصره" كما يقولون. فهيأ له البيئة التي تموج بالعلم. وتدفع إليه

---

[١٤٤] انظر نفس المصدر، ج١، ص١٣٠.

[١٤٥] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص١٥.

[١٤٦] نفس المصدر، ج١، ص١٩.

[١٤٧] انظر الأسدي، **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**، ص٩٤.

دفعًا، ومنحه العقل المفكر، والذهن الألمعي، والحافظة الذاكرة، والرغبة الدافعة حتى يقال: "إنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدها بعضهم بثمانية، لقنها إياه ابنه"، وهو على فراش الموت"[١٤٨].

المطلب الثالث: شيوخه

لم تذكر مصادر ترجمته شيئاً عن سيرته في الأندلس قبل هجرته إلى المشرق[١٤٩]. قال أبو حيان: "بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان بجيان، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من أئمة المقرئين". وقال السيوطي: "وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه"[١٥٠].

أما شيوخه في بلاد الشام، فهم: الحسن بن الصباح: أخذ عنه في دمشق وابن أبي الصقر: أخذ عنه في دمشق، وابن الخباز الموصلي، والسخاوي: أخذ عنه في دمشق، وابن يعيش: أخذ عنه في حلب، وابن الحاجب: أخذ عنه في دمشق، وابن عمرون: أخذ عنه في حلب، ومحمد بن أبي الفضل المرسي: أخذ عنه في دمشق[١٥١].

المطلب الرابع: تلاميذه[١٥٢]

أمضى الإمام ابن مالك حياته العلمية في ميدان التدريس والتعليم، حيث عيّنه السلطان الظاهر بيبرس مدرسًا في المدرسة العادلية بدمشق، وأسند إليه مشيخة الإقراء فيها. كما تولّى التدريس في مدينة حلب،

---

[١٤٨] انظر ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص٢٢.

[١٤٩] انظر صباح نصر صباح قريبه، "البدل في كتابي ابن مالك شرح التسهيل وشرح الكافية"، **مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد**، المجلد ٦، العدد (١)، (٢٠٢٢م)، ص٣٧-٦٦.

[١٥٠] انظر السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص١٣٠-١٣١.

[١٥١] انظر صباح نصر صباح قريبه، "البدل في كتابي ابن مالك شرح التسهيل وشرح الكافية"، **مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد**، المجلد ٦، العدد (١)، (٢٠٢٢م)، ص٣٧-٦٦.

[١٥٢] نفس المصدر.

وأمَّ الناس في المدرسة السلطانية. وأثناء رحلته من دمشق إلى حلب، توقّف في حمص وحماة، فقام بالتدريس فيهما كذلك، مما يدلّ على نشاطه العلمي الواسع وانتشاره في المراكز العلمية الكبرى في الشام.

ومن أبرز تلامذته الذين أخذوا عنه العلم: ابنه محمد بدر الدين (ت ٦٨٦هـ) الذي شرح الألفية وغيرها من مؤلفات والده، والإمام النووي، وابن خعوان، وابن المنحى اليونيني، والبهاء ابن النحاس الدمشقي، وشهاب الدين الشاغوري، وابن أبي الفتح البغلي، والفارقي، وابن حازم الأذرعي، وابن تمام التلي، ومجد الدين الأنصاري، وابن العطار، وعلاء الدين الأنصاري، وأبو الثناء الحلبي، وأبو بكر المري، وابن شافع، وبدر الدين بن جماعة، وابن غانم، والصيرفي[١٥٣].

المطلب الخامس: رحلته العلمية واشتغاله بالعلم

قد تبين أنه ولد بمدينة "جيان" بالأندلس وعاش بدمشق. بين د. شوقي ضيف أن ابن مالك "رحل إلى المشرق حوالي سنة ٦٣٠ ولقي ابن الحاجب وأخذ عنه واستقر بحلب. وفيها تتلمذ لابن يعيش، وتصدر بها مدة الإقراء. ثم تركها إلى دمشق واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية"[١٥٤]. قال الذهبي إن ابن مالك رحمه الله "أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدر بالتّربة العادلية وبالجامع المعمور، وتخرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين والشمس الدين أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار"[١٥٥]. وروى عنه أيضا شمس الدين بن جعوان، وابن العطار، وزين الدين أبو بكر المزّي، والشيخ أبو الحسين اليونيني، وأبو عبد الله الصيرفي وشهاب الدين محمود، وشهاب الدين بن غانم، وناصر الدين بن شافع.

كان ابن مالك واسع الإنتاج، إذ امتلك موهبة فريدة وقدرة استثنائية على التأليف، فكتب في مجالات متعددة شملت النحو واللغة والعروض والقراءات والحديث. وقد اعتمد في مؤلفاته على النثر

---

[١٥٣] نفس المصدر.

[١٥٤] انظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص٣٠٩.

[١٥٥] انظر السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص١٣٠.

أساساً، كما وظّف الشعر في بعض منها، مما يعكس تنوع أدواته التعبيرية وثراء عطائه العلمي[١٥٦]. ويرى الدكتور شوقي ضيف أن نظم الشعر كان ميسورًا لابن مالك، وهو ما مكّنه من تأليف منظومات علمية متعددة في النحو والصرف، من أبرزها "الألفية" المشهورة التي بلغت ألف بيت، و"الكافية الشافية" التي تجاوزت ثلاثة آلاف بيت، إضافة إلى "المؤصّل" في نظم كتاب "المفصّل" للزمخشري، و"تحفة المودود في المقصور والممدود". كما ألّف مصنفات نثرية عديدة في العربية، منها "شرح الكافية"، و"التسهيل" وشرحه، و"شرح الجزولية"، و"إعراب مشكل صحيح البخاري"، و"عمدة الحافظ وعدة اللافظ" وشرحه، و"إيجاز التعريف في علم التصريف"، و"المقدمة الأسدية" التي صنفها لابنه تقي الدين الأسد، و"الفوائد في النحو". وقد بلغت مؤلفاته ما يقارب ثلاثين مصنّفاً بين منظوم ومنثور، وهو ما يعكس غزارة إنتاجه وتنوّع عطائه العلمي، ويؤكد مكانته البارزة في تاريخ الدراسات اللغوية والنحوية[١٥٧].

أشار التلمساني إلى أن من بين مؤلفات ابن مالك كتاب "الموصل في نظم المفصل"، وقد قام بشرح هذا النظم وأطلق عليه عنوان "سبك المنظوم وفك المختوم". ومن قال إن اسم الكتاب هو "فك المنظوم وسبك المختوم" فقد خالف النقل والعقل. كما ألّف ابن مالك كتاب "الكافية الشافية" الذي بلغ ثلاثة آلاف بيت، ثم شرحها، وألّف مختصرها المعروف بـ "الخلاصة". ومن مؤلفاته أيضاً "إكمال الإعلام بمثلث الكلام"، وهو مجلد ضخم زاخر بالفوائد يدل على سعة اطلاعه، وكتاب "لامية الأفعال" مع شرحه، وكتاب "فعل وأفعل". كما وضع "المقدمة الأسدية" باسم ولده الأسد، وألّف "عدة اللافظ وعمدة الحافظ"، وكتاب "النظم الأوجز فيما يهمز"، و"الاعتضاد في الظاء والضاد" وهو مجلد مستقل، فضلاً عن "إعراب مشكل البخاري"، و"تحفة المودود في المقصور والممدود"، إلى جانب مؤلفات أخرى مثل "شرح التسهيل"[١٥٨].

---

[١٥٦] انظر صباح نصر صباح قريبه، "البدل في كتابي ابن مالك شرح التسهيل وشرح الكافية"، **مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد**، المجلد ٦، العدد (١)، (٢٠٢٢م)، ص٣٧-٦٦. (xtahu edit apa)

[١٥٧] انظر ضيف، **المدارس النحوية**، ص٣١٠.

[١٥٨] انظر التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، ج٢، ص٢٢٥.

المطلب السادس: وفاته

توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢هـ) بدمشق وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن سفح قاسيون. وقد رثاه جماعة منهم الشيخ بهاء الدين النحاس والشيخ مجد الدين ابن الظهير الحنفي النحوي[١٥٩]. ومن أشهر المرثيات من شرف الدين الحصني. قال الصلاح الصفدي: ما رأيت مرثية في نحوي أحسن من هذه المرثية[١٦٠]. قال في رثائه:

"يا شتات الأسماء والأفعال # بعد موت ابن مالك المفضل

انحراف الحروف من بعد ضبط # منه في الانفصال والاتصال

مصدرا كان للعلوم بإذن # الله من غير شبهة ومحال

يا لسان الأعراب يا جامع الإع # راب يا مفهما لكل مقال

يا فريد الزمان في النظم والنث # روفي نقل مسندات العوالي

كم علوم بثثتها في أناس # علموا ما ثنيت عند الزوال"

المطلب السابع: موقفه النحوي

يعد ابن مالك رحمه الله أعلام المدرسة الأندلسية، ولعل السبب بذلك لأنه ولد بالأندلس ونشأ به قبل هجرته إلى المشرق. ولكن له موقف نحوي خاص به لا ينفرد بمدرسة واحدة فقط. له اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين.

قال د. شوقي ضيف: "فمما اختاره من مذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة في مثل: ﴿تَأْمُرُونِّي﴾، وكذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الفعل

---

[١٥٩] انظر الأسدي، **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**، ص٩٦.

[١٦٠] انظر السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص١٣٥.

عسى في قولك: "عسيت أن تفعل" مضمن معنى قاربت، وبذلك يكون محل "أن تفعل" النصب على المفعولية. وكان يرى رأي يونس في أن إما الثانية في مثل: "قام إما زيد وإما عمرو" غير عاطفة، إنما العاطف الواو السابقة لها، وكذلك في أن "الذي" قد تأتي حرفا مصدريا مثل ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ أي: كخوضهم"[١٦١].

وأضاف د. شوقي ضيف: "ومن اختياره رأي الكوفيين أنه جوز وضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر مثل قول امرئ القيس: "بها العينان تنهلّ" أي: تنهلان. واختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفى أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال كان فاعلا للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر باستقرار في مثل: "ما في الدار أحد". وأخذ برأيهم أيضا في دخول الفاء على الخبر إذا كان أمرا مثل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وأوّل ذلك جمهور البصريين مع حذف الخبر، والتقدير: مما يتلى عليكم أي حكم ذلك"[١٦٢].

وقد مال ابن مالك إلى تبني آراء البغداديين في عدد من المسائل النحوية، ومن أبرزها ما نقله عن الزجاجي في تفسيره لاستعمال لفظ "سوى"، حيث اعتبره مماثلًا لـ"غير" في المعنى والتصرف. وبناءً على ذلك، يمكن أن يقع فاعلًا كما في قولهم: "جاءني سواك"، أو مفعولًا به كما في: "رأيت سواك"، كما يجوز أن يكون بدلًا أو منصوبًا على الاستثناء كما في: "ما جاءني أحد سواك". في المقابل، ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنّ "سوى" ظرف مكان ملازم للنصب، وهو ما يعكس اختلافًا منهجيًا بين المدرستين في تحديد طبيعة هذا اللفظ ووظيفته الإعرابية[١٦٣].

وقد كان ابن مالك في بعض المواضع يميل إلى الأخذ بآراء أسلافه من علماء الأندلس؛ إذ تبنّى رأي ابن السيد بامتناع عطف البيان على المضمر، كما أخذ برأي ابن الطراوة الذي يرى أنّ هذا العطف لا يكون بلفظ الأول، وفسّر نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾[١٦٤] على وجه البدلية. كما وافق رأي الشلوبين ومن تقدّمه كالرماني في أنّ خبر المبتدأ بعد

---

[١٦١] انظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص٣١٠.

[١٦٢] انظر نفس المصدر، ص٣١٢-٣١٣.

[١٦٣] انظر نفس المصدر، ص٣١٣-٣١٤.

[١٦٤] الجاثية: ٢٨

"لولا" إذا كان كونا عامًا، كالحصول أو الوجود، وجب حذفه، نحو: "لولا علي لسافرت". أما إذا كان الخبر كونا مقيدًا، كالسفر ونحوه، وجب ذكره، كما في قولهم: "لولا علي مسافر لزرتك"[١٦٥].

المبحث الثاني: نبذة عن كتاب شرح التسهيل

من أهم وأبرز تصانيف الإمام ابن مالك رحمه الله هو كتاب يسمى الفوائد في النحو أو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، معروف بـ"التسهيل"، وهو كتاب عظيم الفائدة توسع فيه بذكر مفصل لمسائل النحو والصرف[١٦٦]، وهو الذي لخص منه التسهيل؛ ذكره شيخ السيوطي قاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المالكي نحوي مكة في أول شرح التسهيل له قال: "الألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد، أشار بها إلى الكتاب المذكور"[١٦٧]. قد مدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية وهي:

"إن الإمام جمال الدين جمله # رب العلى ولنشر العلم أهله

أملى كتابا له يسمى الفوايد لم # يزل مفيدا لذى لب تأمله

فكل مسألة في النحو يجمعها # إن الفوايد جمع لا نظير له"

وقد أشاد أبو حيان الأندلسي في كتابه التذييل والتكميل بهذا الكتاب حيث قال عنه في تفسير البحر المحيط: " وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي، مقيم دمشق"[١٦٨]. وقال في كتاب التذييل والتكميل في

---

[١٦٥] انظر شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص٣١٤.

[١٦٦] انظر فوزية علي عمر الغزال، "اعتراضات ابن مالك على النحاة في كتابه شرح التسهيل باب كان وأخواتها"، **المجلة العلمية لكلية التربية**. المجلد ٦، العدد (٢)، (٢٠٢٤م)، ص٣٤٣-٣٨٠.

[١٦٧] انظر السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج١، ص١٣٢.

[١٦٨] انظر أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠هـ)، ج١، ص١٥.

شرح التسهيل: "فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني مقيم دمشق -رحمه الله- أبدع كتاب في فنه أُلِّف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف، فهو -كما قال مصنفه فيه- جدير بأن يلبي دعوته الألباء، ويجتنب منابذته النجباء"[١٦٩].

يُعَدُّ هذا الكتاب من أعظم ما ألّفه ابن مالك في مجال النحو، إذ جمع فيه بين التحليل العميق للمسائل النحوية، والترجيح بين آراء النحاة البصريين والكوفيين، وبيان أدلتهم بأسلوب علمي دقيق. وهو كتاب أصله مختصر وموجز، فقام في هذا الشرح بتفصيل القواعد وتوضيح الأوجه والإعرابات، مع مناقشة أقوال العلماء، وبيان الراجح منها بدقة واستدلال.

والجدير بالذكر أن ابن مالك بذل جهدًا كي يجعل كتاب التسهيل مبسطاً، فكان يحاول ضبط تعاريفه ويُخرج منها ما هو غير مفهوم، ولكنه أفاض وأطال فيه، كما تعمق في تناول الخلافات التي وردت في المسألة الواحدة، الأمر الذي تسبب في وجود بعض المصطلحات والتعريفات الصعبة والمعقدة، مما جعل فهم الكتاب مقتصرا على العلماء والمختصين وذوي الخبرات، هذا أدى بابن مالك إلى أن يشرحه بنفسه، ولكنه لم يكمله، فاستكمله ابنه بدر الدين، ثم تناوله أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي بالشرح أيضا[١٧٠].

---

[١٦٩] انظر أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ط١، ٢٠٢٢م)، ج١، ص٦.

[١٧٠] انظر نوره يس محمد محمود، "كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: دراسة تحليلية"، **مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية**. العدد (٣)، (٢٠٢٢م)، ص١٥٢-٢٣٣.

الفصل الرابع: تحليل المسائل الخلافية وموقف ابن مالك في ترجيحها

تمهيد

يتناول هذا الفصل مبحثين أساسيين، أولهما، بيان عشرة مواطن نحوية مختارة من المنصوبات النحوية، وقد اختار الباحث القضايا التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، وثانيهما، تطبيق القاعدة الأصولية في تلك المواطن معتمدا على تعليل ابن مالك فيها الموجود في كتابه شرح التسهيل مع بيان بعض التعليقات والملاحظات فيه. سيكون المبحثان في هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: المواطن النحوية المختارة

المبحث الثاني: تطبيق القواعد الأصولية

المبحث الأول: المواطن النحوية المختارة

يتناول هذا المبحث دراسةً تحليلية للمواطن المختارة من القضايا النحوية المتصلة بباب النواصب، من خلال عرض أهم تعريفاتها وأحكامها النحوية، وبيان وجه الخلاف بين البصريين والكوفيين فيها مع إبراز أدلتهم وحججهم. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح الخلاف الحاصل بين المدرستين في المسائل النحوية.

المطلب الأول: مسألة الخلاف في "لن"

من نواصب الفعل حرف "لن". وجد الباحث أن النحاة قد اختلفوا في معنى الحرف. فذهب ابن مالك إلى نهج الجمهور بأن "لن" حرف لنفي المستقبل. فتعبير (لن يقوم زيد)، و(لن يقعد عمرو) نفي لتعبير (سيقوم زيد)، و(سيقعد عمرو). وذكر ابن مالك علة نصب حرف (لن) للفعل وهي كونها مشابها لـ(أن) في الاختصاص بالفعل المستقبل وكونها مبنية على حرفين أولها مفتوح وثانيهما نون ساكنة[١٧١].

[١٧١] نفس المصدر، ج٤، ص١٤.

لهذا لا يجوز الجمع بين السين أو سوف مع لن، فلا يقال: "لن سيفعل"، أو "لن سوف يفعل" لاستغناء ما في (لن) من معنى الاستقبال عن إعادة سوف والسين من معنى الاستقبال[١٧٢] ، كما لا يجوز (سوف لن يفعل) حيث قال الحريري: "ذلك أن السين وسوف حرفان يختصان بالمضارع وبمحضانه للاستقبال، ولا يجوز أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل".[١٧٣].

يتبيّن مما سبق أنّ ما ذُكر أولًا يندرج في معنى الحرف، أمّا الخلاف الواقع في هذا المبحث هو الخلاف التركيبي في بنية كلمة "لن". هناك من زعم على أنها مركبة من "لا" و"أن"، منهم الخليل والكسائي. قال ابن مالك: " وذهب الخليل والكسائي في "لن" إلى أن أصلها: لا أنْ، وأنها مركبة من "لا" النافية، وأن الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال كما قالوا: وَيْلُمِّه. وهناك من ذهب إلى أنها حرف مستقل غير مركب ومنهم ابن مالك نفسه وسيبويه والجمهور. وهذا الخلاف ليس خلافا رئيسيا بين البصرة والكوفة، إنما هو خلاف بين بعض النحاة لأن الخليل بصري وهو يتفق مع الكسائي الكوفي، حتى سيبويه بصري خالف شيخه البصري أيضا في هذه المسألة.

قد اتفق ابن مالك مع السيرافي البصري في هذه المسألة حيث قال: "المختار أنها غير مركبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل. ولأن لن مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: لا أن لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال"[١٧٤].

القضية	الخلاف حول بنية حرف "لن": أهي حرفٌ مركَّب من "لا" و"أن"، أم حرفٌ بسيط مستقل بذاته

[١٧٢] ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **سر صناعة الإعراب**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م)، ج١، ٢٧٣.

[١٧٣] الحريري، قاسم بن علي بن محمد بن عثمان، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٩٨م)، ص٢٦٦.

[١٧٤] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص١٥.

الخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي	تركيب "لن" من "لا" و"أن"
سيبويه وابن مالك وجمهور النحاة	حرف بسيط غير مركب

الجدول (١): خلاصة مسألة الخلاف في "لن"

المطلب الثاني: مسألة "كي"

ومن حروف النصب كذلك حرف "كي"، وهو حرف يُستعمل في سياق التعليل، ويتجلّى ذلك في جواب سؤال السائل: (لمَ فعلت؟) إذ يُجاب بـ (كي يكون كذا)، أي بيانًا للعلة والدافع إلى الفعل. وقد بيّن ابن مالك أن هذا الاستعمال ينقسم إلى نوعين؛ أولهما أن تكون "أنْ" حرف جر، حيث ساوت في معناها واستعمالها اللام الجارة، فيصح دخولها في موضع السؤال عن العلة على "ما" الاستفهامية بعد حذف ألفها، نحو: (لِمَه)، كما يصح استعمالها في مقام التعليل على "ما" المصدرية، كقوله:

"إذا أنت لم تنفعْ فَضُرّ فإنما ... يُرَجَّى الفتى كيما يضُرُّ ويَنْفَعُ"

قال أبو الحسن: "جعل: (ما) اسما، و(يضر وينفع) من صلته، وأوقع عليه كي بمنزلة اللام، أي كن يقال (لما)".

وقد أوضح ابن مالك أن النوع الثاني يتمثل في كونه حرفًا مصدريًا ناصبًا للفعل المضارع، ومن ثم جاز دخول لام الجر عليها، كما ورد في قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[١٧٥]، إذ إن حرف الجر لا يجوز أن يدخل على مثله. وقد نصبت الفعل المضارع لكونها شبيهة بـ"أنْ" من حيث

[١٧٥] الأحزاب: ٣٧.

دلالتها المصدرية المقترنة بالمستقبل، وهي مؤلفة من حرفين: أولهما مفتوح وثانيهما ساكن[١٧٦]. وهذا الوجه قد اختلف نحاة البصريين والكوفيين فيه.

ثار الخلاف بين النحاة حول الجهة التي تُسند إليها وظيفة حرف "كي" وهي من المسائل الدقيقة التي تناولها البصريون والكوفيون بالتحليل والاستدلال. يقوم منهج البصرة في هذه المسألة على أن حرف "كي" يجوز أن تكون حرف نصب وجر، والفعل بعدها منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا، وقد بنوا حجتهم بجواز دخولها على ما الاستفهامية، كدخول بقية حروف الجر عليها، فيقول العرب: "كيمه" كما يقول "لمه"[١٧٧].

وقد استند النحاة في تقرير وجوب تقدير "أنْ" دون غيرها إلى كونها مع الفعل في منزلة المصدر الذي يصح دخول حرف الجر عليه، وهي أم الباب، فكان تقديرها أولى من سائر الأدوات. ولهذا جاز إظهارها بعد اللام كما جاز إضمارها، على نحو ما يُظهر الفعل أو يُضمر بعد "إنْ" الشرطية، كما في قولهم: "المرء مجزيّ بعمله إنْ خيرًا فخير، وإنْ شرًّا فشرّ"، والتقدير: "إنْ يكن خيرًا فخير، وإنْ يكن شرًّا فشر". وقد حُذفت هنا طلبًا للتخفيف، وهو حذف شائع في كلام العرب[١٧٨].

في المقابل، ذهب الكوفيون إلى أن حرف كي لا تكون إلا حرف نصب والفعل المضارع بعدها منصوبا بها لا بـ"أن" المضمرة، وذلك أنّها تُعدّ من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يصحّ أن يكون في موضع حرف الجر، إذ إنّ حرف الجر من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن يتكون من عوامل الأسماء[١٧٩].

---

[١٧٦] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص١٦.

[١٧٧] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٤٥٥-٤٥٦.

[١٧٨] نفس المصدر، ص ٤٦٢.

[١٧٩] نفس المصدر، ص ٤٥٥.

القضية	وظيفة حرف "كي"، هل هي حرف جر أو حرف نصب فقط.
مذهب البصريين	يجوز أن تكون حرف نصب وجر، والفعل بعدها منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا.
مذهب الكوفيين	لا تكون إلا حرف نصب والفعل المضارع بعدها منصوب بها.

الجدول (٢): خلاصة مسألة "كي"

المطلب الثالث: مسألة "لام الجحود"

من الأدوات الناصبة للفعل هي لام الجحود أو لام الجحد، وهي لام مكسورة تدخل على الفعل المضارع المسبوق بـ "كون منفي" نحو: ما كان، ولم يكن، سمي بذلك لأنها تفيد النفي والإنكار. وهي تؤكد النفي الواقع على الفعل الناقص[١٨٠]. قال ابن مالك: "أما لام الجحود فهي المؤكدة لنفي خبر كان ماضية لفظا نحو: ﴿وما كان الله ليُضيع إيمانكم﴾ أو معنى نحو: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا﴾". وأضاف علة التأكيد فيها حيث قال: "سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها كما تقول في نحو: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة لا معنى لها[١٨١]. قد تسمى أيضا بلام النفي لأن الجحد معناه أخص من الإنكار، قال النحاس: "والصواب تسميتها لام النفي لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار"[١٨٢].

يتضح استعمال لام الجحود في نحو: "ما كان المؤمن ليكذب"، حيث جاءت اللام قبل الفعل المضارع (يكذب)، واقترنت بـ(كان) المنفية، وهو تركيب "كون منفي". ويُفهم من هذا التركيب أنّ

---

[١٨٠] ظاهر شوكت البياتي، **أدوات الإعراب**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، ط١، ٢٠٠٥م)، ص١٨١.

[١٨١] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص٢٣.

[١٨٢] ابن هشام (٧٦١هـ)، عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م)، ص٢٧٩، رقم ٣٨٠.

الجملة تفيد نفي صدور الكذب عن المؤمن نفياً جازماً، إذ يدل دخول لام الجحود على استحالة وقوع الفعل أو امتناعه، وكأن المعنى أنّ المؤمن لم يُخلق ليكذب، وأن الكذب ليس من صفاته بحال من الأحوال.

وقد اختلفت أراء العلماء البصريين والكوفيين في ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود، فذهب البصريون إلى أن الناصب مقدر، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام ذاته. واحتج البصريون بنفس الحجة في مبحث لام كي، وهي أن اللام من عوامل الأسماء، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير "أن"[١٨٣]. وقد وضح ابن هشام في المغني وجه التأكيد عند البصريين فقال: "ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي القصد أبلغ من نفيه" لأنه نفي السبب. وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بأن مضمرة وجوبًا"[١٨٤].

وخالفهم الكوفيون وذهبوا إلى أن لام الجَحْدِ هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد، نحو: "ما كان زيد لأن يدخل دارك، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك". واستدلوا بنفس الحجة التي قدموها في مسألة لام كي[١٨٥] وهي كونها قامت مقام كي التي هي عامل الأفعال[١٨٦]. قال د. فاضل السامرائي: "ووجه التوكيد عند الكوفيين أن أصل (ما كان ليفعل) (ما كان يفعل) ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار، ولكنه ناصب"[١٨٧].

القضية	تحديد ناصب المضارع بعد لام الجحد.

[١٨٣] انظر الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٤٧٤-٤٧٥.

[١٨٤] ابن هشام (٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٢٧٩، رقم ٣٨٠.

[١٨٥] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٤٧٣.

[١٨٦] نفس المصدر، ص ٤٥٥.

[١٨٧] فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، (الأردن: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٠م)، ج١، ص٢٢٥.

مذهب البصريين	الناصب للفعل "أن" مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها.
مذهب الكوفيين	أن لام الجَحْدِ هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد.

الجدول (٣): خلاصة مسألة "لام الجحود"

المطلب الرابع: مسألة فاء السببية

أثبت ابن مالك في التسهيل أن حرف الفاء هو حرف عطف في جميع مواضعه، وبيّن أن له ثلاثة أحكام رئيسة بحسب المقصود من المضارع الواقع بعده. الحكم الأول: أن يُتبع المضارع بعد الفاء ما قبلها في الإعراب إذا أريد اشتراكه معه في الحكم، كما في قوله :زيد يأتيني فيحدثني (في الرفع)، وأريد أن يأتيني فيحدثَني (في النصب)، وإن تأتني فتحدثْني أكرمك (في الجزم). أما الحكم الثاني: فيكون بالرفع إذا قصد بالمضارع أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف أو مرتب للاستئناف، نحو قولك :ما تأتيني فتحدثُني، حيث يُرفع الفعل على جعل الإتيان سببًا للحديث، وتقديره :فأنت تحدثُني، أو على الاستئناف لإثبات الحديث بعد نفي الإتيان، بمعنى :وتحدثني الساعة .والحكم الثالث: النصب، وذلك إذا قصد بالمضارع أنه مسبب غير مبني على مبتدأ محذوف، أو مرتب لإفادة نفي الجمع، كما في قولك: "ما تأتيني فتحدثني"، فينصب الفعل على جعل الإتيان سببًا للحديث، وتقديره :إن تأتني تحدثني، أو على الترتيب لنفي الجمع بين الفعلين، أي في معنى :ما تأتيني محدثًا، أي قد تأتيني ولا تحدث[١٨٨]. وقال د. فاضل السامرائي: "ويذكر النحاة للفعل المنصوب بعد فاء السبب في نحو قولهم (ما تأتينا فتحدثنا) معنيين يجمعهما التنصيص على السبب: أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي: أنك لا تأتينا، ولهذا لا

[١٨٨] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص٢٧.

تحدثنا، ولو أتيتنا لحدثتنا". الثاني: أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك اتيان كثير ولا حديث منك"[١٨٩].

فحرف الفاء التي يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب تُسمّى فاء السببية، وهي حرف عطف تنصب الفعل المضارع بشرطين أساسيين: أن يسبقها كلام يكون سببًا لما بعدها، وأن تُسبق بنفي أو طلب. وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

"وبعد (فا) جواب نفي أو طلبٍ# محضين أن وسترها حتم نصب"

أي أن الفعل المضارع بعد فاء السببية يكون جوابًا لما قبلها إذا كان مسبوقًا بنفي أو طلب محضين. والمقصود بالطلب هنا الجملة الإنشائية الطلبية مثل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني. أما النفي المحض فيراد به ما كان خالصًا من معنى الإثبات، أي أن الجملة قبل الفاء لا تتضمن أي احتمال للإثبات، فيتحقق بذلك شرط النصب بعد فاء السببية[١٩٠].

اختلف النحاة في تحديد العامل الناصب للفعل المضارع الواقع بعد فاءِ السَّببيّة. فقد ذهب البصريون إلى أنّ النصب إنما يكون بـ"أن" المضمرة وجوباً، استناداً إلى أن الأصل في فاء السَّببيّة أنّها في حقيقتها حرف عطف، وحروف العطف – بحسب أصل وضعها – لا تعمل، لكونها غير مختصّة؛ إذ تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال. ومقتضى عدم الاختصاص أن يمتنع فيها العمل، ومن ثمّ كان الأصل في الفاء ألا تُحدِثَ عملاً، فاحتيج إلى تقدير "أن" لتولّي النصب. وإذا أُريد بالعطف في هذا الموضع أن يكون الحكمُ في الجملة الثانية غيرَ مُشارِكٍ للأول، تعيّن أن يُحوَّل العطف إلى الاسم؛ لئلا تُعطَف الجملةُ الفعلية على مثلها، وهو ما لا يستقيم من جهة الصناعة، إذ إنّ عطف الاسم على الفعل أو عطف الفعل على الاسم ممّا يُستثقل في الاستعمال. ولأجل ذلك قُدِّر في الجملة الثانية دخولُ

---

[١٨٩] فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، ج٣، ص٣٧٧.

[١٩٠] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٤، ص٩.

"أن" الناصبة، ليأتي الفعل بعدها على صورةٍ تشاكل الفعلَ الأول من جهة اللفظ والبناء، ولأن "أن" مع الفعل في قوة الاسم، فيتحقق بذلك وجه العطف على ما يصحّ عطفه[١٩١].

ويرى البصريون أن العلة الثانية في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية تكمن في جواز استعمال "أنْ" المخففة مع الحذف، بخلاف "أنّ" الثقيلة التي لا يصح حذفها، وإن كانت أقوى في العمل. ويُعزى ذلك إلى أنّ الثقيلة من عوامل الأسماء، بينما المخففة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال. غير أنّ الفاء في هذا الموضع دلّت على المحذوف، فكانت في حكم المذكور، بخلاف "أنّ" الثقيلة إذ لا يوجد في اللفظ ما يدل على حذفها، فظهر بذلك الفرق بينهما[١٩٢].

وعلى النقيض من ذلك، ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الطلب ينتصب بالخلاف أو بالفاء ذاتها. وذلك لأن جوابه مخالف لما قبله، فقول القائل: "ائتِنا فنكرمَك" يشتمل على فعل أمر هو "ائتِنا"، ثم يأتي الجواب بالفعل "نكرمَك"، وهو ليس من صيغة الطلب. ولمّا كان جواب الطلب غير مماثل له في الصيغة ولا في الحكم، عُدّ مخالفاً لما قبله، وإذا وقع المخالفة وجب – في نظرهم – أن يكون النصب على الخلاف[١٩٣].

القضية	تحديد ناصب المضارع بعد فاء السببية.
مذهب البصريين	الناصب للفعل المضارع "أن" مقدرة بعدها.
مذهب الكوفيين	الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بالخلاف أو بالفاء ذاتها.

الجدول (٤): خلاصة مسألة فاء السببية

[١٩١] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٤٤٥.

[١٩٢] نفس المصدر، ص ٤٤٥.

[١٩٣] انظر الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٤٤٥.

المطلب الخامس: تقديم الجواب بالفاء على سببه

قد تقدم أن الفاء من أدوات العطف. والأصل ألا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه. من هنا، وقع الخلاف بين النحاة. قد أجاز الكوفيون تقديم المعطوف على المعطوف عليه. كما قال ابن السراج: "وقد أجازوا، يعني الكوفيين، متى فآتيَك تخرج؟ ومتى فأسيرَ تسير؟"[١٩٤]. وهذا مذهب واضح على جواز تقديم جواب الفاء على سببه. أما بالنسبة لرأي البصريين، لم يجد الباحث نصا صريحا يذكر فيه أن نحاة البصرة أوجبوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا أن الجمهور يذهبون إليه. كما قد صارحه ابن مالك في مؤلفاته.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّها ليست أداة عطف، وبناءً على ذلك أجازوا التقديم؛ إذ اعتبروه جوابًا متقدّمًا على سببه مع بقاء بعض الجملة في الصدر، فلا يُعدّ متقدّمًا على الجملة بأكملها. ومن مذهبهم أيضًا جواز تقديم جواب الشرط على الشرط بجملته، فقيل: وإذا أجازوا ذلك في باب الشرط، فإن إجازته في هذا الموضع مع بقاء جزء من الجملة في الصدر يكون أولى وأحق[١٩٥].

القضية	هل يجوز تقديم الجواب بالفاء على سببه.
مذهب البصريين	عدم جواز تقديم جواب الفاء على سببه.
مذهب الكوفيين	جواز تقديم جواب الفاء على سببه.

الجدول (٥): خلاصة تقديم الجواب بالفاء على سببه

[١٩٤] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص٣٤.

[١٩٥] ناظر الجيش، محمد بن يوسف، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ)، ج٨، ص٤٢٢٠.

المطلب السابع: مسألة واو الجمع الواقعة في مواضع الفاء

يتّسم حرفُ الواو بتعدّد وظائفه وتنوّع أنواعه، ومن ذلك وقوعه حرفَ عطفٍ، فإذا دخل على الفعل المضارع، سيكون حكمها على أربعة أوجه، وذلك بحسب قصد المتكلم بها: فالوجه الأول، أن يكون ما بعده مشاركًا لما قبله في الحكم، والوجه الثاني، أن يكون مخالفا له وذلك إذا كان ما قبل الواو غير واجب، والوجه الثالث، أن يكون ما بعده جملة مستأنفة أي جملة جديدة، والوجه الرابع، إذا يأتي ما بعده على معنى المصاحبة لعطف نفي الجمع، وفي هذه الحال قد لا يكون مبنيًّا على مبتدأ محذوف، وقد يكون مبنيًّا على مبتدأ محذوف[١٩٦].

يتمثّل الوجه الأوّل في أن يكون الفعلُ المضارعُ الواقع بعد الواو مشاركًا لما قبلها في الحكم إثباتًا أو نفيًا، فيتبعُه في الإعراب والمعنى؛ نحو قولهم: "ما تأتينا وتُحدِّثُنا"، حيث يدلّ السياق على نفي الإتيان والحديث معًا. أمّا الوجهان الثاني والثالث فيشتركان في الحكم بالرفع؛ إذ يكون المقصود مخالفةَ ما بعد الواو لما قبلها في الإثبات أو النفي، وذلك لإفادة نفي الجمع، كقولهم: "ما تأتينا وتُحدِّثُنا"، أي نفي الإتيان دون نفي الحديث، أو يكون ما بعد الواو جملةً مستأنفة مبنيّةً على مبتدأ محذوف، والتقدير: "فأنت تُحدِّثُنا". وأمّا الوجه الرابع فيُحكم فيه بنصب الفعل المضارع إذا كان ما بعد الواو واقعًا على معنى المصاحبة، عطفًا لإفادة نفي الجمع، من غير أن يكون مبنيًّا على مبتدأ محذوف، ومن ذلك قولهم: "ما تأتينا وتُحدِّثَنا"، ومعناه نفي الجمع بين الإتيان والحديث، أي تأتي ولا تُحدِّث[١٩٧]. ويسمى هذا الواو معية لإفادة معنى "مع".

واختلف البصريون والكوفيون في ناصب المضارع لواو المعية، أما البصريون يقولون إنه منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا، وما قبل الواو مؤوَّلٌ بمصدرٍ معمولٍ لفعلٍ محذوف حتى يصح العطف عليه، والتقدير عندهم: "ما كان منك إتيانٌ وحديثٌ"، فبنوا النصب على هذا التأويل، للدلالة على معنى

---

[١٩٦] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص٣٥.

[١٩٧] نفس المصدر، ج٤، ص٣٥.

المصاحبة ونفي الجمع. ويؤكّدون أنّ هذا الوجه إنّما يَرِد في المواضع التي تجري مجرى الفاء في إفادة هذه الدلالة[١٩٨].

وخالف الكوفيون البصريين في هذا الموضع، فذهبوا إلى أنّ حرفَ الواو نفسَه هو العاملُ في نصب الفعل المضارع. ولم يقف الباحث – فيما اطّلع عليه من المصادر – على مراجع كوفيّة فصّلت القول في هذه المسألة تفصيلًا دقيقًا، غير أنّها تُشبه من حيث التصوّر النحوي مسألةَ فاءِ السببيّة، ويتقارب موقفُ النحاة فيهما؛ إذ قدّر البصريون "أنْ" المضمرة وجوبًا، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ الحرفَ نفسَه هو الناصب.

القضية	الخلاف في تحديد ناصب المضارع بعد واو المعية.
مذهب البصريين	الفعل المضارع منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبا.
مذهب الكوفيين	الفعل المضارع منصوب بحرف الواو.

الجدول (٦): خلاصة مسألة واو الجمع الواقعة في مواضع الفاء

المطلب السابع: مسألة في باب التنازع

يُعَدُّ بابُ التنازع – ويُسمّيه ابن هشام بابَ الإعمال – من أبرز الأبواب النحوية التي تستدعي الوقوف عندها والبحث في مسائلها. ويُعرِّف النحاة التنازع بأنَّه اجتماع عاملين على معمولٍ واحدٍ على وجهٍ يصلح فيه كلٌّ منهما لأن يُؤثِّر في إعرابه. والأصل في القاعدة النحوية أن يكون لكلِّ عاملٍ معمولٌ يختصُّ به، ولا يجوز اشتراك عاملين في إعمال معمولٍ واحد. غير أن هنا وجه يدل على وجود تراكيب في كلام العرب تقتضي هذا الاشتراك، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ

[١٩٨] نفس المصدر، ج٤، ص٣٦.

قِطْرًا﴾[١٩٩]، حيث اجتمع فعلان يتنازعان العمل في معمولٍ واحد، وهو لفظ "قطرًا". ومن هنا تثور المسألة: أيُّ العاملين أحقُّ بالإعمال، أهو الفعل الأول أم الثاني؟ وقد اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال أحد المتنازعين، إلا أنهم اختلفوا في تعيين العامل الأَوْلى بالعمل وتقديمه على غيره.

ذهب البصريون إلى إعمال العامل الثاني منهما. على سبيل المثال، (ضربت وأكرمت زيدا). فالعامل هو فعل (أكرمت) ومعموله (زيدا). ويرجع هذا الاتجاه إلى ثلاث حجج عندهم. أولا، عللوا بأن العامل الثاني أقرب إلى معموله. ثانيا، يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ومعموله. إذن، إذا افترض بأن فعل (ضربت) عامل، فهو مفصول بين معموله بفعل (أكرمت). ثالثا، يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف الجملة الأولى قبل تمامها وهو خلاف الأصل. فالجملة (أكرمت زيدا) معطوف على جملة (ضربت) الناقصة عن المعمول، فهذا لا يجوز[٢٠٠]. وذكر أيضا الأنباري بأن البصريين بنوا رأيهم على دليل النقل والقياس. فأما النقل، فقد جاء كثيرًا، كما في قول الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٢٠١]. "فأعمل الفعل الثاني، وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه". "وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنًى، فكان إعماله أولى"[٢٠٢].

والكوفيون مالوا إلى إعمال الفعل الأول. وذلك لأنهم نظروا إلى علتين. أولهما، أن الفعل الأول هو أسبق وأقدم ذكرا، لذلك لا بد من إعماله. ثانيا، أنه يترتب على إعمال الثاني أن تضمر ضميرا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر وهو غير جائز عندهم [٢٠٣]. ودليل النقل على إعمال الثاني موجود أيضا كما قال امرؤ القيس:

---

[١٩٩] الكهف: ٩٦.

[٢٠٠] انظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١١٨.

[٢٠١] الكهف: ٩٦.

[٢٠٢] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٨٠-٨٢.

[٢٠٣] انظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١١٨.

"فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال"

فَأَعْمَلَ الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا" وذلك لم يَرْوِه أحد. وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به[٢٠٤].

القضية	الخلاف في في تعيين العامل الأَوْلى بالعمل، إما العامل الأول أو الثاني.
مذهب البصريين	أن يعمل العامل الثاني منهما.
مذهب الكوفيين	أن يعمل العامل الأول منهما.

الجدول (٧): خلاصة مسألة في باب التنازع

المطلب الثامن: مسألة المفعول معه

يُظهر تحليل المفعول معه في ضوء ما ورد في الكتب النحوية أنّ هذا الباب يجمع بين اتساع الاستعمال اللغوي ودقّة التقييد الاصطلاحي، إذ يُستعمل في اللغة للدلالة على المصاحبة في صورٍ متعددة تشمل أ) المجرور بـ "مع"، ب) المجرور بالباء، ج) المعطوف الذي يُراد به المصاحبة، د) المنصوب بعد الواو، غير أنّ النحاة خصّوا اصطلاحه بالنوع الأخير خاصة، وهو الاسم المنصوب بعد واو المعية بشروط معيّنة، كما في نحو: "ما صنعتَ وأباك واستوى الماءُ والخشبةَ" .وقد نبّه ابن مالك إلى أنّ سيبويه قد سمّي هذا الباب مفعولًا به، حيث قال: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به"، وعلل ابن مالك به حيث قال سيبويه بعد تمثيل بـ "ما زلت زيدا" أي "ما زلت بزيد حتى فعل"، وهو مفعول به[٢٠٥]. وذهب ابن عقيل إلى ضبط مفهومه تعريفًا وحكمًا، فجعل المفعول معه "الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع، والناصب له ما تقدّمه من الفعل أو شبهه"، وبيّن ذلك بأمثلة

[٢٠٤] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٧٩-٨٠.

[٢٠٥] انظر ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص٢٤٧.

الفعل وشبهه؛ فمثال الفعل قوله: "سيري والطريقَ مسرعةً" أي سيري مع الطريق، فـ"الطريق" منصوب بـ"سيري"، ومثال شبه الفعل قوله :زيدٌ سائرٌ والطريقَ وأعجبني سيرُك والطريقَ، حيث انتُصب الاسم بعد الواو اعتمادًا على شبه الفعل في "سائر" و"سيرك"، بما يكشف عن اتساق هذا الباب بين الدلالة التركيبية والمصاحبة المعنوية[٢٠٦].

يرى البصريون أنّ المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم عليه بتوسّط الواو، إذ إنّ الفعل —وإن كان في أصله غير متعدٍّ— يَقْوَى بالواو فيتعدّى إلى الاسم بعدها كما يتعدّى بالهمزة في نحو "أخرجتُ زيدًا"، وبالتضعيف في نحو "خرّجتُ المتاعَ"، وبحرف الجر في نحو "خرجتُ به"، غير أنّ الواو نفسها لا تعمل؛ لأنها في الأصل حرف عطف لا يباشر العمل، وهي تحمل معنيين: العطف والجمع، فإذا وُضِعت موضع "مع" نُزعت منها دلالة العطف وأُخْلِصَت للجمع، كما تُنزَع دلالة العطف من فاء العطف إذا جاءت في جواب الشرط فتُخْلَص للاتّباع، وكما تُجرَّد همزة الخطاب من معناها عند إلحاق الكاف بها في نحو :هاءَك يا رجلُ، فالمفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو، وهو الرأي الذي اعتمده البصريون وعدّوه الأوجه في تفسير هذا الباب[٢٠٧].

في المقابل، ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، أي على خلاف الأصل؛ لأن أصل الدلالة على المصاحبة تكون بـ "مع"، فلما حُوِّلت إلى الواو نُصب الاسم بعدها على هذا الأساس المخالف للأصل. واحتجّوا بأنّ نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسن فيه تكرار الفعل، فلا يقال: "استوى الماءُ واستوت الخشبةُ"، إذ الخشبة لم تكن معوّجة لتستوي، فدلّ ذلك على أنّ الاسم الثاني مخالف للأول في المعنى، فاستحقّ النصب على الخلاف، قياسًا على نصب الظروف الواقعة أخبارًا في نحو :زيدٌ خلفَك، إذ ليست الخلفية هي نفس زيد كما أنّ قيامه قائمٌ به[٢٠٨]. وقد بيّن الكوفيون هذا القياس من خلال مبحث الظرف الواقع خبرًا، حيث ذهبوا إلى أنّ قولنا: "زيد قائم"، و"عمرو منطلق" يدلّ على أنّ الخبر في المعنى هو المبتدأ، بخلاف قولنا: "زيد أمامك"، و"عمرو وراءك"، فإنّ "أمامك" ليس هو زيد في المعنى، ولا "وراءك" هو عمرو، فلما اختلفت الدلالة عن القضية الأصلية

---

[٢٠٦] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٥٠.

[٢٠٧] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٢٠٦-٢٠٨.

[٢٠٨] نفس المصدر، ص ٢٠٦-٢٠٧.

نُصب الظرف على الخلاف، وكذلك في المفعول معه نُصِب الاسم الواقع بعد الواو لكونه مخالفًا للأول في المعنى[٢٠٩].

وفي ضوء ذلك، يبرز المفعول معه بوصفه تركيبًا يجمع بين البنية النحوية والدلالة السياقية، إذ لا يُدرَك إعرابه إلا من خلال فهم العلاقة بين الفعل والاسم المصاحب، وتحديد ما إذا كانت الواو للعطف أو للمعية. كما يظهر أنه باب يعكس قدرة العربية على التعبير عن المعاني الدقيقة المتصلة بالمصاحبة الزمنية أو الفعلية، دون الإخلال بالبنية التركيبية للجملة. وبذلك يبقى المفعول معه شاهدًا على مرونة التراكيب العربية وثرائها، ودليلًا على عمق التحليل النحوي الذي بلغه العلماء في تفسير العلاقات بين أجزاء الكلام.

القضية	الخلاف في تحديد كيفية انتصاب المفعول معه.
مذهب البصريين	المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم عليه بتوسّط الواو.
مذهب الكوفيين	المفعول معه منصوب على الخلاف.

الجدول (٨): خلاصة مسألة المفعول معه

المطلب التاسع: مسألة المفعول المطلق

قد تعددت تعريفات المفعول المطلق عند علماء اللغة العربية. فقد عرّفه ابن عقيل بأنه: "المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده"[٢١٠]. قال ابن هشام: "هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كـ (ضربت ضربا) أو من معناه كـ (قعدت جلوسا)"[٢١١]. وقال أبو الحسن الأشموني:

---

[٢٠٩] نفس المصدر، ص ٢٠٢.

[٢١٠] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٢٥.

[٢١١] ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **قطر الندى وبل الصدى**، ضبط نصه وعلق عليه: محمد محمود القاضي، (القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠٠٩م)، ص١٧٣.

"المفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أوعدده"[٢١٢]. وقد خلص الباحث أنه مصدرٌ منصوبٌ فضلة، يُذكر لتوكيد عامله أو لبيان نوعه أو عدده، ويكون عامله من لفظه أو من معناه. هذا التعريف يجمع بين الجانبين النحوي والدلالي، إذ يوضّح أن المفعول المطلق مصدر منصوب (من حيث الإعراب)، فضلة (من حيث الوظيفة النحوية)، ويُستعمل للأغراض الدلالية الثلاثة وهي التوكيد نحو "ضربت ضربا"، وبيان النوع نحو سرت سير ذي رشد، وبيان العدد نحو "ضربت ضربة"، مع مراعاة علاقة العامل به لفظًا أو معنى.

قد ينوب عن المصدر في موقع المفعول المطلق ما يدلّ عليه أو يقوم مقامه في المعنى، وهو ما يُعرف عند النحاة بـ "نائب المفعول المطلق". وتتنوّع صوره بحسب الدلالة والعلاقة بين الفعل والمصدر المنوب عنه، فينوب عنه كلّ المصدر أو بعضه مضافين إليه، نحو قولهم :"جدّ كلَّ الجدِّ" وقوله تعالى: ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[٢١٣]، كما ينوب عنه المصدر المرادف لمصدر الفعل، مثل: "قعدت جلوسًا" و"افرح الجذلَ"، إذ يقوم الجلوس مقام القعود والجذل مقام الفرح لمرادفتهما لهما في المعنى. وقد ينوب عن المصدر اسم الإشارة الدالّ عليه، كقولهم: "ضربته ذلك الضرب"، بل قد يُستغنى عن وصفه بالمصدر كما في مثال سيبويه: "ظننتُ ذاك أي ظننت ذلك الظن". وينوب عنه أيضًا المفعول به على سبيل المجاز، نحو قوله تعالى: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[٢١٤] أي "لا أُعذِّب العذابَ أحدًا"، وكذلك ما يدل على العدد مثل: "ضربته عشرين ضربةً"، أو الآلة كقولهم :"ضربته سوطًا"، والأصل "ضربته ضربَ سوطٍ"، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه. وتُبرز هذه الأنواع سعة النظام النحوي العربي ومرونته في تمثيل المعنى بالمصدر أو بما ينوب عنه، مع احتفاظه بالدقة الدلالية والانسجام التركيبي في السياق[٢١٥].

قد صرح في تعريف المفعول المطلق أنه مصدر. فلا يكون المفعول المطلق إلا مصدرًا. والمصدر كما قال ابن مالك هو " اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول". وقد اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر

---

[٢١٢] الأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ج٢، ص٣١٦.

[٢١٣] النساء: ١٢٩.

[٢١٤] المائدة: ١١٥.

[٢١٥] انظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص١٢٧-١٢٩.

إلا أن البصريين جعلوا أصل الفعل هو المصدر وجعل الكوفيون الفعل هو أصل المصدر[٢١٦]. وقد تعددت حجج البصريين والكوفيين في تعليل دعواهم.

اعتمد البصريون على عدة التعليلات والأسباب في جعل المصدر أصل الفعل، أحدها، "أن المصدر يدل على زمان مطلق" كما قاله ابن يعيش، "والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"، إضافة إلى ذلك، "المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره". وعلة أخرى، أن الفعل يدل على حدث وزمان محصل، أما المصدر يدل على حدث فقط، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل. إضافة إلى ذلك، إن تسمية المصدر به دليل على أنه أصل الفعل إذ يطلق لفظ المصدر على الموضع الذي يصدر عنه[٢١٧]. وتخليصه أن هناك عوامل من نواحي مختلفة تدل على أصليته على الفعل إما من النظر إلى وظيفته، وصفته، معناه، وشكله.

ونقيضهم قول الكوفيين حيث استندوا إلى أن الفعل أصل المصدر، وذلك بالنظر إلى عدة تعليلات وعوامل أيضا، أبرزها أن المصدر صار صحيحًا لصحة الفعل وصار معتلا لاعتلاله، مثلا: "قِوَام" صحيح لصحة " قَاوَمَ"، و" قيام" معتل لاعتلال "قام". وتعليل آخر، أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ورتبة المُؤَكَّدِ مقدمة على رتبة المُؤَكِّد؛ فهذا دليل على أن الفعل أصل والمصدر فرعه. علاوة على ذلك، فإن دلالة المصدر لا يفهم إلا بعد أن ينسب إلى فعل يصدر عن فاعل بصيغتي فَعَلَ ويَفْعلُ، فلا بد من معرفة دلالة الفعل أولا قبل دلالة المصدر[٢١٨]. وخلاصة القول أن هذه الوجوه مجتمعة تُبرز اتجاه الكوفيين في جعل الفعل أصلًا دون المصدر، وذلك باعتبار ما يلحقه من أحوال الصحة والاعتلال، وإلى وظيفته في إفادة التوكيد، فضلًا عن أن إدراك دلالة الفعل متقدّم على فهم دلالة المصدر.

القضية	الخلاف في تحديد أصل المشتقات.

[٢١٦] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص ١٧٨.

[٢١٧] الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ١٩٣-١٩٦.

[٢١٨] نفس المصدر، ص ١٩٢-١٩٣.

مذهب البصريين	أصل الفعل هو المصدر.
مذهب الكوفيين	الفعل هو أصل المصدر.

الجدول (٩): خلاصة مسألة المفعول المطلق

المبحث الثاني: تطبيق القواعد الأصولية

يتناول هذا المبحث تطبيق القواعد الأصولية على المسائل النحوية محلّ الخلاف، من خلال إبراز وجه التعارض بين الرأيين، وبيان موقف ابن مالك من هذا الخلاف، مع تحديد القاعدة الأصولية التي اعتمدها في الترجيح مستعينًا بالقواعد التي جمعها الإمام السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول الفقه. ويهدف ذلك إلى الكشف عن المنهج الاستدلالي الذي سلكه في معالجة القضايا المختلف فيها، وإظهار أثر القواعد الأصولية في توجيه اختياراته النحوية.

المطلب الأول: مسألة الخلاف في "لن"

يثور الخلاف حول حرف "لن" من حيث بنيته: أهو حرفٌ مركَّب من "لا" و"أن"، أم حرفٌ بسيط مستقل بذاته. ولا يندرج هذا الخلاف في صميم المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة، بل هو اختلافٌ بين بعض النحاة من المدرستين. فقد ذهب الخليل بن أحمد، وهو بصري، والكسائي، وهو كوفي، إلى القول بتركيب "لن" من "لا" و"أن"، في حين ذهب سيبويه وابن مالك وجمهور النحاة إلى أنها حرف بسيط غير مركب.

وقد جاء الاستدلال في التسهيل حيث قال: "وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من (لا أن) خلافا للخليل"[٢١٩]. وقال: "وألزمه سيبويه بأنه لا خلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدا لن أضرب، فلو كان أصلها: لا أنْ، للزم تقديم ما في الصلة على الموصول، وهو ممتنع"[٢٢٠]. ويرى الباحث أن القاعدة المعتمدة في استنباط هذه المسألة هي القاعدة الرابعة، وهي الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما؛ إذ إن القياس الذي اعتمده ابن مالك أرجح، لقيامه على علّةٍ أقوى، ولموافقته القاعدة الأصلية.

وتفصيل ذلك يكمن في تعارض قياسين :الأول للخليل والكسائي اللذين زعما أن "لَنْ" كلمة مركبة من "لا" النافية و"أنْ" الناصبة التي حُذفت همزتها لكثرة الاستعمال (نحو قولهم: وَيْلُمِّه)، والثاني لسيبويه الذي رأى أنها حرف مستقل بذاته لا مركب. وقد أيّد سيبويه مذهبه بحجةٍ متفق عليها؛ وهي جواز تقديم معمولِ معمولِها عليها، وهو توجيه مقبول عند الجمهور. وقد أيد ابن مالك أيضا بكلام السيرافي الذي قال: "المختار أنها غير مركبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل. ولأن لن مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: لا أن لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال". ولذلك كان قياس سيبويه أرجح من قياس الخليل والكسائي[٢٢١].

المطلب الثاني: مسألة "كي"

يتجلّى الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفيّة في مسألة "كي" من حيث حقيقتها النحوية ووظيفتها الإعرابية: أهي حرف نصب فحسب، أم يجوز أن تكون حرف جرٍّ أيضًا. ذهب الكوفيون إلى أنّ «كي» لا تكون إلا حرف نصب، وأنّ الفعل المضارع بعدها منصوب بها مباشرة، باعتبارها من عوامل

---

[٢١٩] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص١٤.

[٢٢٠] نفس المصدر، ج٤، ص١٥.

[٢٢١] نفس المصدر، ج٤، ص١٥.

الأفعال. في المقابل، يرى البصريون أنّ "كي" تأتي على وجهين: حرف نصب وحرف جر، وأنّ الفعل المضارع بعدها منصوب بـ"أن" مضمرة وجوبًا، وذلك لجواز دخولها على الاسم، قياسًا على "ما" الاستفهامية. ومن ثمّ فإنّ هذا الخلاف يُعدّ تعارضًا صريحًا بين قياسين نحويين معتمدين لدى المدرستين.

وقد رجّح ابن مالك مذهب البصريين، إذ بيّن في كتابه التسهيل الاحتمالين الواردين في "كي"، فعدّها تارةً حرف نصب، وتارةً حرف جر، وجعل نصب الفعل المضارع بعدها من عمل "أن" المضمرة. وانطلاقًا من ذلك، يرى الباحث أنّ القاعدة الأصولية الملائمة لهذه المسألة هي القاعدة الرابعة من القواعد الستّ عشرة التي رتّبها السيوطي، ومفادها: أنّه إذا تعارض قياسان، وجب الأخذ بأرجحهما الموافق للدليل. ويُعدّ مذهب البصريين أرجح في هذا الموضع؛ لارتكازه على شواهد عربية معتبرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[٢٢٢]، إذ دلّت الآية على مجيء "كي" في موضع حرف الجر؛ لأنّ ألف "ما" الاستفهامية لا تُحذف إلا إذا وقعت في موضع جر، و"كي" في هذه الحال مقيسة على حرف اللام؛ لاشتراكهما في إفادة معنى التعليل واندراجهما في باب حروف الجر[٢٢٣].

المطلب الثالث: مسألة "لام الجحود"

يتبين التعارض بين المدرستين البصرية والكوفيّة في مسألة لام الجحود من حيث العامل في نصب الفعل المضارع بعدها: أهو حرف اللام نفسه، أم "أن" المقدّرة؟ فذهب البصريون إلى أنّ الناصب هو "أن" المضمرة وجوبًا، ولا يجوز إظهارها، لأنّ اللام من عوامل الأسماء، فتعين تقدير "أن" ليؤول الفعل بعدها بمصدر مجرور باللام. أمّا الكوفيون، فيرون أنّ الناصب هو حرف اللام نفسه، قياسًا على لام "كي"، باعتبار أنّها قامت مقامها، و"كي" من عوامل الأفعال. ويعود هذا الخلاف في جوهره إلى تعارض القياس عند كلتا المدرستين.

---

[٢٢٢] الصف: ٢.

[٢٢٣] بتصرف الأنباري (٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص ٤٥٦-٤٥٨.

وقد رجّح ابن مالك مذهب البصريين؛ إذ بيّن في التسهيل أنّ اللام المؤكِّدة لنفي خبر "كان" الماضية لفظًا ـ وهي لام الجحود ـ تنصب الفعل المضارع بعدها بـ"أن" المضمرة وجوبًا. وعلّل ذلك بأنّ حرف اللام مختصّ بالأسماء؛ ولذلك يجب في الفعل المضارع إذا وليها أن يُنصب بـ"أن" مقدّرة؛ ليكون الفعل مع "أن" في تأويل مصدر مجرور باللام. كما نصّ على امتناع إظهار "أن" بعد لام الجحود؛ لأنّ إظهارها يؤدّي إلى مقابلة الفعل بالاسم، وهو قبيح من جهة الصناعة؛ إذ الأولى أن يكون المقابل مماثلًا في الصيغة لما قبله، وهو الفعل. أمّا عند إظهار "أن"، فيؤول التركيب إلى مصدر مؤوّل، وذلك ممّا لا يُجيزه الاستعمال العربي في هذا الموضع[٢٢٤].

وانطلاقًا من القواعد الأصولية المنهجية، فإنّ القاعدة الملائمة لهذه المسألة هي القاعدة الرابعة، وهي الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما .وعليه، فإنّ القياس البصري هو الراجح في هذه المسألة؛ لكونه أقيس وأوفق بأصول العربية، بخلاف القياس الكوفي القائل بأنّ اللام حرف نصب محض؛ إذ يخالف الأصل؛ لأنّ اللام وُضعت علامةً للاسم لا للفعل.

المطلب الرابع: مسألة فاء السببية

يتجلى الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في مسألة فاء السببية ودورها في نصب الفعل المضارع الواقع بعدها. فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعدها منصوب بـ"أن" المضمرة وجوبًا، معلِّلين ذلك بأن حرف الفاء غير مختصٍّ بالأفعال؛ إذ يدخل على الاسم والفعل معًا، ومن ثمّ لا يصلح أن يكون عاملًا في النصب، فلا بد من تقدير "أن" تحقيقًا لموجب النصب. أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الناصب هو حرف الفاء نفسه، وقيل عندهم أيضًا إن النصب واقع بالخلاف؛ لأن الفعل المضارع بعد فاء السببية مخالف لما قبله حكمًا، فاستحق النصب. وبذلك يظهر تعارض القياسين في هذه المسألة.

[٢٢٤] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص٢٣.

وقد رجّح ابن مالك مذهب البصريين على مذهب الكوفيين، فاختار أن الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوب بـ"أن" المقدَّرة، وناقش قول الكوفيين في التسهيل بقوله: "والحجة عليهم أن الفاء لو كانت هي الناصبة لدخل عليها واو العطف وفاؤه، كما تدخل على واو القسم، ولجاز: ما أنت بصاحبي فأكرمك وفأحدثك، كما يجوز: والله ووالرحمن لأفعلن، فلما لم يجز ذلك علم أنها حرف عطف مضمر بعدها العامل، كواو رب"[٢٢٥]. وتنسجم هذه النتيجة مع القاعدة الأصولية الرابعة، وهي الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما، إذ اعتمد ابن مالك قياس واو القسم لتقوية مذهبه وبيان ضعف رأي الكوفيين في هذه المسألة.

المطلب الخامس: تقديم الجواب بالفاء على سببه

يتجلّى الخلاف بين المدرستين في مسألة تتعلّق بتقديم الجواب بالفاء على سببه؛ إذ بيّن الباحث فيما سبق أنّ الترتيب الأصلي في استعمال فاء السببية يقتضي تأخّر الجواب، وهو المسمّى بالمسبَّب، عن حرف الفاء؛ لكونه مترتّبًا على السبب. غير أنّ الكوفيين يجيزون تقديم الجواب على سببه، في حين يمنع ذلك جمهور النحاة، ومنهم ابن مالك، ويُعزى هذا التعارض إلى اختلاف القياس المعتمد عند كل فريق.

وقد اتّجه ابن مالك، ومعه غيره من النحاة، إلى عدم جواز تقديم الجواب بالفاء على سببه؛ لأنّ الجواب في هذا الموضع معطوف، والمعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه. ويرى الباحث أنّ موقف ابن مالك المخالف للكوفيين مبنيّ أنّ تحقّق المسبَّب متوقّف على وجود السبب، فلا يمكن حصول الأثر قبل علّته. أمّا الكوفيون فقد خالفوا هذا الاتجاه، ولم يقف الباحث على تعليلٍ خاصّ صريح لهم في هذه المسألة، سوى ما نقله النحاة من آرائهم دون إيراد تعليل واضح.

---

[٢٢٥] نفس المصدر، ج٤، ص٢٧.

وبناءً على ذلك، فإنّ القاعدة المنهجيّة الملائمة في ترجيح قول ابن مالك تتمثّل في الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما، ولا سيّما القياس الذي يوافق الأصل المقرَّر في النقل. ويرى الباحث أنّ القول المعتمد عند جمهور النحاة يتّسق مع الترتيب الأصلي المتّفق عليه، وهو عدم تقدّم المعطوف على المعطوف عليه، ومن ثمّ لا يصحّ العدول عن هذا الأصل أو تغييره.

المطلب السادس: مسألة الواو الجمع واقعة في مواضع الفاء

يظهر الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في مسألة واو المعية الواقعة موقع فاء السببية، ولا سيما في تحديد ناصب الفعل المضارع بعدها. فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعدها منصوب بـ "أن" المضمرة وجوبًا، فيكون التقدير: "وأن يفعلَ". كما يرون أن ما قبل الواو مؤوَّل بمصدر معمول لفعل محذوف، نحو قولهم: "ما تأتينا وتحدثَنا"، إذ يؤوَّل إلى: "ما كان منك إتيانٌ وحديثٌ"، ليصح العطف عليه مع إفادة معنى المصاحبة ونفي الجمع. ويُعلِّلون ذلك بأن العطف الحسن لا يكون إلا بعطف الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل، وهو ما ينسجم مع هذا التأويل. في المقابل، يذهب الكوفيون إلى أن الواو نفسها هي حرف النصب، قياسًا على مذهبهم في فاء السببية. ومن ثمّ فإن موضع الخلاف يدور حول اختلاف القياس المعتمد لدى كلتا المدرستين.

وقد صرّح ابن مالك بترجيحه مذهب البصريين القائلين بأن نصب الفعل المضارع بعد واو المعية إنما هو بـ"أن" المضمرة وجوبًا، كما ورد في قوله في الألفية:

والواو كالفا إن تفد مفهوم (مع) # كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

ويدل هذا البيت على أن الواو، من حيث العمل، تُعامَل معاملة الفاء، فينصب المضارع بعدها بـ "أن" المضمرة وجوبًا[٢٢٦]. ويعلّل ابن مالك ذلك بأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يكون عاملًا في

[٢٢٦] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٤، ص١١.

النصب بنفسه، فلا بد من تقدير "أن" بعده. وعليه، فإن قاعدة الترجيح المعتمدة هنا هي القاعدة الرابعة، وهي الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما؛ إذ قيسَت واو المعية على فاء السببية، باعتبار اشتراكهما في إفادة معنى المصاحبة، ولزوم تقدير "أن" بعدهما.

المطلب السابع: مسألة في باب التنازع

يتبيّن مما سبق وقوعُ الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة في تعيين العامل في الجملة التي يجتمع فيها عاملان على معمولٍ واحد، نحو قولهم: "ضربتُ وأكرمتُ زيدًا"، إذ دار النزاع حول تحديد العامل: أهو الفعل الأول "ضربتُ" أم الفعل الثاني «أكرمتُ». فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل الثاني، واستدلّوا على ذلك بالنقل، ومنه قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٢٢٧]، وبالقياس، وهو أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول، وأن إعمال الأول يفضي إلى الفصل بين العامل ومعموله، كما يستلزم عطف الجملة الأولى قبل تمامها، وهو خلاف الأصل في التركيب.

في المقابل، ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول، محتجّين بالنقل، ومنه قول امرئ القيس:

"فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال"

كما استدلّوا بالقياس؛ إذ رأوا أن الفعل الأول أسبقُ ذكرًا من الثاني، وهو صالحٌ للعمل كصلاحية الفعل الثاني، غير أن تقديمه في الذكر يقتضي تقديمه في العمل؛ لقوة الابتداء والعناية به. غير أن الظاهر من الاستعمال اللغوي أن إعمال الفعل الثاني أكثر شيوعًا من إعمال الأول، ومن ثَمّ فإن هذا الخلاف يدور بين اعتبار كثرة الاستعمال من جهة، وقوة القياس من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، اختار ابن مالك مذهب البصريين القائل بإعمال الفعل الثاني، وصرّح بذلك في التسهيل، إذ قال: "ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثاني على الأول، ومذهب الكوفيين العكس،

---

[٢٢٧] الكهف: ٩٦.

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح"، وعلّل ذلك بأن إعمال الثاني أكثر ورودًا في كلام العرب، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل[٢٢٨]. ومن هنا يتضح أن القاعدة المعتمدة في استنباط الحكم النحوي في هذه المسألة هي القاعدة السادسة، وهي تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس عند تعارضهما.

المطلب الثامن: مسألة المفعول معه

يتجلّى الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفيّة في تعيين عامل نصب المفعول معه؛ إذ ذهب البصريون إلى أنّ العامل هو الفعل نفسه بواسطة الواو، على أنّ هذه الواو حرف دالّ على المصاحبة لا عمل له في الإعراب، فيكون الفعل متعدّيًا بها، قياسًا على تعدية الفعل اللازم بالهمزة أو بالتضعيف أو بحرف الجر. في المقابل، يرى الكوفيون أنّ نصب المفعول معه إنّما هو على الخلاف؛ لأنّ الأصل في الدلالة على المصاحبة هو الظرف "مع"، فإذا عُدل عنه إلى الواو نُصب الاسم بعدها على هذا الاعتبار. واحتجّ الكوفيون بأنّه لا يصحّ تقدير تكرار الفعل في نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، لأنّ الخشبة لم يقع منها الاستواء، فاستحقّت النصب على الخلاف، قياسًا على نصب الظروف الواقعة أخبارًا في نحو: "زيدٌ خلفَك"، إذ لا تُراد الخلفيّة عينَ زيد، كما أنّ قيامه قائمٌ به. ويتبيّن من ذلك وقوع التعارض بين قياسي المدرستين في تعليل نصب المفعول معه.

ذهب ابن مالك إلى رأي مدرسة البصرة، بجعل الاسم المنصوب بعد الواو منصوب بالفعل حيث قال: "وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله"، وأضاف: "فالواو التي يليها المفعول معه معدّية لا عاملة، هذا هو المذهب الصحيح"، واستدل بتمثيل سيبويه: ."ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"[٢٢٩]: إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، "والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِل في الاسم ما قبلها". وبيّن أنّ نسبة العمل إلى المخالفة باطلة من أربعة أوجه، وقد فصّل ابن مالك هذا الإبطال في باب الابتداء،

---

[٢٢٨] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٦٧.

[٢٢٩] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ٢٩٧.

ولا سيما في الفصل المتعلّق بخبر الظرف. وذهب إلى أنّ إسناد العمل إلى المخالفة غير صحيح؛ لأنّ المخالفة بين المتباينين معنىً إذا نُسبت إلى أحدهما كانت نسبتها إلى الآخر على السواء، فإعمالها في أحدهما دون الآخر ترجيحٌ بلا مرجّح. كما أنّ المخالفة بين الجزأين متحقّقة في مواضع كثيرة لم يُعمل فيها باتفاق النحاة، ممّا يدلّ على عدم صلاحيتها للعمل. ويُضاف إلى ذلك أنّ المخالفة معنىً عامّ لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال، والعامل ـ على ما استقرّ عليه الإجماع ـ لا بدّ أن يكون مختصًّا، فلا يصحّ أن تكون المخالفة عاملة، ولا سيّما إذا كان العامل لفظًا، إذ اللفظ أقوى من المعنى، فإذا امتنع العمل مع عدم الاختصاص في الأقوى كان امتناعه في الأضعف أولى. ثمّ إنّ المخالفة، لو كانت صالحة للعمل، للزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخّره؛ لوجود عائد عندهم يرفع المبتدأ مع بُعده بالتقدّم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أولى، وهو ما يؤكّد فساد نسبة العمل إلى المخالفة[٢٣٠].

فَتَقومُ هذه القضيّة على أساس القاعدة الثانية عشرة، وهي أنّه إذا تعارض دليلٌ مجمعٌ عليه مع دليلٍ مختلفٍ فيه، كان الأوّل أَوْلى بالاعتبار. وذلك بالنظر إلى تعليل ابن مالك القائم على الإجماع في إبطال نسبة العمل إلى المخالفة؛ إذ إنّ المخالفة بين الجزأين متحقّقة في مواضع كثيرة، ومع ذلك لم يُثبت لها عملٌ باتفاق النحاة.

المطلب التاسع: مسألة المفعول المطلق

في هذه المسألة يتبيّن أن المدرستين قد اتفقتا على وجود علاقة اشتقاقية بين الفعل والمصدر، وأن أحدهما مشتق من الآخر، غير أنّهما اختلفتا في تعيين الأصل منهما. وهذا الخلاف من القضايا الشائعة في الدرس الصرفي، ويكثر تداوله بين دارسي العربية والباحثين فيها. فقد ذهب البصريون إلى أنّ المصدر هو أصل الفعل، مستندين في ذلك إلى دلالته المطلقة غير المقيدة بزمان، واستقلاله الاسمي، وتقدّمه على الفعل من حيث المعنى والوظيفة والبنية، في مقابل الفعل الذي تقيّده الدلالة الزمانية. أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الفعل هو أصل المصدر، لاعتماد المصدر عليه في السلامة والاعتلال، وكونه تابعًا له في الوظيفة التوكيدية، فضلًا عن سبق دلالة الفعل إلى الفهم في الاستعمال. وقد سبق للباحث أن عرض

[٢٣٠] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣١٣.

تعليلات البصريين عرضًا مفصلًا في المبحث السابق، ممّا يبرز بوضوح تعارض القياسين المعتمدين عند المدرستين في هذه المسألة.

وقد رجّح ابن مالك مذهب البصريين، وعلّل ذلك بستة أوجه ذكرها في كتابه التسهيل. واختار الباحث من هذه التعليلات ما مفاده أنّ المصدر يكثر كونه واحدًا لأفعال ثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، ولو كان المصدر مشتقًّا من الفعل لزم أحد أمرين: إمّا اشتقاقه من الأفعال الثلاثة جميعًا، وهو محال، أو اشتقاقه من واحد منها، وفي ذلك ترجيح بلا مرجّح، وهو ممتنع أصوليًا؛ فيتعيّن طرح ما يؤدّي إلى هذا المحذور[٢٣١]. وبناءً على هذا الاستدلال، يرى الباحث أنّ ترجيح ابن مالك يتأسس على قاعدتين أصوليتين: الأولى الأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما، إذ جاء بقياسٍ آخر موافق لقياس البصريين ومقوٍّ له، والثانية تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس، لأن شيوع كون المصدر واحدًا للأفعال الثلاثة يُعدّ قرينة راجحة تُقدَّم على قياس الكوفيين. وقد أورد ابن مالك سائر التعليلات الأخرى، وكلّها تصبّ في ترجيح مذهب البصريين في هذه المسألة.

نفس المصدر، ج٢، ص١٧٨.

الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة:

في ختام هذا البحث الموسوم بـ "طرق ابن مالك في ترجيح آراء البصريين والكوفيين في النواصب والمنصوبات من كتاب شرح التسهيل :دراسة وصفية تحليلية"، تناول الباحث جملة من القضايا المتصلة بإشكالية البحث، والمتمثلة في دراسة أصول النحو وتطبيقها على المسائل النحوية الخلافية، مع التركيز على منهج الإمام ابن مالك في الترجيح بين آراء المدرستين البصرية والكوفية. وقد جاء هذا البحث استجابةً لما لاحظه الباحث من قصور في بعض الدراسات السابقة، ولا سيما دراسة م. شاشي المعنونة بـ "موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، التي لم تتوسع في بيان الأدلة الأصولية، ولا في إبراز العلل النحوية المؤثرة في عملية الترجيح.

وقد أبرز البحث أهمية علم أصول النحو، وضرورة توظيفه في الاستدلال النحوي، كما قام الباحث بتحديد المصطلحات الرئيسة المتعلقة بهذا العلم، وشرح القواعد الأصولية المرتبطة بالتعارض والترجيح شرحًا دقيقًا، مستعينًا بكتاب الاقتراح للإمام السيوطي رحمه الله، وبعض شروحه المعاصرة. كما عرض الباحث توصيفًا عامًا للمدرستين النحويتين الرئيستين: البصرية والكوفية، من حيث نشأتهما، وأبرز أعلامهما، وأهم خصائصهما المنهجية، بما يسهم في التمييز بينهما من جهة الاستدلال والنظر.

ثم عرّف الباحث بعينة البحث، وهي شخصية الإمام ابن مالك، من خلال ترجمة موجزة شملت اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وشيوخه وتلاميذه، ورحلته العلمية، ووفاته، ومذهبه النحوي، كما قدّم نبذة عن كتابه محل الدراسة شرح التسهيل، مبيّنًا وظيفته العلمية، ومميزاته المنهجية، وإسهامه في الدرس النحوي. وبعد ذلك، اختار الباحث عشرة مواضع نحوية من المنصوبات التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فقام بدراستها دراسة تحليلية معمقة، مع بيان حجج كل مدرسة فيها، وتحليل نقاط الخلاف، وتحديد الاتجاه النحوي الذي مال إليه الإمام ابن مالك في شرح التسهيل، وربط ذلك بالقواعد الأصولية التي أسست لعملية الترجيح، بالاعتماد على ما قرره الإمام السيوطي في الاقتراح.

تميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه لم يقتصر على عرض مواقف مدرستي البصرة والكوفة، ولا على بيان اختيارات ابن مالك في بعض المسائل النحوية على وجهٍ تقريريٍّ وصفيّ، وإنما اتجه إلى تحليل منهجيته في الاستدلال من منظورٍ أصوليٍّ تطبيقيّ. فقد انصبّ الاهتمام على الكشف عن القواعد الأصولية التي تحكم ترجيحاته، وربط اختياراته النحوية بالأصول الاستدلالية التي يستند إليها في كتابه التسهيل، بدل الاقتصار على ذكر الأقوال وتعداد الأدلة. وبذلك انتقل البحث من مستوى المقارنة المذهبية إلى مستوى تحليل البنية المنهجية التي تنظّم عملية الترجيح عنده، وهو ما لم تفرده الدراسات السابقة بعنايةٍ كافية.

ومن أهم النتائج التي توصّل إليها البحث – في ضوء التطبيق العملي على المسائل المدروسة – أن ابن مالك قد مال إلى الأخذ برأي البصريين في غالب القضايا محلّ البحث، أكثر من ميله إلى الكوفيين. غير أن هذا الميل لم يكن ناشئًا عن انتسابٍ مدرسيٍّ أو تعصّبٍ مذهبيّ، وإنما كان مبنيًّا على اعتباراتٍ أصولية واضحة. فقد تبيّن أن اختياره للرأي البصري غالبًا ما يستند إلى اعتبارات أصولية متعددة، من أبرزها القياس، وكثرة الاستعمال، والإجماع، وموافقة الأصول العامة، وأبعد عن التكلف، وأكثر انسجامًا مع القواعد الكلية في الصناعة النحوية. فمتى تعارض قياسان، قدّم ما كان أرسخ في القياس وأقرب إلى الأصول العامة للغة، ومتى تعارض قولٌ مع قاعدةٍ مطّردة، رجّح ما يوافق تلك القاعدة. وهذا يدلّ على أن ميزان الترجيح عنده كان منهجيًا منضبطًا، لا مجرد موافقةٍ لمدرسة بعينها.

ومع ذلك، لم يكن هذا الميل تقليدًا محضًا للبصريين؛ إذ خالفهم في بعض المواضع، وردّ بعض تعليلاتهم حين رأى ضعفها أو عدم انسجامها مع الأصول التي يعتمدها، بل نجده أحيانًا يقبل كلا الرأيين إذا تساويا في القوة ولم يظهر له مرجّح معتبر. وهذا المسلك يكشف عن استقلاليته العلمية، ويؤكد أنه كان ينظر في الأقوال نظر الفاحص المقارن، لا نظر المتابع المقلِّد.

وقد أسهم هذا المنهج التحليلي في تعميق فهم مواقف ابن مالك وإبراز معالم شخصيته العلمية. فقد تبيّن أولًا أنه أصوليٌّ في ترجيحه لا مذهبيٌّ محض؛ إذ إن انحيازه في الغالب إلى البصريين لم يكن انتماءً مدرسيًا، وإنما كان انحيازًا إلى منهجٍ رآه أقيس وأضبط من جهة الاستدلال. وهذا يكشف عن شخصيةٍ علميةٍ مستقلةٍ تُحكّم القاعدة قبل المذهب، وتقدّم الدليل قبل الانتماء.

كما ظهر من خلال الدراسة أنه يجمع بين الدليل النقلي والقياس العقلي في بناء أحكامه؛ فهو لا يكتفي بكثرة الشواهد ما لم تسندها قاعدةٌ مطّردة، ولا يعتمد القياس المجرّد إذا خالف الاستعمال الكثير. بل يوازن بين كثرة الشواهد، وقوة التعليل، ومدى انسجام الرأي مع القواعد الكلية للصناعة النحوية. وهذا التوازن بين النقل والقياس يُعدّ سمةً بارزة في منهجه، ويعكس وعيًا منهجيًا دقيقًا بطبيعة الاستدلال في العلوم العربية.

ثم إن نتائج البحث أظهرت أنه يتجاوز حدود التعصّب المدرسي؛ فعلى الرغم من ميله الغالب إلى البصريين، فقد وافق الكوفيين في بعض المسائل، وخالف البصريين في مواضع أخرى، ولم يتقيّد بحدود مدرسةٍ واحدة. وهذا يبرز صورته بوصفه نحويًا جامعًا بين التراثين البصري والكوفي، يستثمر معطياتهما معًا، ويختار منهما ما يراه أقرب إلى الصواب. ومن ثمّ، فإن دراسة منهجه في ضوء القواعد الأصولية تسهم في إعادة تقديم ابن مالك لا بوصفه شارحًا لمذهبٍ بعينه، بل بوصفه مجتهدًا نحويًا ذا رؤيةٍ استدلاليةٍ متكاملة.

أهم النتائج:

١) خلص الباحث إلى أن منهج ابن مالك يتسم بالاعتدال والتوسط بين المدرستين؛ إذ تبين أن بعض المسائل رجّح فيها آراء البصريين، في حين وقف في مسائل أخرى موقفًا توفيقيًا بين الرأيين، وذلك في القضايا المتعلقة بالمنصوبات محل الدراسة. ولا يُستبعد أن يظهر ميله إلى آراء الكوفيين في أبواب نحوية أخرى خارج هذا النطاق.

٢) ظهر أن أغلب مسائل البحث مبنية على القاعدة الرابعة، وهي الأخذ بأرجح القياسين عند التعارض، وذلك نظرًا لاعتماد كل من البصريين والكوفيين على القياس في الاستدلال في معظم هذه القضايا.

٣) تبيّن من خلال هذا البحث أن الإمام ابن مالك يتبنى اتجاهًا نحويًا مستقلًا يتسم بالاعتدال؛ إذ لا يقتصر في اختياراته على مذهب البصريين أو الكوفيين على وجه الإطلاق، بل يوازن بينهما، فيأخذ برأي البصريين تارة، وبرأي الكوفيين تارة أخرى، وقد يقبل الرأيين معًا في بعض القضايا إلا أنه يتخذ رأي البصريين فقط في كل الأبواب المدروسة نظرا إلى قوة احتجاجهم.

٤) خلص البحث إلى أن ابن مالك يميل في معظم القضايا النحوية المتعلقة بالمنصوبات إلى الاتجاه البصريين، باستثناء مسألة واحدة وقف فيها موقفًا توفيقيًا، فقبل رأي كلٍّ من المدرستين البصرية والكوفيّة.

٥) ظهر في المسائل المدروسة أن ابن مالك كان يرى القياس البصري أرجح في غالب المواضع لأن الرسالة عن طرق الترجيح عند ابن مالك لا المذاهب النحوية.

٦) يتبيّن من خلال دراسة مسألة (أن) المصدرية ابن مالك قد عرض رأيَي المدرستين البصرية والكوفيّة عرضًا متكافئًا، دون أن يُصرّح بترجيح أحدهما على الآخر؛ وذلك لعدم قيام موجبٍ قياسيٍّ يقتضي الإيثار، إذ لم يظهر تعارضٌ مؤثّرٌ مع أصول القياس عند أيٍّ من الفريقين.

٧) تبيّن أنّ ابن مالك قد أخذ بمذهب البصريين في جملةٍ من المسائل الخلافيّة، من قبيل الخلاف في "لن"، و"كي"، ولام الجحود، وفاء السببيّة، وتقديم الجواب بالفاء على سببه، والواو الواقعة موقع الفاء في الجمع؛ مستندًا في ذلك إلى قاعدة الأخذ بأرجح القياسين عند التعارض. ويُفهَم من منهجه أنّ القياس البصري — في هذه المواضع — أقوى بناءً وأمتن تعليلًا من القياس الكوفي، مما جعله أولى بالاعتماد والترجيح.

٨) يظهر في باب التنازع أنّ ابن مالك قد نصر الاتجاه البصري، تطبيقًا للقاعدة السادسة، وهي تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس عند التعارض؛ إذ إعمال العامل الثاني أكثرُ ورودًا في كلام العرب، وموافقةَ الأكثر أولى من موافقة الأقل؛ لما في الكثرة من قوة الدلالة على الاستقرار اللغوي والاطراد في الاستعمال.

٩) يتّضح أنّ ابن مالك اختار مذهب البصريين في مسألة المفعول معه، مستندًا إلى القاعدة الثانية عشرة، ومؤدّاها أنّه إذا تعارض دليلٌ مجمعٌ عليه مع دليلٍ مختلفٍ فيه، كان الأوّل أولى بالاعتبار. ويُعضَّد هذا الترجيح بعِلّةٍ أصوليةٍ وهي قيام الإجماع على إبطال نسبة العمل إلى مجرّد المخالفة؛ إذ إنّ المخالفة بين الجزأين متحقّقة في مواضع كثيرة من التركيب العربي، ومع ذلك لم يُثبِت لها النحاة عملًا باتفاقهم، فكان التعويل على ما قام عليه الإجماع أولى من التمسّك بما لم ينهض عليه دليلٌ متفقٌ عليه.

١٠) تبيّن أنّ ابن مالك رجّح رأي البصريين في مسألة المفعول المطلق، وقد أمكن تخريج هذا الترجيح على قاعدتين أصوليتين: الأولى الأخذ بأرجح القياسين عند التعارض، والثانية تقديم

كثرة الاستعمال على قوة القياس؛ وهو ما يكشف عن منهجٍ مركّبٍ في الترجيح يجمع بين الاعتبار القياسي والنظر الاستعمالي.

التوصيات:

١) يوصي الباحثُ الباحثين المتخصصين في مجال أصول النحو بالتوسع في دراسة الأبواب النحوية الأخرى، كالمرفوعات والمجرورات، مع العناية باختيار القضايا النحوية التي يتداخل فيها موقف الإمام ابن مالك بين قبول آراء البصريين والكوفيين.

٢) توصي نتائجُ البحث بضرورة تتبع تطبيقات القواعد الأصولية المتنوعة في المنهج النحوي عند الإمام ابن مالك، والكشف عن أسسها وأبعادها المنهجية.

٣) يقترح هذا البحث على الجامعات العربية والإسلامية المعنية بدراسة اللغة العربية أن تولي علم أصول النحو عنايةً خاصة، بوصفه علمًا أساسًا يسهم في الفهم الدقيق للمسائل النحوية وقواعدها.

٤) يوصي الباحث بإجراء دراسات مقارنة بين حجج المدرستين البصرية والكوفيّة من حيث التطبيق الأصولي في مختلف المسائل النحوية.

الخاتمة:

وختامًا، يُعدّ هذا البحث منطلقًا علميًّا للتوسّع في دراسة مجال أصول النحو، ويأمل الباحث أن يسهم في إحياء العناية بهذا العلم الأصيل. كما يوصي بضرورة التعمّق والتأمّل في الدراسات المتقدمة في هذا المجال؛ لما لذلك من أثر بالغ في تحقيق الفهم الدقيق، وتنمية الذوق العلمي الرصين في دراسة اللغة العربية، على نحوٍ يوازي ما أولاه العلماء المتقدمون من اهتمام وعناية، حفاظًا على هذا العلم من الإهمال أو الضياع.

المصادر والمراجع

الكتب

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (٢٠٠٠م). **سر صناعة الإعراب**. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٤٣١هـ). **الخصائص**. د.ب: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري. (٢٠٠٩م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** . القاهرة: دار الطلائع، ط٢.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م). **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السير. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (١٩٨٢م). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري. مكة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠م). **شرح التسهيل**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١.

ابن منظور، أبو الفاضل محمد بن مكرم بن علي. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ط٣.

ابن منظور، محمد بن علي الأنصاري. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ط٣.

ابن منظور، محمد بن علي الأنصاري. (٢٠٠٣م). **لسان العرب**. القاهرة: دار الحديث، د.ط.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (٢٠٠٩م). **قطر الندى وبل الصدى**، ضبط نصه وعلق عليه: د. محمد محمود القاضي. القاهرة: دار السلام، ط١.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (١٩٨٥م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر، ط٦.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. (١٤٢٠هـ). **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر، د.ط.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. (٢٠٢٢م). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ط١.

أحمد شيخ عبد السلام. (٢٠٠٩م). **اللغويات العامة مدخل إسلامي وموضوعات مختارة**. ط٣. ماليزيا: IIUM PRESS، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الأسدي، تقي الدين ابن قاضي الشهابي. (٢٠٠٨م). **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**، تحقيق: د. محسن غياض. بيروت: الدار العربية الموسوعات، ط١.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. (١٩٩٨م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. لبنان: دار الكتب العلمية ببيروت، ط١.

الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد. (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**. د.م: مكتبة الفلاح، د.ط.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (١٣٩١هـ). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر، ط١.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (٢٠١٨م). **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: أحمد عبد الباسط. القاهرة: دار السلام، ط١.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري(٢٠٠٢م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١.

البخاري، محمد بن إسماعيل(٢٠١٠م). **صحيح البخاري**. القاهرة: دار ابن الجوزي، ط٤.

البياتي، ظاهر شوكت. (٢٠٠٥م). **أدوات الإعراب**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، ط١.

التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد. (١٩٩٧م). **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ط١.

تمام حسان. (٢٠٠٠م). **الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – النحو**، فقه اللغة، البلاغة. القاهرة: عالم الكتب.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (د.ت). **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي. القاهرة: دار الفضيلة، د.ط.

الحريري، قاسم بن علي بن محمد بن عثمان. (١٩٩٨م). **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي. بيروت: مؤسسة الكتب الثفافية، ط١.

الحفناوي، محمد إبراهيم محمد. (١٩٨٧م). **التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي**. القاهرة: دار الوفاء، ط٢.

خلاف، عبد الوهاب. (د.ت). **علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع**. القاهرة: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

الزحيلي، محمد مصطفى. (٢٠٠٦م). **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل – المصادر – الحكم الشرعي)**. دمشق: دار الخير، ط٢.

السامرائي، إبراهيم. (١٩٨٧م). **المدارس النحوية: أسطورة وواقع**. عمّان: دار الفكر، ط١.

السامرائي، د.فاضل صالح. (٢٠٠٠م). **معاني النحو**. الأردن: دار الفكر، ط١.

السراج، محمد بن السري. (د.ت). **الأصول في النحو**. بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨م). **الكتاب**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (١٩٧٩م). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د.م، دار الفكر، ط٢.

السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠٦م). **الاقتراح في أصول النحو**. تعليق: محمود سليمان ياقوت. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط.

السيوطي، جلال الدين. (د.ت). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

صالح، عبد الرحمن الحاج. (د.ت). **السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة**. الجزائر: موفم للنشر.

ضيف، شوقي. (د.ت). **المدارس النحوية**. القاهرة: دار المعارف، ط٧.

الطنطاوي، محمد. (د.ت). **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**. القاهرة: دار المعارف.

عبد المنعم، محمود عبد الرحمن. (د.ت). **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**. القاهرة: دار الفضيلة، د.ط.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (٢٠٠٠م). **فتح الباري: شرح صحيح البخاري**. الرياض: دار السلام، ط١.

الفارسي، أبو علي. (١٩٨٧م). **المسائل الحلبيات**. تحقيق: هنداوي. بيروت: دار المنارة، ط١.

فجال، محمود. (١٩٨٩م). **الإصباح في شرح الاقتراح**. دمشق: دار القلم، ط١.

مناهج جامعة المدينة العالمية. (٢٠١٠م). **أصول النحو ١**. المدينة: جامعة المدينة العالمية.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (د.ت) . **المعجم العربي الأساسي**. د.ب: د.ن.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (١٤٢٨هـ). **تمهيد القواعدة بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون. القاهرة: دار السلام، ط١.

نحلة، محمود أحمد. (١٩٨٧م). **أصول النحو العربي**. بيروت: دار العلوم العربية، ط١.

المقالات والمجلات

أ. صباح نصر صباح قريبه. (٢٠٢٢م). "البدل في كتابي ابن مالك شرح التسهيل وشرح الكافية"، **مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد**، ٦(١).

أ. فوزية علي عمر الغزال. (٢٠٢٤م). "اعتراضات ابن مالك على النحاة في كتابه شرح التسهيل باب كان وأخواتها"، **المجلة العلمية لكلية التربية**. ٦(٢).

أ. نوره يس محمد محمود. (٢٠٢٢م). "كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: دراسة تحليلية"، **مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية**. العدد (٣).

انتصار عبد الله عبد القادر محمد. (٢٠٢٥م). الاعتراض وأثره في الدرس النحو بين المدرستين البصرية والكوفية. **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلة علمية محكة، ٦(٢).

حسين، أ. أكرم ناصر ناصر. (٢٠١٩م). مدرسة الكوفة النحوية بين الإثبات والإنكار. **مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة**، العدد ٢٢.

ديدي رزال منير. (٢٠٢٢م). موقف ابن مالك عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب ألفية ابن مالك، **Kalamuna**، ٣(١).

علا بنت ياسين علي البار. (٢٠٢٤م). استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي وأثره في تقعيد الأحكام النحوية: دراسة نظرية تطبيقية. **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية**، الإسكندرية، ٤٠(٤).

م. شاسي. (٢٠١٧م). موقف ابن مالك مما اختلف فيه البصريون والكوفيون. **Jurnal al-Tsaqafa**، ١٤(٢).

م. كواكب محمود حسين. (٢٠١٤م). من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في شرح ابن عقيل. **مجلة كلية التربية الأساسية**، ٢٠(٨٥).

محمد أحمد عبد الباري. (٢٠٢١م). موقف ابن مالك من الخلاف النحوي في باب (التوابع) من خلال كتابه شرح التسهيل: عرضًا ومناقشة. **مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود**، ٣٤(١).

نور حليمة السعدية. (٢٠٢٠م). التنازع عند البصريين والكوفيين: دراسة نحوية مقارنة. **Jurnal Waraqat**، ٥(١).

يوسف، أسعد الدين. (٢٠٢٢م). "النحو العربي ومدارسه ". *The Journal of Mesned of Theological Studies*، ١٣(١).

الرسائل الجامعية

أحمد محمد عبد المكرم إدريس. (٢٠٠٩م). **موقف ابن مالك بين البصريين والكوفيين في الابتداء وبعض نواسخه.** بحث مقدم إلى كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، جامعة الخرطوم.

حورية بن تارقي ولويزة مورد. (٢٠١٨م). **مظاهر الاختلاف النحوي واتجاهاته بين المدارس النحوية من خلال كتاب المدارس النحوية لشوقي ضيف.** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار اللغة العربية وآدابها تخصص: لسانيات عربية، جامعة غرداية.

زعباط محمد. (٢٠١٦م). **قضايا الخلاف في ألفية ابن مالك بين البصريين والكوفيين دراسة تحليلة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي تخصص: علوم اللسان، جامعة محمد الصديق بن يحيى.

عبد الله محمود. (٢٠١٩م). **أثر ألفية ابن مالك في التفكير النحوي العربي.** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانية في اللغة العربية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الماقع الإلكترونية

لُقمان أحمد يعقوب، **"الزمخشري وتأبيد (لن): دراسة نقدية تحليلية"**، *الموقع: الباس الإسلامي*، ٧ فبراير ٢٠٢٣م،

https://albasulislami.com/الزمخشري-وتأبيد-لن-دراسة-نقدية-تحليل/#_ftn16.